الجامعـــــــــة الإسلامية – غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــــــــــة الآداب
ماجستير تـــــــــــاريـــــــــخ

The Islamic University-Gaza
Research and postgraduate Affair
Faculty of Arts
Master of History

واقع حقوق الإنسان في الدولة السُّلجوقية (447-485هـ/1055-1092م)

The Reality of Human Rights in The Seljuk State (447-485HD/1055-1092AD)

إعداد الباحث

محمد حمدي سعيد مدوخ

إشراف الدكتور

غسان محمود أحمد وشاح

قدِّم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في التاريخ الإسلامي بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

يناير/2017م- ربيع ثاني/1438هـ

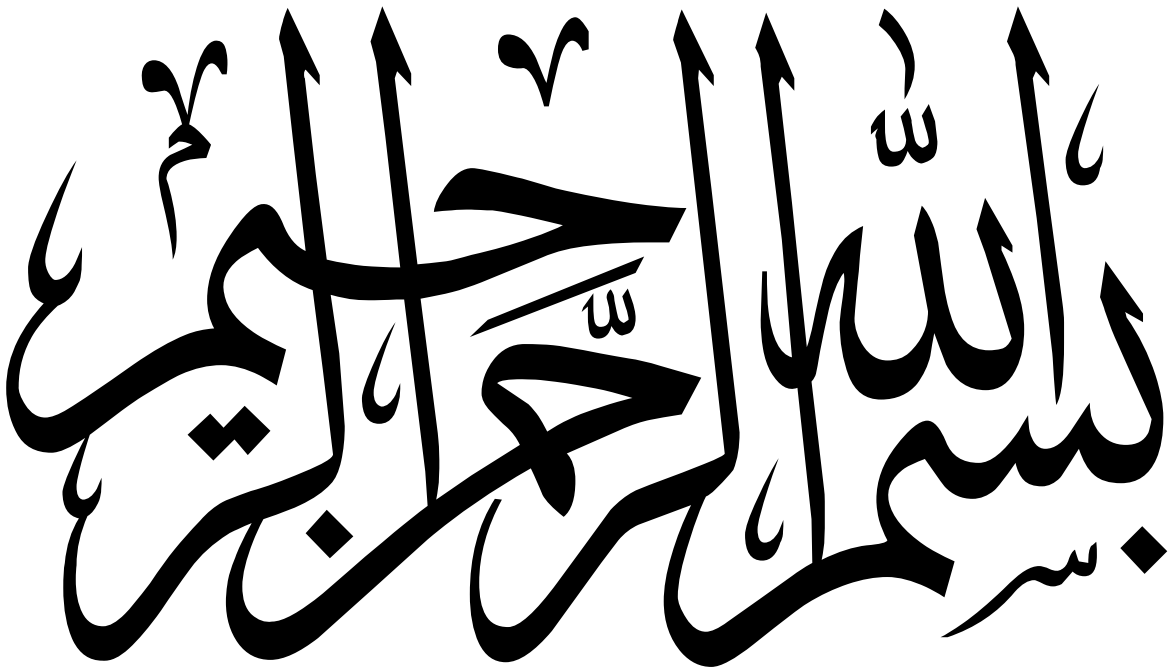
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز هذه المرحلة المشرقة من التاريخ الإسلامي، والكشف عن أهم إنجازات السَّلاجقة في مجال حقوق الإنسان، التي كفلتها الدولة واجتهدت في توفيرها للرعية في شتى شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسلطت الدراسة الضوء على دور السَّلاجقة في إنقاذ الخلافة من التغول الشيعي، وهدفت الدراسة أيضاً إلى إحياء روح الأمل في نفوس المسلمين اليوم من خلال تعريفهم بما حققه أسلافهم، حتى يخرجوا من حالة الانهزامية التي سكنت نفوس الكثيرين نتيجة جهلهم بتاريخهم.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي:

أهم نتائج الدراسة:

1. الأمة الإسلامية تملك كنزا تاريخياً لا تملك أمم الأرض مجتمعة نظيره.
2. العالم اليوم يعاني بسبب بعد الإسلام عن دوره الريادي في قيادة البشرية.
3. إنجازات الدولة السُّلجوقية خاصةً في الفترة قيد الدراسة، أحيت الأمة من جديد وأدت إلى إيجاد جيل جديد كان له دور كبير في حماية الأمة من الخطر الشيعي والخطر الصليبي.

أهم توصيات الدراسة:

1. العمل على تصنيف موسوعة تبرز دور الدولة الإسلامية في رعاية وحماية وكفالة حقوق الإنسان.
2. أن تعمل الحكومات الإسلامية وولاة أمور المسلمين على كفالة حقوق الإنسان لمواطنيهم.
3. على الباحثين المختصين أن يعملوا بجد وإخلاص من خلال الميادين والمنابر المختلفة لتعريف الأمة بتاريخها المجيد وتشجيع أبنائنا على دراسة التاريخ.

كلمات مفتاحية (السَّلاجقة – طغرلبك – ألب أرسلان – ملكشاه – نظام الملك)

Abstract

Study Aim

The study aims to highlight this bright stage of the Islamic history, and unveil the most important achievements of the Seljuks in the field of human rights, which were assured by the state for the citizens in the different political, social and economic aspects of life. The study also highlighted the role of the Seljuks in saving the Khilafa from the Shiite expansion, and to spread hope in the hearts of Muslims today through introducing them to the achievements of their predecessors, which helps mitigating the weakness status they suffer from as a result of being unaware of their history and glory.

Study Methodology

The study has adopted the historical, descriptive, and analytical approach.

The most important findings

1. History of the Islamic nation is considered as a unique treasure, which distinguishes it from the other nations.
2. The world today is suffering because of the absence of the Islamic nation role in leading humanity.
3. Achievements of the Seljuk State, especially in the period under study, has revived the Islamic nation and led to the emergence of a new generation who effectively involved in protecting the nation from the Shiite and Crusader threats.

The most important recommendations

1. To compile an encyclopedia that highlights the Islamic state role in the provision and protection of human rights.
2. The Islamic governments and leaders of Muslims should strive to protect the human rights of their fellow citizens.
3. Researchers should faithfully work using a variety of knowledge venues to introduce the Islamic nation to its history and glories, and to encourage Muslims to study their history.

Keywords: Seljuks; Tughrolbek; Alp Arsalan; Malikshah; royal system.

إهـــــــداء

إلى روح والديّ الكريمين

أسأل الله أن يرحمها كما ربياني صغيراً

إلى شهداء الأمة المخلصين

أسأل الله أن يتقبلهم

إلى روح شيخي وأستاذي الأول أبو أحمد غراب

أسأل الله أن يسكنه فسيح جناته

إلى روح السَّلاجقة العظماء

طغرلبك وألب أرسلان وملكشاه ووزيرهم وناظم دولتهم

قوام الدين حسن بن علي الطوسي * نظام الملك *****

أسأل الله أن يجزيهم عن الأمة خير الجزاء

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أقاربي وأنسبائي وعائلتي وأهلي وأحبابي

أسأل الله أن أكون عند حسن ظنكم بي

إلى خير ما أعطيت من متاع الدنيا زوجتي الكريمة وأبنائي جميعاً

أسأل الله أن نكون من جند دعوته المخلصين

إلى إخواني وبلسم حياتي أبناء بيتي الأول مسجد أبو بكر الصديق

أسأل الله أن يجمعنا في عليين على سرر متقابلين

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، والصلاة والسلام على خير الأنام، محمد وعلى آله وصحبه الكرام ،،، أما بعد

أشكر الله سبحانه وتعالى أولاً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، إذ يقول سبحانه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1] وانطلاقاً من قوله ﷺ "إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق"[2] والتي منها خلق الوفاء، ومن باب الوفاء أتقدم بخالص الشكر لأستاذي الكريم د. غسان محمود وشاح على تكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وقد أحاطني بالكثير من التوجيهات والنصائح القيمة حتى رأت هذه الرسالة النور، والشكر موصول للأساتذة الكرام:

ا. د. خالد يونس عبد العزيز الخالدي.

د. حسن إبراهيم المسحال.

على تكرمهما بقبولهم مناقشة هذا الجهد المتواضع.

والشكر موصول لكل من ساهم في إخراج وإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر أخي الكبير والحبيب علاء الدين "أبوعماد"، على مساندته لي مادياً.

كما أشكر أخي وزميلي الحبيب أ. ياسر بخيت على جهده الكبير في طباعة وتنسيق الرسالة والشكر موصول لكل من ساهم بلفظه أو للحظة أو بمثقال ذرة في إنجاح وإتمام هذا العمل.

---

[1] [النحل: 53]

[2] [الإمام أحمد: مسند الإمام أحمد، 513/14: رقم الحديث 8952].

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص باللغة العربية ..... ت

ملخص باللغة الإنجليزية ..... ث

الإهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... ح

فهرس المحتويات..... خ

الإطار العام للدراسة 1

دراسة نقدية لأهم مصادر الدراسة..... 7

الفصل الأول: تعريف بالدولة السُّلجوقية ودوافعها للاهتمام بحقوق الإنسان 10

المبحث الأول: أصل السلاجقة وتطور دولتهم.....11

المبحث الثاني: الدوافع الشرعية 23

المبحث الثالث: الدوافع السياسية.....28

المبحث الرابع : الدوافع الاقتصادية. 31

الفصل الثاني: الحقوق السياسية في الدولة السُّلجوقية.....34

المبحث الأول: الحق في الحكم والمشاركة 35

المبحث الثاني: الحق في النصح والتعبير.....43

المبحث الثالث: الحق في العدل والمساواة 49

المبحث الرابع: الحق في الشورى 56

الفصل الثالث: الحقوق الاجتماعية في الدولة السُّلجوقية.....61

المبحث الأول: الحق في العلم والتعلم.....62

المبحث الثاني: الحق في الرعاية الصحية والعلاج.....73

المبحث الثالث: حقوق المرأة.....78

المبحث الرابع: حقوق أهل الذمة.....84

الفصل الرابع: الحقوق الاقتصادية في الدولة السُّلجوقية.....90

المبحث الأول: الحق في العمل.....91

المبحث الثاني: الحق في الملكية العامة والخاصة.....98

المبحث الثالث: الحق في العدل الضريبي.....105

المبحث الرابع: الحق في تنظيم الأسواق وتعبيد الطرق وتأمينها.....109

النتائج والتوصيات.....113

المصادر والمراجع.....115

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمـة عن الدراسة:

تنقسم الرسالة إلى فصول وينقسم كل فصل إلى مباحث (مطالب)، ولكل فصل عنوانه المستقل، ولبعض المباحث عناوين فرعية، وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول وخاتمة، وتناول الفصل الأول أصل السَّلاجقة وتطور دولتهم ودوافعهم لتطبيق حقوق الإنسان، واحتوى هذا الفصل على أربعة مباحث، تناول الأول أصل السَّلاجقة وتطور دولتهم، وتحدث الثاني عن دوافعهم الشرعية لتطبيق حقوق الإنسان، والثالث عن الدوافع السياسية، أما المبحث الرابع فتناول الدوافع الاقتصادية.

الفصل الثاني كان بعنوان الحقوق السياسية، وتضمن أربعة مباحث، الأول منها تطرق إلى الحق في الحكم والمشاركة السياسية، والمبحث الثاني تحدث عن الحق في النصح والتعبير والثالث سلط الضوء على الحق في العدل والمساواة، والمبحث الرابع تحدث عن الحق في الشورى.

الفصل الثالث شمل الحديث عن الحقوق الاجتماعية، وكان عنوان المبحث الأول الحق في التعليم، والمبحث الثاني الحق في الرعاية والعلاج، أما المبحث الثالث فتحدث عن حقوق المرأة، والمبحث الرابع تطرق إلى حقوق أهل الذمة في الدولة السُّلجوقية.

الفصل الرابع تحدث عن الحقوق الاقتصادية، وشمل كذلك أربعة مباحث، استعرض المبحث الأول الحق في توفير العمل، والثاني تحدث عن الحق في الملكية العامة والخاصة، واحتوى المبحث الثالث على الحق في العدل الضريبي، أما المبحث الأخير تناول الحديث عن الحق في حماية الأسواق وإصلاح الطرق.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، حمداً لله سبحانه أن اصطفانا لنسكن أرض الرباط أرض الجهاد والاستشهاد، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومن نهج نهجه إلى يوم الدين، وبعد،،

إن نعم الله علينا عديدة، فلا يستطيع أي إنسان أو أي جماعة مهما أوتوا من قوة وإمكانيات أن يحصوها، وذلك مصداق قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [1]، فكان أعظم نعم الله علينا أن اصطفانا فجعلنا مسلمين، حيث قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾[2]، هذا الدين القويم الكامل، من أهم علامات الانتماء إليه؛ أن يراعي الإنسان ما تحتاج أمته ودينه في زمانه الذي يعيش، فيهتم به ويقدمه على كل شيء حتى على هواه ومصلحته الشخصية، وبدون أدنى شك إن من أولى الأوليات التي تحتاج الاهتمام اليوم، هي العمل على إعادة كتابة تاريخ الأمة وتنقيته مما علق به على يد الأعداء، الذين هدفوا من ذلك إيجاد أجيال من أبناء المسلمين مهزومين نفسياً، لا ترى هذه الأجيال ولا تقرأ عن أمتها إلا ما ألصق بتاريخها من كل نقيصة، بينما يصور تاريخ الأعداء بأنه عنوان الحضارة الإنسانية التي لم يأت مثلها، وبالتالي فإن هذه الأجيال المسلمة ستكون جاهزة لتقبل كل ما يملى عليها من معلومات تاريخية مشوهة ومزورة، فتقارن تاريخها المشوه بتاريخ أعدائها المكذوب، فيطأطئون رؤوسهم حيارى حيال ما يقرؤون، أيمسكون تاريخهم على هونٍ؛ أم يدسونه في التراب؟!!

وانطلاقا من هذا الفهم، فإنه من رحمة الله بنا، أن نعمه علينا لم تتوقف عند أعظمها وهي نعمة الإسلام، بل أنعم علينا أيضاً بأن بصرنا بما يجب أن نوليه اهتمامنا، وهو إعادة كتابة التاريخ، ونفض غبار التزوير والكذب والتشويه الذي لحق به، ليظهر على حقيقته، فحينها لا يكافؤ جلاله وعظمته، حتى أن يكتب بماء الذهب، ليؤدي دوره الحقيقي وهو إعادة صياغة الأجيال الإسلامية، وبعثها وإحيائها من جديد، لأن من يقيم الحضارة ويصنع النصر هو الإنسان، وبالطبع هناك فرق كبير بين صناعة النصر وتحقيق النصر، فصناعة الرجال والتي

---

[1] [النحل:18]

[2] [البقرة:143]

هي من أهم أدوات إعادة صياغة التاريخ، وهو محور الصراع التاريخي مع أعدائنا؛ هو بعينه صناعة النصر.

وقد أُلصق بديننا وتاريخنا الكثير من التهم والافتراءات، فاتهم بأنه دين الظلم والتعسف والقتل والتخلف، إلا أننا لو كلفنا أنفسنا جهداً يسيراً وقلبنا صفحاته لاكتشفنا كنوزه، ومنها ملامح الفترة قيد الدراسة الممتدة من (447-485هـ/1055-1092م) حيث الدولة السُّلجوقية، التي أنقذت الخلافة وأعادت الخليفة القائم بأمر الله إلى كرسي الخلافة، ومن ثم قاومت الأطماع البيزنطية، وحققت على حسابها انتصارات ساحقة، وأبرزها في ملاذكرد عام (463هـ/1071م)، وكذلك مواجهة الخطر الشيعي وتقويضه، ناهيك عن حرص السَّلاجقة واهتمامهم الكبير بتوفير ورعاية حقوق الإنسان بشتى مجالاتها السياسية والاجتماعية الاقتصادية، في جميع أرجاء دولتهم المترامية الأطراف، وكان ذلك على يد سلاطينهم العظماء طغرلبك وألب أرسلان وملكشاه، على أنه لا يمكن إغفال جهود ناظم شؤون دولتهم وراسم سياستها قوام الدين، الوزير حسن بن علي الطوسي، الشهير بنظام الملك، الذي لو اقتصرت أعماله على ما قام به من بناء المدارس النظامية لكفته هذه الحسنة لأن يترحم عليه المسلمون أبد الدهر، فكيف إذا كان يعود إليه الفضل في كل ما ظهر من محاسن لدولة آل سُلجوق منذ توليه الوزارة حتى وفاته.

ولعل أبرز ما يؤكد على حسن سياسة السَّلاجقة وحرصهم على توفير حقوق الإنسان، أن اقتدت بهم كثير من الدول والممالك التي جاءت من بعدهم.

أهمية موضوع الدراسة:

1- الوفاء للسلاجقة ولو بالقليل، من خلال تعريف الكثير من المسلمين بهم وبإنجازاتهم.
2- إبراز هذه المرحلة المشرقة من التاريخ الإسلامي.
3- الكشف عن أهم إنجازات السلاجقة في مجال حقوق الإنسان.
4- التعرف على مدى التقدم العلمي والثقافي الذي وصل إليه المسلمون في هذه الفترة.
5- حاجة الأمة اليوم لمثل هذه الدراسات التي تظهر أسباب قوة المسلمين في العصور الماضية وتدفع أبناء الأمة للأخذ بها.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجه الباحث بعض الصعوبات لعل أبرزها قلة المعلومات المباشرة عن الدولة السُلجوقية والمتصلة بالجانب الحضاري قيد البحث، ما دفع الباحث لمضاعفة الجهود للحصول على المعلومات اللازمة من خلال الاستعانة ببعض المراجع ومن ثم تحليل الروايات الواردة فيها للوقوف على مدى صحتها وملاءمتها لموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث فيما يعلم على دراسة محددة تحمل نفس عنوان دراسته، وإنما وجد بعض الدراسات القريبة الصلة بعنوان الرسالة، لذا سيبذل الباحث ما يستطيع من جهد خلال هذه الدراسة محاولاً إبراز الجوانب الحضارية للدولة السُلجوقية في الفترة قيد البحث، سواء في الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، ومن أبرز الدراسات السابقة:

1- عسيري: مريزن سعيد، الحياة العلمية في العراق العصر السُلجوقي، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى- مكة، المملكة العربية السعودية،1985م.

تحدثت الدراسة عن الحياة العلمية في العراق في العصر السُلجوقي من حيث تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وكذلك أهم مظاهر النشاط العلمي في العراق بتلك الفترة، وسلطت الضوء على أبرز الإنجازات العلمية والأدبية التي تحققت في العراق في ظل الدولة السُلجوقية.

2- باشا: عزام عبد الله، النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السُلجوقي (432-485هـ/1040-1092م) رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى- مكة، المملكة العربية السعودية، 1987م.

ركزت الدراسة على الأنظمة الإدارية التي كانت موجودة في الدولة العباسية عامة، والسُلجوقية بشكل خاص، والتي تشمل المناصب الإدارية وتطورها وعلاقة الدولة بحكام الأقاليم، وكذلك لنظام الدواوين، وتطرقت أيضا إلى العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة السُلجوقية.

3- المدخلي: محمد ربيع، المشرق الإسلامي في عصر السلاطين السَّلاجقة الأوائل (431-485هـ/1040-1092م) رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى- مكة، المملكة العربية السعودية، 1992م.

تناولت الدراسة الحديث عن أصل السَّلاجقة وتطور دولتهم، ثم تطرقت لطبيعة العلاقة بين سلاطين السَّلاجقة والخلافة العباسية، وكذلك صراعها مع البيزنطيين والدولة الفاطمية، ثم تحدثت عن الأحوال الداخلية للدولة وما آلت إليه الأحداث من تناقس أبناء البيت السُلجوقي الذي أدى إلى تقسيم الدولة.

4- قرِّي: ذهبية عاشور، إقليم ما وراء النهر في العصر السُلجوقي (429-558هـ/1037-1162م) رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق- مصر، 2008م.

تحدثت الدراسة عن التطورات السياسية في الإقليم قبل السَّلاجقة، ثم استعرضت الأحداث بعد سيطرة السَّلاجقة على تلك المناطق، ثم تناولت الحديث عن النظام الإداري الذي اتبعه السَّلاجقة في تلك البلاد، وكذلك ألقت الضوء على أهم ملامح الحياة الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية التي عاشها الإقليم تحت الحكم السُلجوقي.

دراسة نقدية لأهم مصادر الدراسة

أفاد الباحث خلال هذه الدراسة من العديد من المصادر التي ما كان لهذه الدراسة أن تتم إلا بالرجوع إليها، ومن أهمها:

* **كتاب المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:** ومؤلفه هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي المتوفي سنة (597هـ/1200م)، وهو من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الباحث وأمد الدراسة بمعلومات قيمة عن الدولة السُّلجوقية، وهو مختص بالتاريخ الإسلامي، على أن ابن الجوزي بدأ كتابه بالحديث عن ما يثبت وجود الله سبحانه وتعالى، ثم تحدث عن بدء الخليقة، وبعدها عن زمن سيدنا آدم عليه السلام، وتتبع أهم الأحداث وعظائم الأمور حتى بداية الدعوة الإسلامية، وأكمل الحديث في ذكر أهم الأمور المستحسنة والمهمة[1] حتى عام (574هـ/1178م)، ويعد هذا الكتاب من كتب الحوليات التي أفادت الدراسة بشكل كبير حيث استعرض كل الأحداث التي تتعلق بالدولة السُّلجوقية منذ تاسيسها، و احتوى كذلك على الترجمة لكثير من الأعيان والعلماء الذين عايشوا الفترة قيد الدراسة.

* **كتاب الكامل في التاريخ:** وهو من تصنيف عز الدين علي بن محمد الشيباني بن الأثير الجزري المتوفي سنة (630هـ/1232م) والذي كان يعد إماماً في حفظ الحديث و معرفته وما يتعلق به، وكان حافظاً للتواريخ وخبيراً بالأنساب وبأخبار العرب ووقائعهم، وله العديد من المؤلفات ومنها كتابه الكبير المعروف بالكامل، حيث ابتدأ به من أول الزمان إلى آخر سنة (628هـ/1230م) ويعد من خيرة كتب التاريخ[2]، وهو كذلك من كتب الحوليات، وقد أفاد الدراسة بما لا يقل عن كتاب المنتظم لابن الجوزي، وقد جمع الأحداث الخاصة بالدولة السُّلجوقية في الفترة قيد البحث.

* **كتاب تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** ومؤلفه هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفي سنة (748هـ/1347م)، والذي أتقن الحديث ورجاله ونظر علله وأحواله وعرف تراجم الناس، وله

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم (ج1/ 116).

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/348).

مؤلفات عديدة في أكثر من فن من فنون العلم[1]، وقد استفادت منه الدراسة بشكل كبير، وكتابه تاريخ الإسلام يقع فيما يزيد عن ثلاثين مجلداً رصدت أحداث التاريخ حتى عام (700هـ/1300م)، فأمد الدراسة بمعلومات قيمة عن السلاطين والعلماء والأعيان وأهم الأحداث ذات العلاقة بالدراسة.

* **كتاب اخبار الدولة السُّلجوقية:** أو ما يعرف بزبدة التواريخ في أخبار الملوك والأمراء السُّلجوقية، وقد أثيرت تساؤلات حول مؤلف هذا الكتاب إلا أن الراجح ان مؤلفه هو صدر الدين أبي الحسن بن علي الحسيني المتوفي سنة (575هـ/1180م) وقد اعتنى بتصحيح هذا الكتاب محمد إقبال، وأهمية الكتاب أنه يحتوي العديد من المعلومات الثمينة والمفصلة عن الدولة السُّلجوقية منذ تأسيسها حتى نهايتها، ما أفاد الدراسة وخاصة في النواحي السياسية والإدارية ودور الوزراء في توجيه أحداثها، وتضمن الحديث عن سلاطين السَّلاجقة ومناقبهم وأهم أعمالهم.

* **كتاب تاريخ دولة آل سُلجوق:** مؤلف هذا الكتاب هو الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني المتوفي سنة (597هـ/1200م) واختصره الإمام الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني المتوفي في (643هـ/1245م) وهذا الكتاب استعرض تاريخ دولة السَّلاجقة منذ بدايتها حتى عام (571هـ/1175م) وقد أفاد هذا الكتاب الدراسة بشكل كبير خاصة في الفصل الأول الذي يتناول الحديث عن أصلهم وتطور دولتهم، وكذلك في استعراض أهم الأحداث السياسية، كما تطرق لأهم الشخصيات في الدولة من سلاطين ووزراء وعلماء وقضاة ورؤساء الدواوين وغيرهم من الأعيان.

ولم تكن الكتب التاريخية هي فقط التي رجع إليها الباحث حتى يتم دراسته، بل رجع لكتب عديدة أخرى منها كتب التراجم والطبقات وأبرزها كتاب **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لشمس الدين أحمد بن إبراهيم بن خلكان المتوفي سنة (681هـ/1283م)، **وكتاب سير أعلام النبلاء** للإمام شمس الدين أبوعبدالله الذهبي المتوفي سنة (748هـ/1347م)، وقد ترجم هذين الكتابين للمشاهير من المسلمين كالخلفاء والملوك والسلاطين والوزراء والعلماء والقضاة،

[1] صلاح الدين، فوات الوفيات (ج3/315-317).

وكذلك كتاب **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي المتوفي سنة (771هـ/1369م)، وغيرها من كتب التراجم.

واستفادت الدراسة أيضا من كتب الجغرافيا والرحلات، للتعريف بالأماكن الواردة في صفحات البحث، ونقلت كذلك أخبار قيمة عن أحوال بعض المناطق وخاصة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وخصائص هذه المناطق الجغرافية من حيث المناخ والتضاريس وموارد المياه وكذلك الحرف المتداولة، ومن هذه الكتب كتاب **معجم البلدان**، لياقوت الحموي المتوفي سنة (626هـ/1228م)، وكتاب **آثار البلاد وأخبار العباد** لزكريا بن محمد بن محمود القزويني الذي كانت وفاته سنة (682هـ/1284م).

ومن الكتب التي أثرت الدراسة كذلك كتب السياسة الشرعية ومنها كتاب **سياست نامه** أو سير الملوك الذي ألّفه الوزير الحسن بن علي الطوسي الشهير بنظام الملك بناءً على طلب السلطان ملكشاه، بهدف الاستفادة من تجارب السابقين في السياسة والحكم لتصويب مسار الدولة وتطويرها، وقد أفاد هذا الكتاب الدراسة بشكل كبير، فلا يكاد يخلوا مبحث منها إلا وبه شيئا من نصائحه وتوجيهاته التي تعطي تصوراً عن أحوال الدولة وتوضح سياستها والملامح الإدارية التي سارت عليها، وكتاب **روضة القضاة وطريق النجاة** والذي ألّفه أحد المعاصرين للدولة السُّلجوقية وكان له منزلة عند الوزير نظام الملك، وهو علي بن محمد السمناني المتوفي سنة (499هـ/1104م)، وكتاب **سراج الملوك** ومؤلفه إبراهيم بن علي بن أحمد الطرطوشي المتوفي سنة (520هـ/1126م).

الفصل الأول

تعريف بالدولة السُّلجوقية ودوافعها للاهتمام بحقوق الإنسان

المبحث الأول

أصل السَّلاجقة وتطور دولتهم

يرى العديد من المؤرخين أن أصل السَّلاجقة يعود لقبائل الغُز التركية[1]، وهي من فروع القبائل التركمانية[2]، وينتمي السَّلاجقة لقبيلة قنق[3]، وكانوا يسكنون في بلاد ما وراء النهر[4] في موضع بينه وبين بخارى مسافة عشرين فرسخاً[5]، وكان عددهم يجل عن الحصر والإحصاء، وكانوا لا يدخلون تحت طاعة سلطان، وإذا تعرضوا للهجوم أو الاعتداء ولم يكن لهم طاقة أو قدرة على صده، تحصنوا بالرمال فلا يصل إليهم أحد[6] .

وتعود تسميتهم بالسَّلاجقة إلى سُلجوق[7] بن تقاق[8]، وسُلجوق بضم السين، أو بفتحها كما وردت في أكثر من مصدر[9]، أما تقاق والتي تعني القوس من الحديد[10] فقد ورد اسمه بشكل مختلف من مصدر لآخر، فقد ورد يقاق[11] أو بغاق[12]، ونفاق[13] وكذلك دقاق[14]، وكان هو أول من دخل منهم في الإسلام[15]، وكان كذلك رجلاً شهماً صاحب رأي وتدبير[16].

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم (ج348/15)؛ ابن الأثير، الكامل (ج5/8)؛ ابن كثير، البداية (ج60/12).

(2) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء (ص188)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج84/16).

(3) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص3).

(4) ويقصد به نهر جيحون في خراسان، انظر: ياقوت، معجم البلدان (ج45/5).

(5) الفرسخ: مسافة تقدر بثلاثة أميال، والميل يساوي 1609م، أنظر: ياقوت، معجم البلدان (ج35/1،36)؛ محمدين والفراء، المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة (ص493).

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج64/5).

(7) ابن الطقطقي، الفخري (ج281/1)؛ الطرسوسي، تحفة الترك (ج74/1)؛ ابن كثير، البداية (ج60/12).

(8) التطيلي، رحلة بنيامين (ج151/1)؛ الغُزي، نهر الذهب (ج110/3).

(9) ابن الأثير، الكامل (ج5/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج42/29)؛ ابن كثير، البداية (ج60/12).

(10) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص1)؛ ابن الأثير، الكامل (ج5/8).

(11) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص1).

(12) ابن كثير، البداية (ج60/12).

(13) الذهبي، العبر (ج118/2).

(14) أبو الفداء، المختصر (ج163/2)؛ القلقشندي، مآثر الإنافة (ج348/1).

(15) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص1).

(16) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص1)؛ ابن الأثير، الكامل (ج5/8).

توفي تقاق وخلفه ابنه سُلجوق الذي ظهرت عليه علامات النجابة والذكاء، فقربه ملك الترك ولقبه سوباشي وتعني قائد الجيش، ولما ظهر على سُلجوق من صفات القيادة والتقدم أطاعه الناس وأحبوه وانقادوا له، ما دفع امرأة ملك الترك أن تخوف زوجها منه، وأوهمته أنه يطمع في الوثوب على ملكه مستغلاً رصيده في قلوب الجند، خاصة وأنَّ الملك لم يكن له أولاد فأغرته بقتله، وسمع سُلجوق بذلك، فما كان منه إلا أن سار بجماعته وأتباعه فإلتجأ إلى دار الإسلام بالقرب من جند[1]، فأسلم واتبع المذهب الحنفي[2]، وكان معه ألف فارس وألف بعير وخمسة آلاف رأس من الماشية، ودخل أتباعه الإسلام[3]، ثم طرد عمال ملك الترك الكفار، وأصبحت جند خالصة للمسلمين، فازدادت هيبته وعلا شأنه[4]، توفي سُلجوق عن مائة وسبع سنين ودفن في جند، وكان قد أنجب من الأولاد ميكائيل وموسى وأرسلان[5]، وهذا الأخير الذي يسمى يبغو أو إسرائيل[6] .

بعد وفاة سُلجوق سار أبناؤه على نهجه، وورثوا عن أبيهم وجدهم صفات القوة والنجابة، ما دفع ملوك تلك المناطق أن يحاولوا استمالتهم والتقوّي بهم تارة، والإيقاع بهم وغدرهم تارةً أخرى، وتتابعت الأحداث العاصفة والمتتالية التي برهنت على بعد نظر السَّلاجقة[7] .

وعلى ما يبدو أنَّ السَّلاجقة كانوا طموحين منذ البداية، فقد تعاملوا بذكاء مع ملوك الدول من حولهم، حتى دانت لهم بلاد خراسان، خاصة بعد انتصارهم على الدولة الغُزنوية[8] في عدة معارك حاسمة، من أشهرها معركة سرخس عام (427هـ/1037م)، وهي المعركة التي ملك

---

(1) جَنَدْ: بالفتح ثم السكون، والدال المهملة، وهي مدينة عظيمة في بلاد تركستان، في منطقة ما وراء النهر، قريب من نهر سيحون، انظر، الحموي، معجم البلدان (ج2/168).

(2) الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص2)؛ ابن الأثير، الكامل (ج6/8).

(3) فامبري، تاريخ بخارى (ص128).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج8/ 6).

(5) الحسيني، أخبار الدولة السُّجوقية (ص2)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/ 6).

(6) هذه الأسماء استدل منها بعض المؤرخين أنَّ السَّلاجقة مسيحيون، وذهب البعض إلى أنهم اعتنقوا اليهودية، نخبة من العلماء، موجز دائرة المعارف (ج19/5706)؛ تربان، مائة من عظماء أمة الإسلام (ص428).

(7) حسن، تاريخ الإسلام (ج4/8).

(8) الدولة الغُزنوية: قامت في غزنة عام (366هـ/976م) ومؤسسها الأمير سبكتكين ثم خلفه بعض أبنائه، انظر: ابن الأثير، الكامل (ج7/353).

بعدها السَّلاجقة خراسان ودخلوا قصبات البلاد[1]، ثم معركة دندانقان الحاسمة، عام (431هـ/ 1039م) والتي انتهت بهزيمة ساحقة لهم بقيادة ملكهم مسعود، حيث لم يتبقَّ من أصل مائة ألف جندي غزنوي سوى مائة فقط، ثم قويت شوكة السَّلاجقة، الذين سيطروا على خراسان ومعظم المدن من حولها[2]، كانت معركة دندانقان الحاسمة نقطة تحول كبيرة لمصلحة السَّلاجقة حيث أنهم تملكوا البلاد وتقاسموها[3] .

بداية الدولة السُّلجوقية:

يعد عام (427هـ/1037م) الذي انتصر فيه السَّلاجقة على الغُزنويين في معركة سرخس، البداية الفعلية للدولة السُّلجوقية[4]، ثم ما تلاها في دندانقان وما نتج عنها من تثبيت السَّلاجقة لأقدامهم في خراسان[5]، حيث لم تعد هناك قوة تستطيع إيقافهم ومواجهتهم[6]، ثم زحفوا وسيطروا على معظم بلاد الفرس وسيطروا أيضاً على عدة بلاد أخرى، وهاجموا بعض مناطق تابعة للبيزنطيين[7].

وما يؤكد ويبرهن على ذكاء السَّلاجقة وحسن تدبيرهم هو اجتماعهم وتوحد كلمتهم تحت قيادة طغرلبك[8]، وهو محمد بن ميكائيل بن سُلجوق ويكنى أبو طالب، وهكذا ورد اسمه في مصادر أخرى[9]، ورغم أن طغرلبك لم يكن الابن الأكبر لميكائيل، إلا أن ما أظهره من الحنكة وقوة الشخصية والتمسك بالدين الإسلامي الحنيف، جعل السَّلاجقة يلتفون حوله وينقادون له[10].

---

[1] ابن الأثير، الكامل (ج11/8).

[2] للمزيد انظر: الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص2-14)؛ ابن الأثير، الكامل (ج5/8-14)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج64/5-66)؛ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر (ج163/2-165).

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج381/30).

[4] طقُّوش، تاريخ السَّلاجقة (ص88)؛ أبو النصر، السَّلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري (ص51).

[5] فوزي، الخلافة العباسية (ج161/2).

[6] أبو النصر، السَّلاجقة (ص52).

[7] ديورانت، قصة الحضارة (ج102/13).

[8] طغرلبك: وهو اسم تركي مركب من طغرل- بك، وطغرل اسم طائر ويسمى الرجل به، وبك: معناه الأمير، أي الأمير الطائر، أبو النصر، السَّلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري (ص45،46).

[9] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص99)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج19/30).

[10] ابن الجوزي، المنتظم (ج84/16)؛ اليافعي، مرآة الجنان (ج58/3).

وقد تحدثت العديد من المصادر عن صفاته ومنها ما قاله عنه الذهبي: "وكان حليماً كريماً محافظاً على الصلوات في جماعة، يصوم الخميس والاثنين ويعمر المساجد ويكثر الصدقات"[1]، وجاء عنه أنه "كان خيّراً مصلياً محافظاً على الصلاة في أول وقتها يداوم صيام الاثنين والخميس، حليماً عمن أساء إليه، كتوماً للأسرار"[2]، وكما وردت العديد من صفاته في مصادر أخرى[3].

وبدا ذكاء طغرلبك وحنكته واضحاً، فلم يقم حكماً فردياً ينحصر بشخصه[4]، بل بدأ بتوزيع المناطق على أمراء السَّلاجقة من إخوته وأبنائهم وأقاربه، حتى يأمنهم ويضمن التفافهم حوله، وبذلك يكونوا قد اقتسموا البلاد[5].

طغرلبك في بغداد:

بعد أن بسط السَّلاجقة سيطرتهم على خراسان وما حولها، تطلعوا لأخذ الصفة الشرعية والروحية بالحصول على الدعم المعنوي من الخليفة العباسي، فبادر طغرلبك بإرسال رسالة إلى الخليفة العباسي القائم بأمر الله تتضمن الشكر للخليفة لما خلعه عليه من ألقاب، وأرسلوا الكثير من الأموال والهدايا للخليفة وحاشيته، ما يؤكد ولاءهم له وعدم خروجهم عن طاعته واستعدادهم للجهاد في سبيل الله، تحت راية الخلافة، ومبررين الظروف التى دفعتهم للسيطرة على ما في أيديهم من بلاد[6].

وصلت الرسالة للخليفة فسُرّ بها، فأرسل إلى طغرلبك رسالة رداً على رسالته، تضمنت رغبة الخليفة في مصالحة طغرلبك مع الأمير البويهي أبي كاليجار[7][8]، وتضمنت كذلك انتقاده لبعض أفعال جنود السَّلاجقة، فتسلم طغرلبك الرسالة واحترمها إجلالاً وتعظيماً للخليفة[9].

---

[1] تاريخ الإسلام، (ج380/30).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج85/16).

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج380/30)؛ الذهبي، سير أعلام (ج335/33).

[4] ابن كثير، البداية (ج111/12).

[5] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج66/5)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج5/ 73).

[6] ابن الأثير، الكامل (ج8/ 99).

[7] أبي كاليجار: هو السلطان مرزبان، بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة الديلمي، كان أحد سلاطين الدولة البويهية، ومدة سلطانه 4 سنوات، الذهبي، سير أعلام (ج256/13).

[8] ابن الأثير، الكامل (ج47/8).

[9] الذهبي، العبر (ج270/2).

أدت رسالة الخليفة إلى ارتفاع معنويات السَّلاجقة ما شجعهم لاستكمال الفتوحات فسيطروا على كل أجزاء بلاد فارس واقاموا فيها العدل[1]، وبعد أن حققوا أهدافهم هناك، بدأ طغرلبك في الإستعداد لتلبية دعوة الخليفة له بزيارة بغداد، وكان قد خرج وأظهر أنه يريد الحج وإصلاح طريق مكة والمسير إلى الشام ومصر[2]، للقضاء على حكم الفاطميين هناك، وكان الخليفة قد أمر بذكر طغرلبك في خطب الجمعة، ثم أرسل طغرلبك يستأذن الخليفة لدخول بغداد، فأذن له ليدخلها يوم الإثنين الخامس والعشرين من رمضان عام (447هـ/1055م) وكان معه وزيره العميد الكندري[3] .

وخرج في استقباله كبار رجال الدولة، وسار في موكب عظيم حتى وصل إلى قصر السلام، حيث كان ينتظره الخليفة القائم بأمر الله، فدخل طغرلبك وقبَّل الأرض بين قدمي الخليفة، ثم قبَّل يديه مقراً بطاعته، فخلع عليه الخليفة الخلع والألقاب العظيمة والجليلة[4] ومنها سلطان المشرق والمغرب[5].

ويعتبر دخول السَّلاجقة بغداد هو بداية عصر نفوذ السَّلاجقة[6]، وقد توطدت العلاقة بين الخليفة وطغرلبك بزواج الخليفة من ابنة أخ طغرلبك، وهي ابنة جغري بك داوود، ما زاد من مكانة طغرلبك والسَّلاجقة عند الخليفة بهذه المصاهرة [7].

اضطر طغرلبك بعد ذلك لمغادرة العراق عائداً إلى بلاد المشرق للقضاء على بعض الثورات، وكذلك القضاء على تمرد أخيه إبراهيم ينال[8] في الموصل[9]، ونجح طغرلبك في ذلك،

---

[1] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص7)؛ ابن الأثير، الكامل (ج785/7) .

[2] ابن الأثير، الكامل (ج123/8).

[3] الوزير الكندري: هو أبو نصر محمد بن منصور بن محمد الملقب عميد الملك، من أشهر وزراء السَّلاجقة، لطغرلبك، ثم لألب أرسلان إلى أنه سرعان ما عزله ثم سجنه وقتله، للمزيد: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج138/5-143).

[4] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص13،14)؛ ابن الأثير، الكامل (ج126/8).

[5] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص18).

[6] زناتي، موسوعة تاريخ العالم (ج449/2).

[7] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص17،18)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص11)؛ ابن الأثير، الكامل (ج133/8).

[8] إبراهيم ينال: هو أخ طغرلبك لأمه، وكان تمرده بعد أن راسله البساسيري وطمّعه بالإنفراد بالحكم ووعده بمساعدته إلا أن طغرلبك نجح في القضاء عليه، البيهقي، تاريخ البيهقي (ص181)؛ الذهبي، سير أعلام (ج332/13).

[9] ا الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص19)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص11-13).

ثم أسرع بالعودة إلى بغداد بعد أن وصلته رسالة من الخليفة يستنجد به على تمرد أبو الحارث البساسيري[1]، الذي سجن الخليفة، ودعا للفاطميين الشيعة في مصر، وعم الفساد في أرجاء بغداد، وما أن عاد طغرلبك إليها حتى استطاع القضاء على فتنة البساسيري وقتله وصلبه[2]، وكان ذلك عام(451هـ/1059م)، وكان قد قضى على حكم البويهيين، وسجن آخر ملوكهم[3].

بعد هذه الإنجازات وجد طغرلبك الفرصة مناسبة للإقدام على خطوة، لم يقدر أو يجرؤ عليها أحد ممن سبقه من ملوك الدويلات السابقة، حيث تقدم بطلب الزواج من ابنة الخليفة القائم بأمرالله، وذلك عام (454هـ/1062م)، إلا أن الخليفة امتنع في البداية، ثم وافق على مضض[4]، إلا أن المنية سرعان ما عاجلت طغرلبك، أول سلاطين السَّلاجقة ومؤسس دولتهم، في العام نفسه عن سبعين سنة بعد أن استمر في الحكم أربعةً وعشرين سنة[5].

ألب أرسلان[6]:

توفي السلطان طغرلبك ولم يكن له أولاد، فأوصى بالسلطنة لابن أخيه سليمان بن داود[7]، إلا أن السلطان الجديد كان طفلاً صغيراً قد تجاوز الرابعة من عمره بقليل[8]، فاختلف الأمراء حتى تم الاتفاق على تولية عضد الدولة ألب أرسلان، محمد بن داود بن جغري بك، وكان حينها يتولى أمر خراسان وما حولها خلفاً لوالده[9].

لم يكن اختيار ألب أرسلان للسلطنة من فراغ، لما عرف عنه من حنكة وقوة وصفات حسنة أهلته لذلك، فوصف بأنه كان عادلاً حليماً مهيباً مطاعاً معظماً، وكان رحيماً بالرعية، وكثير الصدقة والبذل[10]، كما أن جلوس ألب أرسلان على العـرش واستتباب الأمـر له لم يكن

---

(1) أبو الحارث البساسيري: هو أرسلان أبو الحارث ولقب بالمظفر وكان مقدماً على الأتراك و كان لا يقطع الخليفة القائم أمراً دونه إلا أنه تجبّر وعزل الخليفة القائم وأقام الخطبة للفاطميين حتى كانت نهايته على يد طغرلبك، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/193،192).

(2) انظر:الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص18-21)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص14-17).

(3) ابن الأثير، الكامل (ج8/162).

(4) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص18)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/177-179).

(5) الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص21) .

(6) ألب أرسلان: هو اسم تركي من كلمتين، ألب تعني الشجاع، وأرسلان تعني الأسد، وبذلك فهي تعني الأسد الشجاع، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/71).

(7) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص25).

(8) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص27)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/185)؛.

(9) ابن العديم، بغية الطلب (ج4/1971).

(10) الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (30،29).

سهلاً، فقد طمع العديد من الأمراء السَّلاجقة بالعرش، وأبرزهم ابن عم أبيه قتلمش[1]، إلا أن السلطان ألب أرسلان استطاع أن يخمد ثورته، وقتل قتلمش في المعركة[2].

وقد كان للوزير نظام الملك[3] دوراً بارزاً في إخماد هذه الثورات، بالإضافة لغيرها من الإنجازات في عهده، حيث كان اليد اليمنى للسلطان الجديد، وصاحب الرأي والمشورة الأول الذي يستعين به[4].

ما إن استقرت الأمور لألب أرسلان وأخمد الفتن، شرع بتوسيع سلطانه ونفوذه "وفتح من البلاد ما لم يكن لعمه طغرلبك"[5]، حيث فتح كثيراً من البلاد في جهاتٍ عدة، وخلَّص الكثير من المناطق من سيطرة الفاطميين الشيعة[6]، ومنها بلاد الشام، حيث حاصر حلب وكانت تتبع للدولة المرداسية[7]، وتم فتحها بعد أن امتنعت لفترة، ثم فتحها بالصلح مع أميرها الذي رفض في البداية، وأقيمت فيها الخطبة للخليفة القائم ثم السلطان ألب أرسلان، وكان ذلك عام (463هـ/1070م)[8].

---

(1) قتلمش بن إسرائيل: شهاب الدوله قتلمش بن إسرئيل بن سُلجوق بن دقاق، قيل أنه سقط عن دابته وقيل أنه قتل خوراً ورعباً، وقد حزن عليه ألب أرسلان وجلس للعزاء به، الذهبي، سير أعلام (ج112/18).

(2) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص30–32)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص27)؛ الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص30–32)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8 /193).

(3) نظام الملك: أبو علي الحسن بن علي بن العباس الطوسي، من إحدى البلدات نواحي طوس ببلاد فارس، درس الحديث والفقه، وتقلبت به الأحوال حتى عمل عند ميكائيل والد السلطان ألب أرسلان الذي أوصى ابنه ان يقربه ويستفيد من حنكته فدبر أمر مملكته، وبعد وفاته وزر لابنه ملكشاه، ووطد له الملك وأمسك بزمام الأمور، وقرب الصوفية وكان مجلسه عامراً بالعلماء وبنى لهم المدارس، كما حظي برضا أمير المؤمنين المقتدي بالله، استشهد في العاشر من رمضان(485هـ/1092م) واختلف في سبب استشهاده، للمزيد: انظر، ابن خلكان، وفيات الاعيان (ج130/2–132)؛الذهبي، سير أعلام (ج94/19–96)؛ السبكي، طبقات الشافعية (ج309/4–327)؛ الصفدي، الوافي بالوفيات (ج78/12–80)؛ وآخرون.

(4) تربان، مائة من عظماء أمة الإسلام (ص446).

(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج69/5).

(6) للمزيد عن فتوحات ألب أرسلان، انظر: ابن الأثير، الكامل (ج192/8–206).

(7) الدولة المرداسيّة: أسسها صالح بن مرداس والذي توفي عام (420هـ/1029م) وأسسها على المذهب الشيعي، انظر: ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج314/1،313).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج221/8،222).

وكان ألب أرسلان يهدف من طرد الفاطميين من الشام استخلاص مدنهم، لخوفه من إمكانية التقارب البيزنطي الفاطمي، فحاول حماية نفسه من خلال فتح أرمينيا قبل مواجهة الفاطميين، رغم صعوبة ذلك[1].

أما أبرز ما حدث في فترة حكم ألب أرسلان، هو انتصاره على البيزنطيين في معركة ملاذ كرد[2]، والتي جرت أحداثها يوم الجمعة 27من ذي القعدة سنة (463هـ/1071م) ونتج عنها انتصاراً مؤزراً وساحقاً للسلاجقة بقيادة السلطان ألب أرسلان، وأسر الإمبراطور البيزنطي الذي قاد الجيش البيزنطي بنفسه، رغم الفارق الهائل في العدد والعدة، حيث كان جيش البيزنطيين يفوق جيش المسلمين بعشرات الأضعاف، وكانت لهذه المعركة نتائج عظيمة وعديدة[3]، وتعد هذه المعركة من المعارك التاريخية، ولأهميتها قيل أنها السبب الرئيس لولادة الدولة العثمانية العظمى[4].

وكما أن بعض القادة والأمراء السَّلاجقة نجحوا في عهد ألب أرسلان في فتح عدد من مدن فلسطين التي كانت تحت السيطرة الفاطمية المباشرة أو تحت سيطرة بعض القبائل التابعة للفاطميين، مثل الرملة وبيت المقدس[5]، ثم في سنة (464هـ/1072م) نجح الوزير نظام الملك في فتح قلعة فضلون في بلاد فارس، وهي من أمنع الحصون والمعاقل[6].

أما عن علاقة ألب أرسلان بالخلافة العباسية فتميزت طوال عهده بالهدوء، وتحسنت عما كانت عليه زمن عمه طغرلبك، وما يدل على ذلك استجابة ألب أرسلان لطلب الخليفة بعزل أحد خواصه من منصبه، وكذلك استئذان ألب أرسلان من الخليفة في جعل ابنه ملكشاه ولياً لعهده، فوافق الخليفة على ذلك[7].

---

(1) طقُّوش، تاريخ السَّلاجقة في بلاد الشام (ص113،112).

(2) ملاذكرد: مدينة في أقصى شمال أذربيجان وجرت هناك المعركة، التطيلي، رحلة بنيامين (ص42).

(3) انظر: الحسيني، تاريخ الدولة السُّلجوقية (ص46–53)؛ الأصفهاني، أخبار دولة آل سُلجوق (ص37–44)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/222،223)؛ ابن العديم، زبدة الحلب (ج21/178–180).

(4) أوزوتونا، الدولة العثمانية (مج1/67).

(5) ابن الأثير، الكامل (ج8/226).

(6) الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص43،42)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/218).

(7) ابن الأثير، الكامل (ج8/228).

وربما يعود ذلك للانتصارات المتتالية التي حققها ألب أرسلان، وعلى وجه التحديد على الفاطميين الشيعة، ومن ثم إقامة الخطبة للخليفة في أكثر من منطقة ومن أبرزها في مكة والمدينة ومعظم مدن الشام، وقطعها عن الفاطميين[1]، "وصارت البشرى بهذه الفتوح في البلاد فسر المسلمون، وقرئ كتاب الفتح ببغداد في دار الخلافة، فبرز خط الخليفة بالثناء على ألب أرسلان والدعاء له"[2].

كانت نهاية السلطان ألب أرسلان عام (465هـ/1072م) حيث استشهد في سمرقند[3] بعد فتحه إحدى القلاع، وكان ذلك في العاشر من ربيع الأول من تلك السنة عن عمر تجاوز الأربعين بقليل، وقيل أنه كان يقارب الخامسة والأربعين، وكانت مدة حكمه عشر سنوات إلا قليل[4]، واستشهد ألب أرسلان بعد أن أصبحت مملكته تمتد إلى أقصى الصين شرقاً[5].

السلطان جلال الدين والدولة أبو الفتح ملكشاه[6]:

كان السلطان ألب أرسلان قبل وفاته قد أوصى بالسلطنة لابنه ملكشاه[7]، بعد أن أخذ العهود والمواثيق من أمراء دولته على ذلك[8]، وكان المتولي لهذا الأمر الوزير نظام الملك، وأرسل ملكشاه إلى بغداد يطلب الخطبة له، فتم ذلك[9]، وتولى ملكشاه السلطنة وهو دون العشرين[10]، ودبر له شؤون دولته وزير أبيه نظام الملك بوصية من أبيه نفسه[11]، وكان ألب أرسلان قد أوصى نظام الملك كذلك أن يقسم البلاد بين أبنائه ويكون مرجعهم إلى ملكشاه[12].

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج8/229).

(2) المصدر السابق، (ج8/197).

(3) سمرقند: مدينة مشهورة في بلاد ما وراء النهر، وهي من أطيب وأجمل المدن، وقيل أنها سميت المحفوظة، انظر القزويني، آثار البلاد (ص535،536).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج8/231،232)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/67،70)؛ الذهبي، سير أعلام (ج13/496).

(5) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص47).

(6) ابن كثير، البداية (ج12/175).

(7) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص55).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج8/206)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/283).

(9) ابن الأثير، الكامل (ج8/233)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج4/36).

(10) الذهبي، سير أعلام (ج14/126).

(11) المصدر السابق، (ج14/125).

(12) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/283).

لم يكن استتباب الحكم لملكشاه بالأمر الهين واليسير، فما أن علم عمه قاروت[1] بوفاة أخيه ألب أرسلان حتى خرج عليه، إلا أن ملكشاه استطاع القضاء على تمرد عمه ومن ثم قتله[2]، وكان للوزير نظام الملك دور كبير في القضاء على تمرد قاروت، ما أدى لاستمالة الجند والتفافهم حول ملكشاه[3]، فما كان لملكشاه أن يحقق أهدافه لولا نصائح نظام الملك[4].

ونظراً للدور الذي قام به نظام الملك في إنهاء هذه الأزمة زاد ملكشاه في إقطاعات نظام الملك ولقبه بعدة ألقاب أبرزها أتابك[5]، فأحسن نظام الملك السياسة والتدبير[6]، ثم استطاع أن ينهي تمرد أخيه تُتُش[7] بالصلح، بعد أن استولى على بعض نواحي خراسان[8] .

كما أنه نجح في القضاء على كل من طمع بالسلطنة أو حاول التمرد بالقوة، استطاع كذلك أن يستميل الكثير من أقاربه، ففوض إليهم عدد من الولايات والأعمال[9].

وسار ملكشاه على خطى والده، وعمه طغرلبك من قبله، حيث عمل على توحيد العالم الإسلامي، فاسترجع بلاد الشام من الفاطميين، بل توغل في مصر دون أن يفتحها[10]، وقد لعب أخاه تاج الدولة تُتُش بن أرسلان دوراً بارزاً في تحقيق هذه الانتصارات في الشام[11].

امتدت واتسعت الفتوحات في عهد ملكشاه في جميع الاتجاهات، حتى اتسعت في عهده كما لم تتسع من قبل، فقال ابن خلكان: "ملك ما لم يملكه أحد من ملوك الإسلام بعد الخلفاء

---

(1) قاروت: عم السلطان ملكشاه وشقيق والده وكان حاكم على كرمان، الذهبي، سير أعلام (ج55/19)، وورد باسم قارود، الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص57).

(2) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص56-58)؛ ابن الأثير، الكامل (ج325/8).

(3) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص58).

(4) فامبري، تاريخ بخارى (ص138).

(5) أتابك: لقب تركي معناه الأمير الكبير، القلقشندي، صبح الأعشى (ج198/6).

(6) ابن الأثير، الكامل (ج228/8)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج436/4).

(7) تُتُش: هو تاج الدولة أبو سعيد بن السلطان ألب أرسلان، كان قد استولى على دمشق ثم حلب، وقتل أثناء نزاعه مع أحد أخوته عام (488هـ/1095م)، وعرف عنه أنه كان شجاعاً مهيباً، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج295/1)؛ الذهبي، سير أعلام (ج83/19).

(8) الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص63،64)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص66)؛ ابن الأثير، الكامل (ج276/8)؛ الذهبي، العبر (ج188/3).

(9) الحسينى، أخبار الدولة السُلجوقية (ص58).

(10) انظر: المصدر السابق (ص72).

(11) ابن الأثير، الكامل (ج296/8).

المتقدمين"[1] وقال أيضاً: "وخطب له على جميع منابر الإسلام سوى بلاد المغرب فإنه ملك من كاشغر[2] في أقصى بلاد الترك، إلى بيت المقدس طولاً، ومن القسطنطينية إلى بلاد الخزر، وبحر الهند عرضاً[3] حتى أنه من سعة دولته لم يصل الكثير من أقاليم الدولة خبر وفاته حين جاءت منيته، وأكد ذلك صاحب كتاب مسالك الأبصار قائلاً: "ولا يعلم بموته لبعد الديار وتنائي البلاد"[4].

وما يدل على اتساع الدولة في عهد ملكشاه، ما رواه غير واحد من المؤرخين أن رسول ملك الروم وصل ليؤدي الجزية المفروضة عليه، فأخذه نظام الملك معه إلى بلاد ما وراء النهر ليحضر بنفسه فتحها، ثم أذن له بالعودة بعد وصوله لكاشغر، وعلل نظام الملك ذلك بقوله: "أحب أن يذكر عنا في التواريخ أن ملك الروم حمل الجزية وأوصلها إلى باب كاشغر لينهي إلى صاحبه سعة ملك السلطان ليعظم خوفه منه"[5].

لم يقتصر ازدهار الدولة في عهد ملكشاه على النواحى العسكرية والفتوحات، بل امتد الي مجال الإنشاءات، فأنشأ رباطات[6] في المفاوز[7] وقناطر[8]، وبنى المساجد، كمسجد السلطان ببغداد[9]، وفي عهد ملكشاه ازدهرت الحركة العلمية، فظهرت العديد من العلوم وبرز كثير من العلماء، وكان مولعاً بالفلك، فأنشأ مرصداً، وعهد الاهتمام والعناية به لمجموعة من العلماء، كما انتشرت في عهده المدارس التي عرفت بالمدارس النظامية التي يعود الفضل في انشائها للوزير نظام الملك[10].

---

[1] وفيات الأعيان، (ج284/5).

[2] كاشغر: مدينة بها بعض القرى، في وسط بلاد الترك وأهلها مسلمون، ياقوت، معجم البلدان (ج430/4).

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5).

[4] العمري، (ج80/5).

[5] الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص65)؛ ابن الأثير، الكامل (ج325/8).

[6] الرباطات: جمع رباط وهى لفظ عربي، وهى عبارة عن معاهد دينية للرجال والنساء، أنشئت لإيواء المنقطعين والزهاد والعباد، السيوطي، حسن المناظرة (ج256/2).

[7] المفاوز: جمع مفازة وهي المنطقة المقفرة التي لا نبات فيها، ابن منظور، لسان العرب (ج89/2).

[8] القناطر: مفردها قنطرة، وهى الجسر وما يعبر عليه، الفراهيدى، العين (ج50/6).

[9] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5).

[10] ابن الأثير، الكامل (ج255/8).

وفي آخر عهد ملكشاه ظهرت فرقة خطيرة ولها أفكار منحرفة، وهي فرقة الإسماعيلية أو الحشاشين[1] والتي اتخذت من قلعة ألموت في جبال فارس مقراً لها، وكان لها أعمال خطيرة وخاصة الاغتيالات، وأبرز من تم اغتياله على أيديهم الوزير نظام الملك في العاشر من رمضان عام(485هـ/1092م)[2].

ما أن مر على مقتل نظام الملك خمسةً وثلاثين يوماً، حتى توفي السلطان ملكشاه في بغداد[3]، وذلك في "ليلة الجمعة النصف من شوال عن سبع وثلاثين سنة وخمسة أشهر، وكان مدة ملكه من ذلك تسع عشر سنة وأشهراً"[4]، وقال الذهبى: "أنه توفي عن تسع وثلاثين سنة"[5].

بعد وفاة السلطان ملكشاه انتهى عهد القوة والاتحاد، وبدأت عوامل الضعف والانهيار تدب في الدولة السُّلجوقية، بسبب التنافس على العرش، وانفجر الصراع بين أفراد البيت السُلجوقي ، وكان هذا حال جميع أقاليم الدولة[6]،التي انقسمت إلى عدة دول مستقلة، سميت كل واحدة باسم المنطقة التي سيطرت عليها، وهذه الدول هي؛ سلاجقة إيران والعراق، وسلاجقة كرمان[7]، وسلاجقة الروم وسلاجقة الشام[8].

---

[1] للتعرف على فرقة الإسماعيلية، انظر: الأصفهانى، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص62،63)؛ ابن الوردى، تاريخ ابن الوردي (ج2/12،13).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج8/354)؛ ابن كثير، البداية (ج12/172-174)؛ ابن العبرى، تاريخ مختصر الدول (ص192)؛ وآخرون.

[3] الحسينى، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص71)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج2/6).

[4] ابن كثير، البداية (ج12/176).

[5] سير أعلام، (ج14/126).

[6] العاوور وسيسالم، تاريخ الدويلات الإسلامية (ص184).

[7] كرمان: ولاية كبيرة ذات قرى ومدن واسعة بين فارس وسجستان وخراسان، وكثيرة النخل والزرع والمواشي، وكثيرة الخيرات، ياقوت، معجم البلدان (ج4/454،455).

[8] مجهول، أخبار سلاجقة الروم (ص5).

المبحث الثانى

الدوافع الشرعية

سبق الإسلام كل الشرائع والقوانين بتقريره لحقوق الإنسان[1]، من خلال النصوص العديدة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية، و"الحق أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة لحقوق الإنسان في أجمل صورة وأوسع نظام"[2]، وقد جاءت الشريعة الإسلامية لتقرر الخير للإنسان، ولتبدد من أمامه الشر والأذى حتى يعيش آمناً مطمئناً" [3]، "على أن الشائع في مؤلفات العديد من علماء المسلمين في النصوص الإسلامية القديمة في هذا الموضع هو حقوق الرعية "[4].

وقبل الإيغال والتوسع في الحديث عن الدوافع الشرعية للسلاجقة لتطبيق حقوق الإنسان، لا بد من تعريف الحقوق.

الحقوق لغة:

الحق ضد الباطل أو نقيضه وجمعاً؛ حقوق وحقاق[5]، والحق صدق الحديث، واليقين بعد الشك[6]، وفى المعجم الوسيط[7]، اليقين بلا شك، والحق من أسماء الله تعالى[8] أو من صفاته[9]، واستندوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّ﴾[10].

---

[1] الغزالي، حقوق الإنسان (ص7).

[2] عبد العزيز، حقوق الإنسان (ص41).

[3] الغزالي، حقوق الإنسان (ص7).

[4] المبارك، نظام الإسلام (ص107).

[5] الرازي، مختار الصحيح (ج77/1)؛ ابن منظور، لسان العرب (ج49/10).

[6] ابن منظور، لسان العرب (ج52/10).

[7] إبراهيم والزيات وآخرون، المعجم الوسيط (ج188/1).

[8] الفيروز أبادى، القاموس المحيط (ج874/1)؛ ابن منظور، لسان العرب (ج50/10)؛ إبراهيم والزيات وآخرون، المعجم الوسيط (ج188/1).

[9] إبراهيم والزيات، أحمد وآخرون (ج188/1).

[10] [يونس:30].

وذكر الحق في القرآن مائتين وخمسين مرة[1]، بمعانٍ مختلفة كما قال أهل العلم، فجاء بمعنى التنزيل والموت[2]، وبمواضع أخرى بمعنى الأمر المقضي والعدل والإسلام والمال والملك والموجود الثابت والحزم وواجد الحقوق[3].

كذلك وردت كلمة الحقوق في السنة، فكلمة الحقوق وهي جمع حق وردت إحدى وأربعين مرة، وبصيغة المفرد أكثر من ألف مرة[4]، حيث جاءت بمعانٍ مختلفة ومتعددة .

كما قيل أيضاً: إن "الحق أمر عام يطلق على صورة فكرية أو قولية مطابقة لما عليه حال الشيء الذي تحكيه هذه الصورة وجوداً أو عدماً"[5].

الحقوق اصطلاحا:

كما تعددت تعريفات الحق لغةً؛ تعددت تعريفاته اصطلاحاً ومنها؛ هي مجموعة القواعد والنصوص الشرعية التي تنظم على سبيل الإلزام علاقات الناس من حيث الأشخاص والأموال[6]، واختلفت تعريفات الأصوليين للحق على ثلاثة آراء، فمنهم من عرفه بأنه الحكم، وفريق ثانٍ عرفه بأنه الفعل، أي فعل المكلف الذي تعلق به خطاب الشارع وليس خطاب الشارع نفسه، أما الرأي الثالث فاختلف عن الرأيين السابقين، فرأى أنه أمر معنوي وهو الامتثال في الأمر والنهي[7].

وعرفه البعض بأنه اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء أو اقتضاء أراد من آخر تحقيقاً لمصلحة معينة[8].

وهو جزء من حقوق الله على عباده، وهى حقوق تقابلها واجبات، ومن قصّر في واجب ضاع عليه الحق، والحقوق والواجبات فرائض دينية يثاب فاعلها ويعاقب تاركها[9].

---

[1] البيك، حقوق الإنسان في الخلافة العباسية (ص5).
[2] ابن منظور، لسان العرب (ج50/10).
[3] الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ج874/1).
[4] البيك، حقوق الإنسان في الخلافة العباسية (ص5).
[5] ابن حبنكة، الحضارة وأسسها (ج37/1).
[6] الزرقا، المدخل الفقهي (ج5/1).
[7] الأسطل، حقوق الإنسان (ص8-10).
[8] الجبوري، حقوق الإنسان (ص60،61).
[9] وشاح، حقوق الإنسان (ص6).

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية، أن الحقوق هي الحقوق الشرعية وما يتصل بها من التزامات في الشريعة الإسلامية، على أن يفرق المرء بين حقوق الله أي الحد وحقوق الإنسان وهى الحقوق المدنية، أما في المصطلح الحديث والمعاصر فتدل الحقوق على القانون[1].

وحقوق الإنسان في الإسلام تنبع من تكريم الله للإنسان[2]، وتفضيله على جميع المخلوقات وهى مبنية كذلك على أساس اعتقادي وهو أن الإنسان أياً كان أصله وجنسه ولونه ونسبه ومنزلته الاجتماعية مخلوق مكرم" [3]، حيث قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[4]، وقوله كرَّمنا تضعيف كرَم، أي جعل الله لهم شرفاً وفضلاً وهذا كرم نفى النقصان[5]، وكرمهم بأن سلطهم على غيرهم من الخلق وسخر سائر الخلق لهم[6]، وشمل تكريمه سبحانه كل بني آدم، برهم وفاجرهم وعلى أحسن الصور[7]، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[8]، وتقويم الشيء تثقيفه، ويدل ذلك على ما ميز الله به الإنسان عن الحيوان من العقل والفهم وغيره[9].

بل بلغ من تكريم الله للإنسان أن نفخ فيه من روحه ثم أمر الملائكة أن يسجدوا له، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾[10]، "فسجدوا له سجود تحية وتكريم لا سجود عبادة"[11]، وبعد هذا التكريم اختاره الله ﷻ ليكون خليفةً له في الأرض قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[12]، وتدل الآية أن الله شرَّف بني آدم بذكرهم في الملأ الأعلى قبل اتخاذه

---

(1) دائرة المعارف الإسلامية، (ج4095/13).

(2) النبراوي، موسوعة حقوق الإنسان (ص5).

(3) المبارك، نظام الإسلام (ص11).

(4) [الإسراء: ٧٠].

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج93/10).

(6) الطبري، جامع البيان (ج501/17).

(7) مجموعة من العلماء، التفسير الوسيط (ج783/5).

(8) [التين:4].

(9) الحلبي، عمدة الحفاظ (ج357/3).

(10) [الحجر: ٢٨، ٢٩].

(11) الصابوني، صفوة التفاسير (ج109/2).

(12) [البقرة:٣٠].

للإنسان خليفة أي "قوماً يخلف بعضهم بعضاً، قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل"[1]، ويذهب بعض المفسرون إلى أن المقصود بهذه الآية "أي مستخلف فيها خليفة ويصير فيها خلفاً"[2].

وبعد هذا كله لم يكن غريباً أن يسخِّر الله كل ما في الكون لخدمة الإنسان وسعادته، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾[3]، وقوله سبحانه ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[4].

ومن خلال استعراض الآيات السابقة يظهر جلياً أن مقاصد القرآن تقرير حقوق الإنسان[5]، والقرآن كما هو معلوم المصدر الأول والأساسي للتشريع، لذا فقد قرر فقهاء المسلمين أن مقاصد الشريعة هي حماية الضروريات الخمس وهى الدين والنفس والمال والعقل والنسل[6].

ويظهر جلياً كذلك أن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتميز بأنها عامة للأفراد في بداية الدولة الإسلامية دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو اللغة، وهى كاملة وغير قابلة للإلغاء، وهى جزء من الشريعة وليست مطلقة، بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة، وبالتالي عدم الإضرار بمصالح الجماعة التي هو جزء منها[7]، وقدس الإسلام حقوق الإنسان لدرجة أن اعتبرها ضرورات وأدخلها في اطار الواجبات[8]، كما أنه "جعل الحفاظ عليها والدفاع عنها قربةً إلى الله وركيزةً من ركائز الإيمان"[9].

وقد وجه القرآن الكريم ولاة أمور المسلمين، من حكام ومسؤولين في جميع المستويات وألزمهم بضرورة توفير حقوق الإنسان للرعية بل حمايتها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾[11]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[12].

---

(1) الطبري، جامع البيان (ج451/1)؛ ابن كثير، تفسير (ج69/1).

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج447/1).

(3) [الملك: ١٥].

(4) [الجاثية: ١٣].

(5) الصلابي، أركان الإيمان (ج84/1).

(6) الشاطبي، الموافقات (ج20/2).

(7) النبراوي، موسوعة حقوق الإنسان (ص4،5)؛ الصلابي، أركان الإيمان (ج84/7).

(8) عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان (ص14).

(9) الأسطل، حقوق الإنسان (ص6).

(10) [النساء: ٥٨].

(11) [النحل: ٩٠].

(12) [المائدة: ٨].

وكان الرسول ﷺ خير قدوة للمسلمين بل للبشرية جمعاء في حمايته ورعايته وحرصه على تطبيق حقوق الإنسان منذ بداية تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة، حيث أرسى قواعد المجتمع الجديد والمنهاج الذي يسير عليه، فأعد الوثيقة[1] التي تحدثت عن حقوق لم تتعرض لها أي نظم او مواثيق من قبل، ومن بالغ حرصه ﷺ على تطبيق الحقوق في الدولة الإسلامية، أبى قبل أن ينتقل إلى جوار ربه إلا أن يوصي بها في حجة الوداع، حيث خطب في حوالى مائةٍ وثلاثين ألفاً من المسلمين، في خطبة شاملة جامعة مانعة، تحدث فيها عن حرمة الأموال والدماء والأعراض والربا، وإلغاء الوثنية، وأكد على حق الرجل على المرأة، وحق المرأة على الرجل، وغيرها من الوصايا والحقوق[2].

وسار الخلفاء الراشدون على نهج أستاذهم ومرشدهم ﷺ من بعده، فملأوا الدنيا عدلاً وقسطاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً، فكانوا مثل "سحب خيرٍ أمطرت حتى عم نفعها المسلم وغير المسلم، إذ كان عدل الخلفاء ورحمتهم ورفقهم أخلاقاً عامة يتعاملون بها مع الجميع، ما لم يعتدوا على حرمة، أو ليستهينوا بمقدس"[3].

وسار سلاطين السَّلاجقة على المنهج نفسه، فكانوا يأخذون برأي أهل السنة والجماعة ويقربونهم على اختلاف مذاهبهم[4]، ويرجع إليهم الفضل في تجديد قوة الإسلام والحفاظ على وحدته السياسية[5]، فزخرت كتب التراجم والسير بمناقب سلاطين السَّلاجقة وقصص عدلهم، لدرجة المدح والتغني بهم وبجميل أعمالهم[6].

---

[1] انظر: ابن هشام، السيرة النبوية (ج2/98،97).

[2] انظر: ابن هشام، السيرة النبوية (ج2/603-605)؛ المباركفوري، الرحيق المختوم (ص420-424)؛ الغضبان، المنهج الحركي (ص198-201).

[3] الشحود، الخلاصة في حياة الخلفاء الراشدين (ص418).

[4] انظر: ابن الجوزي، المنتظم (ج17/22)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج33/250).

[5] حسن، تاريخ الإسلام (ج4/7).

[6] عن مناقبهم: يمكن الرجوع إلى المبحث الأول.

المبحث الثالث

الدوافع السياسية

كان لقيام الدولة السُّلجوقية أثر كبير في التاريخ الإسلامي بشكل عام، ولعبت دوراً بارزاً في توجيه الأحداث السياسية في المشرق الإسلامي بشكل خاص[1]، وتعتبر الفترة التي ظهر فيها السَّلاجقة على مسرح الأحداث، وبالتحديد منذ دخولهم بغداد عام (447هـ/1055م) فترة هامة وحاسمة في التاريخ، حيث كان ظهورهم كفيل بإنقاذ الخلافة العباسية من التغول الشيعي، المتمثل بالدولة البويهية التي صنعت التشيع وأسرفت في تقييد سلطة الخلافة العباسية وإذلال الخلفاء العباسيين بالعزل وسمل العيون"[2]، ومن ثم حركة البساسيري، فكان نتيجة ذلك أن اعتبرت الخلافة العباسية السَّلاجقة بقيادة طغرلبك؛ بمثابة المنقذين لها، فأسبغ الخليفة العباسي على طغرلبك الخلع والامتيازات والهدايا[3].

وبنجاح السَّلاجقة في إعادة الهيبة المفقودة للخلافة، جعلوا الخليفة يضفي عليهم الصبغة الرسمية والشرعية، والتي كان لها أثر كبير في تقبل عامة الناس لهم والتفافهم حولهم، ما ساعدهم بعد ذلك في تطبيق الحقوق ونشر العدل، وخاصة أن الخلافة برمزيتها الكبيرة للأمة كانت تعانى، بل كانت مغيبة .

واستغل السَّلاجقة هذه المكانة أتم استغلال، وعملوا على تعزيزها عند الخليفة وفى قلوب المسلمين بشكل عام، بصفتهم حماة الخلافة وسلاطين الإسلام، فنشروا الإسلام في بلاد ما وراء النهر إلى الأناضول[4]، وحققوا انتصارات مدوية على البيزنطيين وسيطروا على أجزاء كبيرة من ممتلكاتهم، بل ودخل الإسلام إلى الأناضول، وتكونت هناك دولة إسلامية تركية، بعد أن كان البيزنطيون قد استولوا في عهد البويهيين على عدة مناطق تابعة للخلافة الإسلامية[5]، وكان طموح السَّلاجقة لا حدود له، لذا حاولوا فتح القسطنطينية عاصمة بيزنطة وفرضوا عليها الجزية[6].

---

(1) طقُّوش، تاريخ السَّلاجقة (ص89).

(2) ابن السمناني، روضة القضاة (ج6/1).

(3) انظر: الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص21).

(4) الأناضول: هضبة وسط تركيا، شراب، المعالم الأثيرة (ص204)، ولم يجد الباحث فيما توفر بين يديه من كتب الجغرافيا والرحلات غير هذا التعريف.

(5) بارتولد، تاريخ الترك (ص128،127).

(6) الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص72).

وأيقن السَّلاجقة أنه لا يمكن أن يستتب الأمن، ومن ثم أن ينعم الناس بالحقوق بدون تحقيق الوحدة بين أقطار العالم الإسلامي، والذي لا يمكن له أن يتم إلا عبر تقويض أو إنهاء الوجود الشيعي، فعملوا على ذلك، ونجحوا في بسط سيطرتهم على بلاد الشام حتى وصلوا إلى مصر[1].

وازداد رصيد السَّلاجقة عند الخليفة والرعية، بعد أن نجحوا في إقامة الخطبة للخليفة في مكة وقطعها عن الفاطميين[2]، حيث لا يخفى ما للبلاد المقدسة في الحجاز من أهمية ومكانة لا تضاهى في نفوس المسلمين.

وحرص السَّلاجقة على التقرب من الرعية، فبنوا المدن وعمَّروا كثيراً من البلاد، وأحسنوا السيرة في المناطق التي حكموها، وأقاموا الكثير من الإصلاحات، واهتموا بالمساجد، وورد عن السلطان طغرلبك قوله: "أستحي من الله سبحانه وتعالى أن أبني لي داراً ولا أبني إلى جانبها مسجداً"[3]، أشرف السلطان ألب أرسلان بنفسه على بناء بعض المساجد[4]، بل حرص على مصالح الرعية، فأمر جنوده بالكف عن أموالهم، بل إنه صلب أحد مماليكه لسلبه ثوباً من السوق، ما ردع باقي المماليك والجند عن هذه التصرفات[5]، كما اهتم بتوفير الأمن، فجهز جيشاً عام (456هـ/1064م) لتأديب جماعة من اللصوص وقطاع الطرق كانوا يعتدون على العامة، وذلك على حدود حلوان[6]، ثم أمر بوضع حراس على الطريق لحماية الناس[7].

وسار جلال الدولة ملكشاه على نهج أسلافه، فكان حسن السيرة، مغرى بالعمائر، وحفر الأنهار وشيد القناطر والأسوار، وبنى ببغداد جامعاً كبيراً[8]، وكذلك كان وزيرهم ومدبر دولتهم نظام الملك، الذي "خفف المظالم، ورفق بالرعية، وبنى الوقوف"[9].

---

[1] للمزيد: انظر: ابن الأثير، الكامل (ج8/222،221).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج/218)؛ ابن كثير، البداية (ج12/122)؛ ابو المحاسن، النجوم (ج5/84).

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/66).

[4] ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء (ص314).

[5] ابن الاثير، الكامل (ج8/233).

[6] حلوان: من أكبر مدن العراق وهي جبلية وغنية بثمار التين والرمان، وتكسوها الثلوج شتاءً، وحولها عدة عيون كبريتية تستخدم في العلاج، انظر: ياقوت، معجم البلدان (ج2/290،291).

[7] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص34،35).

[8] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/283)؛ الذهبي، سير أعلام (ج19/65).

[9] الذهبي، سير أعلام (ج19/95).

وما يؤكد على اهتمام السَّلاجقة بالرعية وحرصهم عليهم، تشجيعهم للعلم، فبنوا المدارس التي عرفت في التاريخ باسم المدارس النظامية، نسبة للوزير نظام الملك، الذي حرص على بنائها وأشرف عليها بنفسه، فأنشأ أحد عشر مدرسة في جميع أقاليم ومناطق الدولة السُّلجوقية[1].

كما كان للعلماء عند السَّلاجقة منزلة ومكانة عظيمة، فكانوا يستمعون لتوجيهاتهم ونصائحهم، فهذا السلطان ألب أرسلان يستشير إمامه أبو نصر محمد البخاري[2] قبل معركة ملاذ كرد الحاسمة ويعمل بما أشار عليه بمواجهة البيزنطيين[3]، وكذلك الوزير نظام الملك الذي كان مجلسه مرصعاً بالعلماء، بل كان يجلهم أيما إجلال، حيث "كان إذا قدم عليه إمام الحرمين أبو المعالى[4]، وأبو القاسم القشيري[5]، صاحب الرسالة، بالغ في إكرامهما وأجلسهما في مسنده"[6].

واهتم بنو سُلجوق كذلك بالقضاء، بل كانت تصدر المراسيم السلطانية من السلطان نفسه بتعيين خيرة القضاة من أهل العلم والتقوى والورع في القضاء[7]، ما أدى لانتشار العدل وبالتالي استقرت أحوال الرعية لنيلهم حقوقه

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج129/2) ؛الذهبي، سير أعلام (ج144/14).

(2) أبو نصر البخاري: هو أبو نصر محمد بن عبد الملك البخاري الحنفي، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج12/30)، ولم يجد الباحث ترجمة له فيما توفر بين يديه من كتب التراجم والوفيات.

(3) الذهبي، سير أعلام (ج13/ 496).

(4) أبو المعالى: هو أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، وهو فقيه شافعي ولقب بضياء الدين ومعروف بإمام الحرمين، وسمي بإمام الحرمين لأنه جاور الحرمين بمكة والمدينة، بنى له الوزير نظام الملك مدرسة بنيسابور ودرس بها وصنف عدة كتب في عدة فنون وتوفي عام (478هـ/1085م) انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج176/3).

(5) القشيري: أبو القاسم عبد الكريم القشيري فقيه شافعي، صنف الكتب، ونظم الشعر، توفي (1072/465م)، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج206/3-208)؛ الذهبي، سير أعلام (ج396/15-399).

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج129/2).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج75/33)؛ الغُزي، نهر الذهب (ج230/1).

المبحث الرابع

الدوافع الاقتصادية

لم تختلف دوافع السَّلاجقة الاقتصادية في تطبيقهم لحقوق الإنسان عن الدوافع السياسية، ففي كلا المجالين كان الدافع الأساسي تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن لما يترتب عليه من رخاء في شتى ميادين الحياة، وبالتالي التقرب إلى الرعية، لتكون لهم مكانة في قلوب الناس ليلتفوا حولهم، وبذلك تستقر البلاد، وتتوطد أركان دولتهم، ليتفرغوا لما هو أهم، وهو مواجهة الأخطار الخارجية المحدقة، والمتمثلة بالخطر الفاطمي ثم الخطر البيزنطي.

وكان من أبرز مظاهر اهتمام السَّلاجقة بالناحية الاقتصادية، تعميرهم لطرق التجارة، وتجهيزها بالقناطر، وتوفير الأمن بها[1]، حتى سارت القوافل من مكان لآخر دون حاجتها لحراسة ملازمة لها، وهذا ما أكده ابن خلكان في وصفه لأيام السلطان ملكشاه قائلا: "وكانت السبيل في أيامه ساكنة، والمخاوف آمنة"[2]، كما واهتم ببناء الأسواق، وكذلك حرصوا على مراقبتها[3].

وسار ولاة السَّلاجقة في الأقاليم المختلفة على نهج السلاطين، فهذا قسيم الدولة آقسنقر[4]حاكم حلب، الذي استقر الأمن في عهده في حلب، ونشطت التجارة، واكتظت الأسواق بالبضائع، واستقر الوضع الاقتصادي، فأقبل الناس على الكسب والتجارة، فغدت حلب "بين رخص عام وعدل شامل وأمن واسع"[5].

وقد جرت العادة على عهد من سبق السَّلاجقة في الحكم، أن ترتفع الأسعار في البلدان التي يدخلها السلطان، إلا أنه في عهد السَّلاجقة كان إذا دخل السلطان بلد ما رخصت الأسعار، وانحطت الأثمان على عكس توقع التجار والعامة في تلك البلدان، ما يفسح المجال للناس

---

[1] ابن الأثير، الكامل (ج361/8)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج384/5)؛ ابن كثير، البداية (ج175/12).

[2] وفيات الأعيان، (ج285/5).

[3] ابن الجوزي، المنتظم (ج309/16)؛ ابن كثير، البداية (ج175/12).

[4] قسيم الدولة آقسنقر: كان قد ولاه السلطان ملكشاه حلب عملاً بوصية وزيره نظام الملك فأحسن السيرة وكان له الكثير من المناقب والأعمال الجليلة، قتل بعد أن أسر في إحدى المعارك صبراً في الشام، وكان مقتله في جماد الأول عام(487هـ/1094م) انظر: الذهبي، سير أعلام (ج129/19،130).

[5] ابن الأثير، الكامل (ج380/8،379).

للكسب والربح[1]، وحدث ذلك حين دخل السلطان ملكشاه بغداد في ثلاث مرات مختلفة، حيث كان بدخوله سرعان ما يظهر للناس خلاف الذي يحسبون ويخافون[2]، وكما انهم أسقطوا المكوس والضرائب.[3]

كما اهتم السَّلاجقة بالزراعة، فعملوا على تنشيطها، بعد أن كانت تراجعت أحوالها بسبب الاضطرابات التي سادت في كثير من المناطق قبل قدومهم[4]، وكان لاستتباب الأمن في مناطقهم دور كبير في ذلك، ومنها المناطق التابعة لقسيم الدولة آقسنقر، حيث كان المزارعون يتركون آلاتهم الزراعية في الليل أو النهار دون خوف من فقدانها[5].

والدور الأبرز في تطور الزراعة وازدهارها في عهد السَّلاجقة يعود للوزير نظام الملك، الذي كان "سبباً في عمارة البلاد وكثرة الغلات"[6]، وأعظم ما قام به لتطوير الزراعة هو ما يعرف بالإقطاع الحربي، الذي قام على إقطاع الأراضي الزراعية وتوزيعها على رؤساء الجند[7]، على أن يقوم كل منهم بدفع مبلغ من المال للدولة مقابل استثماره للأرض التي أقطعت له، ما ساهم في تنمية الثروة الزراعية، وكان هذا النظام عكس الإقطاع الذي كان في العهد البويهي[8].

وحتى يشجع السَّلاجقة الزراعة والمزارعين قنعوا منهم بالخراج الأصلي، كما حدث في عهد السلطان ألب أرسلان، فكان الخراج " يؤخذ منهم كل سنة دفعتين رفقاً بهم"[9].

ولا بد في هذا المضمار من إبراز دور الوزير الكبير نظام الملك، ضابط وناظم شؤون الدولة السُّلجوقية، فقد وضع الخطوط العريضة لسياسة الدولة في شتى المجالات ومن أبرزها المجال الاقتصادي، ويظهر ذلك جلياً من خلال وصاياه لعمال الخراج ومن يقوم على هذا الأمر، ومنها "يجب أن يوصى عمال الخراج بأن يحسنوا معاملة خلق الله تعالى وألا يحصلوا

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج286/5).

(2) ابن الجوزي، المنتظم (ج311/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج361/8).

(3) ابن الأثير، الكامل (ج8/ 358)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج6/2).

(4) طقُّوش، تاريخ السَّلاجقة في بلاد الشام (ص147).

(5) ابن العديم، زبدة الحلب (ص221،222).

(6) السبكي، طبقات الشافعية (ج371/4).

(7) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص55).

(8) انظر: محبوبة، نظام الملك (ص329).

(9) ابن الأثير، الكامل (ج232/8)؛ ابن كثير، البداية (ج130/12).

منهم سوى ما يترتب عليهم من أموال حتى هذه تجب المطالبة بها برفق وأدب وألا تؤخذ منهم قبل جني المحاصيل والثمار"[1].

وفيما يتعلق بعمال الخراج فيقول: "وعلى عمال الخراج أن يقرضوا كل من يحتاج من الناس إلى البذار والأبقار ما يسد به حاجته ويقضي به عوزه ليظل في حبور وطمأنينة ويبقى في أرضه ووطنه ولا يغترب عنها"[2].

وفى الفصل الخامس يوصي المقتطعين بالإحسان إلى الرعية قائلا: "ليعلم المستقطعون أن لا شأن لهم على الرعايا سوى تحصيل الأموال المستحقة عليهم بالحسنى على أن يكونوا بعد ذلك آمنين على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأبنائهم وضياعهم وما يملكون دون أن يكون لأصحاب الإقطاعات عليهم من سبيل، أو أن يمنعوهم من الذهاب إلى القصر لبسط أحوالهم بأنفسهم إذا ما رغبوا في ذلك أما من لا يلتزم بهذا أو يتقيد به فينبغي الضرب على يده ونزع إقطاعاته ومجازاته ليكون عبرة للآخرين"[3].

ثم يتبع ذلك قائلا: "على أصحاب الإقطاعات أن يعلموا أيضاً أن الملك والرعية جميعا في حقيقة الأمر للسلطان وعليهم وعلى الولاة وهم رؤساء ومسؤولون أن يعاملوا الناس معاملة الملك الرعية ليحظوا بتأييده وقبوله ويسلموا من عقابه وينجوا من عذاب الآخرة"[4].

ويبدو واضحاً حرص السلاجقة الكبير على كفالة حقوق المواطنين الاقتصادية، فهم يعلمون جيداً أن الرخاء الاقتصادي يؤدي لاستقرار سياسي وأمني وبالتالي يلتصق الشعب بحكومته، وتزول الهوة بين أركان الدولة، ما يسمح للدولة القيام بمشاريع كبرى.

---

[1] نظام الملك، سياست نامه (ص58).

[2] نظام الملك، سياست نامه (ص58).

[3] المصدر السابق، (ص67).

[4] المصدر نفسه، (ص67).

الفصل الثاني

الحقوق السياسية في الدولة السُّلجوقية

المبحث الأول

الحق في الحكم والمشاركة

قامت الدولة السُّلجوقية السنية على أنقاض الدولة البويهية التي اصطنعت التشيع وأسرفت في إذلال الخليفة العباسي والحد من سلطته[1]، فكان السَّلاجقة هم المنقذون للخلافة وللمذهب السني من بطش وتسلط البويهيين الشيعة، إلا أنَّ الأحداث أظهرت أنه لم يكن للسلاجقة نظاماً محدداً في الحكم[2]، فمن خلال تتبع تاريخهم يبدو تأثرهم واضحاً بأصولهم البدوية والقبلية في شتى شؤون حياتهم، ومن أبرزها نظام الحكم، فلم يكن لديهم نظام معين يتبعونه لاعتلاء السلطنة، حيث كان يعتلي السلطنة أقواهم شخصية وأكثرهم نفوذاً[3]، وظهر ذلك منذ بداية تأسيس دولتهم، حيث اعتلى طغرلبك أول سلاطينهم الحكم وأخيه جغري بك[4] يكبره سناً[5]، وتوفي طغرلبك دون أن يضع نظاماً أو قانوناً يتبعه السَّلاجقة من بعده لتولي العرش، فبقيت الأمور على حالها وبالتالي كان النزاع يدب بين السَّلاجقة حول العرش وتشتعل الحرب بين المتنافسين، حتى يظفر المنتصر بالعرش ويمسك بزمام الأمور[6].

وما حدث عقب وفاة طغرلبك يؤكد ذلك بشكل واضح، حيث أن طغرلبك توفي دون أن ينجب، وقبل وفاته استجاب لإلحاح زوجته وهي أرملة أخيه جغري بك بأن يجعل ابنها سليمان من زوجها المتوفي ولياً للعهد ولم يكن يتجاوز الرابعة من عمره إلا أن ألب أرسلان نجح في إعتلاء العرش، وأيده والتف حوله معظم السَّلاجقة وكبار القادة والأمراء نظراً لصغر سن أخيه

---

(1) السمناني، روضة القضاة (ج6/1).

(2) حسنين، دولة السَّلاجقة (ص37).

(3) حسنين، دولة السَّلاجقة (ص134)؛ بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج81/1).

(4) جغري بك: هو داود بن ميكائيل من سُلجوق، كان قد تولى خراسان، توفي سنة (452هـ/1060) عن سبعين سنة، بعد أن أصيب باليرقان، ففوض الأمر من بعده لابنه ألب أرسلان وذلك عام (451هـ/1059م) واشتهر بتدينه وعدله، انظر: ابن العديم، بغية الطلب (ج1980/4)؛ الذهبي، سير أعلام (ج334/13).

(5) ذهب بعض المؤرخين أن طغرلبك هو أكبر أبناء ميكائيل، الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص4)؛ ابن العمراني، الأنباء (ص186)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص185)، وذهب آخرون أن جغري بك أكبرهم، مستدلين أنه توفي عام (452هـ/1060م) عن سبعين سنة، بينما توفي طغرلبك في عام (455هـ/1063م) عن سبعين سنة أيضاً، انظر: ابن الأثير، الكامل (ج169،183/8)؛ الذهبي، سير أعلام (ج106/18-111).

(6) انظر: الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص30-32)، ابن الجوزي، المنتظم (ج169،183/8).

سليمان[1] ثم ما كان من مطالبة ابن عم أبيه قتلمش بن اسرائيل بالعرش، ودارت بينهما حرباً طاحنة إلا أن ألب أرسلان استطاع أن ينتصر عليه وقتل قتلمش في المعركة[2].

وتجدد النزاع على العرش؛ فقبل استشهاد ألب أرسلان عهد بالسلطنة لابنه ملكشاه، إلا أن الأمور لم تستقر له، إلا بعد القضاء على تمرد عمه قاروت، الذي طالب بالعرش باعتباره أحق من ملكشاه ابن أخيه[3].

ورغم أصول السَّلاجقة البدوية وتأثيرها عليهم، إلا أنهم كانوا ذوي بصيرة، ويظهر ذلك من خلال حرصهم على الاجتماع والوحدة على طاعة شخص واحد، فرغم التنافس على العرش إلا أن الأمور سرعان ما كانت تميل لأحدهم، كما ظهر خلال الأحداث السابقة عند تولي ألب أرسلان الحكم عقب وفاة عمه طغرلبك، ومن ثم عندما تولى ملكشاه السلطنة عقب استشهاد أبيه ألب أرسلان، وتجلى ذكاؤهم من خلال حرص سلاطينهم على منح مساحة ليست باليسيرة لأفراد من البيت السُّلجوقي في المشاركة في الحكم عبر إقطاعهم الكثير من البلاد والأقاليم وإسناد إدارتها وحكمها لهم، حدث ذلك بدءاً من عهد أول سلاطينهم طغرلبك[4]، مروراً بألب أرسلان[5] ثم ملكشاه[6]، وكان يسمى هذا التقسيم بالإقطاع الإداري، وكان يهدف إلى تلافي ما قد يثور بين السَّلاجقة من نزاع على السلطنة[7].

وسمح السلاطين لحكام الأقاليم بالتوسع وفتح بلاد جديدة، على ألا تكون على حساب أمير سُلجوقي آخر، كما فعل ملكشاه مع أخيه تاج الدولة تُتُش، بإقطاعه بلاد الشام وما يفتحه من نواحيها[8] وهذا ما حدث أيضا مع قسيم الدولة آقسنقر، والسياسة التي اتبعها في حلب في عهد ملكشاه[9].

ومنح لكل حاكم إقليم الحق في تشكيل إدارة إقليمه دون أن يتدخل أحد بشؤونه الداخلية، وكان لكل حاكم جيش خاص به، ويكون له كذلك وزيراً ليستشيره أو لينوب عنه[10].

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم (ج82/2)؛ ابن الأثير، الكامل (ج185/8)؛ ابن العمراني، الأنباء (ص199).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج193/8).

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5).

[4] المصدر السابق، (ج66/5).

[5] انظر: ابن الأثير، الكامل (ج206/8)؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (ج58/3).

[6] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص85).

[7] بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج106/1).

[8] ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (ج586/3).

[9] انظر: ابن الأثير، الكامل (ج280/8،279).

[10] انظر: ابن الأثير، الكامل (ج36/8)؛ ابن العديم، زبدة الحلب (ص220).

وأكبر صور المشاركة في الحكم في العهد السُلجوقي، تظهر بوضوح عند الحديث عن الوزارة والوزراء، فكان منصب الوزير أهم المناصب عند السَّلاجقة بعد السلطان، فترأس الوزير الدواوين، وأشرف على أعمال الدولة جميعها، وتمتع بنفوذ كبير مكنه من توجيه سياستها في الداخل والخارج، بل كان منصب الوزير في الدولة السُّلجوقية بموازاة منصب رئيس الوزراء في عصرنا الحاضر[1].

ومن أشهر وزراء السَّلاجقة هو العميد الكندري، الذي وزر لطغرلبك، فكان بمثابة "المستولي على الدولة"[2]، بل قيل عنه أنه كان "متسلطاً بمكانه، متمكناً من سلطانه، يرجى ويقصد ويغشى، والسلطان بإذنه وناظره يبصر ويسمع بإذنه ونظره ويرفع ويضع"[3]، وما يؤكد علو مكانته واتساع صلاحياته، أن "لقبه الخليفة القائم سيد الوزراء"[4]، ومن أبرز الأحداث التي تدل على ذلك، إقناعه للسلطان طغرلبك بأن يتم لعن الأشاعرة[5] على المنابر، حتى وافق السلطان على ذلك بعد تزيين وزيره الكندري له ذلك الصنيع[6] على الرغم من خطورة الأمر وما قد ينطوي عليه من نتائج لا تحمد عقباها، بما يخص الحفاظ على وحدة المسلمين والبعد عن الصراع المذهبي خاصة أن الدولة السُّلجوقية في بدايتها وهي بحاجة لتثبيت أركانها.

ولعل أعظم وزراء السَّلاجقة على الإطلاق هو الوزير الشهير نظام الملك، بل يعد من أعظم من تولى الوزارة في تاريخ الإسلام، حيث أنه "أعاد الناموس والهيبة إلى أحسن حالاتها"[7]، وقد بدأت آثار نظام الملك منذ توليه الوزارة، فوطد الحكم لألب أرسلان ومن بعده لابنه ملكشاه، وكان له دور بارز في القضاء على ثورة قتلمش عم ألب أرسلان[8]، كما أنه قاد الجيوش وافتتح العديد من القلاع والمدن[9]، وكذلك كان له الدور الأبرز في استتباب العرش لملكشاه، من

---

(1) حسنين، دولة السلاجقة (ص139).

(2) ابن الجوزي، المنتظم (ج251/16)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج76/5).

(3) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص9).

(4) الذهبي، سير أعلام (ج114/18).

(5) الأشاعرة: هم أصحاب أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، المنتسب للصحابي الجليل أبو موسي الأشعري، وتوفي عام (324هـ/936م) وهومن علماء السلف الذين أثبتوا الصفات لله تعالي، وله العديد من الكتب، الشهرستاني، الملل والنحل (ج94،95/1).

(6) ابن الأثير، الكامل (ج358/8)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج138/5)؛ السبكي، طبقات الشافعية (ص290).

(7) أبو شامة، الروضتين (ج38/1).

(8) انظر: الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص33)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص27)؛ ابن الأثير، الكامل (ج193/8).

(9) انظر: ابن الأثير، الكامل (ج194/8)؛ ابن كثير، البداية (ج112/12).

خلال القضاء على أطماع المطالبين بالعرش وأبرزهم عمه قاروت[1]، هذه الأعمال العظيمة حدت بالسلطان أن يخاطب وزيره النظام قائلاً له: " قد رددت الأمور كلها كبيرها وصغيرها إليك فأنت الوالد وحلف له وأقطعه إقطاعاً زائداً على ما كان"[2].

كما كان لنظام الملك آثار ومناقب في شتى المجالات والنواحي، وما قيل عنه أنه فاق من سبقه من الوزراء، "فلم يبلغ أحد منهم منزلته في جميع أموره"[3]، وما يؤكد ذلك ما قاله الذهبي في تاريخه "فصار الملك حقيقة لنظامه ورسماً لسلطانه ملكشاه"[4]، أما صاحب كتاب طبقات الشافعية فوصف ما وصل إليه نظام الملك زمن ملكشاه من مكانة وهيبة قائلاً: "لم يكن مع ذلك لملكشاه مع نظام الملك غير الاسم والأبهة والتنوع والتمتع في اللذات وكان مشغولاً بالصيد واللذة ونظام الملك هو الآمر المتصرف لا يجري جليل ولا حقير إلا بأمره"[5].

وبالمجمل فإنه كان من الوزراء الأوفياء في الحضارة الإسلامية الذين جمعوا بين دهاء السياسة وأخلاق الدين، بل كان من خيرتهم إن لم يكن أفضلهم بعد عهد الصحابة[6] وما قاله أحد المؤرخين المعاصرين عنه "والحق أنه لم يألُ جهداً ويوفر طاقةً في سبيل إنجاح مسعاه وتنفيذ مشروعه فلم يستقر ألب أرسلان وملكشاه على العرش ويجلس إلى جنبهما على كرسي الوزارة حتى سار بهما إلى الميادين واحداً تلو الآخر، وللدور الكبير الذي قام به أطلق بعض المؤرخين على فترته "عصر نظام الملك"[7].

واهتم السَّلاجقة بالدواوين التي كانت من أكبر الميادين الشاهدة على حق المشاركة في الحكم، وكان من أهم الدواوين في الدولة السُّلجوقية، ديوان الإنشاء[8] والاستيفاء[9]، وديوان

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5)؛ أبو الفداء، المختصر (ج19/2).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج237/8).

[3] ابن العديم، بغية الطلب (ج249/5).

[4] تاريخ الإسلام، (ج541/1).

[5] السبكي، (ج317/4).

[6] السرجاني، ماذا قدم المسلمون (ج460/2).

[7] فوزي، الخلافة العباسية (ج117/2).

[8] ديوان الإنشاء: هو أول ديوان وضع في الإسلام ، كان في عهد الرسول ﷺ، ومهمته كتابة الرسائل، القلقشندي، صبح الأعشى (ج125/1).

[9] ديوان الاستيفاء: وجد قبل الإسلام، وعرف كذلك باسم جباية الأموال، وهو يشبه وزارة المالية اليوم، والمسؤول عنه يسمى بالمستوفي ويكون له نواب الولايات ويعاونه عدد من المساعدين، ويضبط أموال الدولة وحساباتها، انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية (ص30)؛ القلقشندي، صبح الأعشى (ج437/5،438).

عرض الجيش[1]، بالإضافة إلى دواوين أخرى كديوان الزمام والمظالم[2]، وكان السلطان ألب أرسلان قد ألغى ديوان البريد رغم معارضة وزيره نظام الملك[3]، وقد أدى إلغاؤه إلى قطع الصلة بين السلاطين وعمالهم خاصة زمن الاضطرابات[4].

وتميز من تولى الإشراف على الدواوين بأرفع الصفات، فكان "على باب السلطان وفي ديوانه كتاب فضلاء وكفاة وكبراء، ونواب علماء وأذكياء"[5]، من أبرز من تولى شؤون الدواوين، شرف الملك أبو سعد محمد بن منصور[6] صاحب ديوان الاستيفاء، وكمال الملك أبو الرضا فضل الله بن محمد[7] صاحب ديوان الإنشاء وكلاهما من أصحاب الرأي والتدبير والجاه والدهاء، وكذلك ابن كمال الدولة سديد الرؤساء أبو المحاسن محمد[8] الذي بلغ عند السلطان ملكشاه مرتبة عظيمة[9]، كما تولى مؤيد الملك[10] بن نظام الملك مكان كمال الملك في ديوان الإنشاء، وكان لكل صاحب ديوان نائب أو أكثر[11]، وممن تولى ديوان الاستيفاء كذلك أبو الغنائم[12]،

---

(1) ديوان عرض الجيش: ويسمى ديوان الجيش والمسؤول عنه كان له رتبة ومكانة رفيعة ويساعدها عدد من الموظفين بمسميات مختلفة، ويهتم بكل أمور الجند، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى (ج565/3).

(2) حسنين، دولة السَّلاجقة (ص146).

(3) نظام الملك، سياست نامه (ص107).

(4) حسنين، دولة السَّلاجقة (ص148).

(5) الاصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص57).

(6) شرف الملك، تولى ديوان الاستيفاء زمن السلطان ملكشاه وكان صاحب رأي ومشورة، وشيد العديد من المباني، توفي (494هـ/1101م)، انظر: الذهبي، سير أعلام (ج183/19-188).

(7) كمال الملك: كان جليل الشأن رفيع القدر، إلا أنه خسر منزلته عند نظام الملك لعداوة حدثت بينهما فسقطت منزلته عنده، وصرف عن ديوان الإنشاء، ولم تذكر سنة وفاته، الفوطي، مجمع الآداب (ج215/4).

(8) سديد الرؤساء: هو أبو المحاسن محمد بن كمال الملك أبو الرضا، صاهر نظام الملك ثم انقلب عليه ووشي للسلطان الذي قضى بسمل عينيه ثم نفاه وقتل عام (476هـ/1083م) ابن الفوطي، مجمع الآداب (ج244/4،243)، الذهبي، سير أعلام (ج320/18).

(9) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص56).

(10) مؤيد الملك: هو ابن الوزير الشهير نظام الملك، وقد تولى ديوان الإنشاء مكان كمال الملك أبو الرضا، وكان مقتله على يد السلطان بركياروق بن ملكشاه عام(494هـ/1100م) و عمره خمسين سنة، وكان مؤيد الملك قد وزر لبركياروق ثم لأخيه محمد، ابن الفوطي، مجمع الآداب (ج158/1؛ج205/3).

(11) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص57،58).

(12) تاج الملك أبو الغنائم: هو مرزبان بن خسرو بن دارست، تولى ديوان الاستيفاء زمن السلطان ملكشاه ثم جمع له الإنشاء في عهده أيضاً، وبعد مقتل نظام الملك تولى الوزارة لملكشاه وتحالف عليه غلمان نظام الملك وقتلوه لاتهامهم إياه بأنه وراء مقتل نظام الملك، الذهبي، سير أعلام (ج671/10).

الذي حظي بمنزلة عند السلطان، فجمع له بعد ذلك ديوان الإنشاء[1]، وتولى سديد الملك أبو المعالي[2] ديوان عرض الجيش، وما يدل على مدى تأثيره ومشاركته في صنع القرار، وظهر ذلك جلياً بنجاحه بإيغار قلب السلطان على وزيره الكبير نظام الملك[3].

و تولى مؤيد الدين الحسن الطغرائي[4] ديوان الإنشاء[5]، وكذلك الحسن بن أسد الفارقي[6] ديوان الإنشاء في آمد[7]، إلا أنه أساء التدبير، فأعفي من منصبه[8]، وكانت مهام كل ديوان تتحدد حسب نفوذ رئيسه، فإن كان ذو شخصية ونفوذ قوي زاد تدخله في أمور الدولة[9].

ومن أكثر ما ميز السَّلاجقة وعدّه المؤرخون من أحسن وأجمل مآثرهم؛ إجلالهم للعلم وأهله، وقد برهنوا على ذلك عملياً، بمنحهم مساحة كبيرة للعلماء ليشاركوا في الحكم، وذلك من خلال القضاء، سواء كقضاة في أقاليم الدولة المتعددة أو في منصب قاضي القضاة، أو من خلال توليهم منصب مشيخة المدارس، وممن تولى القضاء القاضي الروياني الشافعي[10] الذي كان نظام الملك يكثر التعظيم له[11]، وقد كان القضاة لا تأخذهم في الله لومة لائم ولا يحسبون حساباً الا الله راجين من جناته، وإن كان ما يقضون به على عكس ما يريد السلطان[12]، فازداد نفوذهم

---

(1) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص58).

(2) سديد الملك: هو المفضل بن عبد الرزاق وكان الخليفة المستظهر بالله قد عينه وزيراً له ثم عزله بعد حوالي سنة لجهله بقواعد ومهام منصبه، لم تذكر سنة وفاته، ابن الفوطي، مجمع الآداب (ج255/2).

(3) ابن العمراني، الأنباء (ص207)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص59).

(4) الطغرائي: الحسن بن علي بن محمد، من أصفهان وقتل صبراً بعدما أُخذ أسيراً عام (516هـ/1122م)، وقد اختلف في سنة قتله، انظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج185/2-190).

(5) ياقوت، معجم الأدباء (ج1107/3)؛ ابن العديم، بغية (ج2695/6)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج671/10)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج30/3).

(6) الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، من علماء وأئمة اللغة، وصنف كتب عديدة ونظم الشعر، ومات مشنوقاً وقيل مصلوباً عام (487هـ/1094م)، انظر، ياقوت، معجم الأدباء (ج841/2-843).

(7) آمد: بكسر الميم هي أعظم مدن ديار بكر، وهي بلدة قديمة حصينة فيها بساتين ونهر، وينتسب إليها الكثير من أهل العلم، الحموي، ياقوت، معجم البلدان (ج57/1،56).

(8) الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص109).

(9) حسنين، دولة السَّلاجقة (ص147).

(10) الروياني الشافعي: عبد الواحد بن أحمد أبو المحاسن، من أشهر القضاة والأئمة الأعلام، روى عنه العديد وصنف العديد من الكتب في المذهب الشافعي، قتل عام (502هـ/1108م) وكان قتله على يد الملاحدة، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج167/19).

(11) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج411/6).

(12) انظر: الذهبي، سير أعلام (ج21/14).

خاصة مع تقلص دور الخلفاء، وأصبح العلماء هم حماة حقوق الرعية وحماة الدين[1]، وممن اشتهر بعدله وجرأته في الحق، قاضي القضاة أبو بكر الشامي[2]، الذي كان لا يتقاضى أجراً على القضاء "ولم يحاب أحداً من خلق الله"[3]، وقد كان بعض القضاة يرفضون المنصب ورعاً وما قبلوه إلا بعد إلحاح[4]، وما يدل على علو منزلة القضاة، إغداق الألقاب عليهم، مثل لقب القاضي الرئيس[5]، الذي تلقب به غير واحد من أبرزهم أحمد بن محمد بن صاعد[6].

ولم يكن دور القاضي يقتصر على القضاء والإفتاء بل كان له مواقف حاسمة في الأمور المهمة، وخير مثال على ذلك، مناصرة ودعم قاضي القضاة أبي عبد الله الدامغاني[7] للسلاجقة عند دخولهم العراق، ما حدا بالبساسيري إلى اعتقاله وفرض غرامة عليه[8]، وكذلك أوكل إليه طغرلبك مهام لها أثرها، فعندما رفض الخليفة القائم طلب طغرلبك بالزواج من ابنة الخليفة، نجح الدامغانى بإقناعه بالموافقة وهو كاره[9]، لذا كان له منزلة كبيرة عند طغرلبك[10].

وأوكل السَّلاجقة إلى القضاة الإشراف على بعض المنشآت والمشاريع، كما عهد السلطان ملكشاه إلى قاضي القضاة أبو بكر الشامي بعمارة أحد المساجد[11]، وما يؤكد حرص السَّلاجقة على أن يولوا القضاء للعلماء، ما تحدث به الوزير نظام الملك فقال: "ينبغي الإبقاء على العلماء والزهاد والأمناء" وذلك عند حديثه عن القضاء[12].

---

(1) بهجت، منى، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج133/1).

(2) أبوبكر الشامي: محمد بن المظفر بن بكر، عرف بزهده وقيل عنه لو رفع المذهب لأمكنه إملاؤه وله كتاب البيان في أصول الدين، توفي عام (488هـ/1095م)، ابن الملقن، العقد المذهب (ص105،106).

(3) ابن الأثير، الكامل (ج398/8).

(4) ابن الملقن، العقد المذهب (ص105).

(5) الحنبلي، المنتخب من كتاب السياق (ص118).

(6) أحمد بن صاعد: هو أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد أبو نصر، كان له مكان زمن ألب أرسلان ثم ابنه ملكشاه وكذلك الوزير نظام الملك، حيث كان قاضي القضاة في نيسابور، توفي (482هـ/1089م)، الحنبلي، المنتخب من كتاب السياق (ج118/1).

(7) أبى عبد الله الدامغاني: محمد بن علي بن محمد بن حسن، كان حنفي المذهب، توفي سنة (478هـ/1085م) بعدما استمر في منصب قاضي القضاة أكثر من ثلاثين سنة، الذهبي، سير أعلام (ج14/26،25).

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج229/31).

(9) ابن الجوزي، المنتظم (ج80/16).

(10) ابن كثير، البداية (ج159/12).

(11) ابن الجوزي، المنتظم (ج298/16)؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد (ص23).

(12) سياست نامه، (ص77).

وقد تأثرت أنظمة السَّلاجقة بما كان متبع من أنظمة في الخلافة العباسية التي اتسعت فيها صلاحيات القضاة ومهامهم، فمنصب قاضي القضاة كان بمثابة وزير العدل اليوم، حيث كان يقيم في العاصمة وينوب عنه عدد من القضاة في أقاليم الدولة[1].

كذلك تولى العديد من العلماء الإشراف والتدريس في المدارس النظامية، فعندما بنيت المدرسة النظامية في بغداد والتي يؤكد بعض المؤرخين أنها أول مدرسة بنيت في الإسلام[2]، جعلها الوزير نظام الملك برسم أبي إسحاق الشيرازي[3] بعد أن وافقه على ذلك[4]، كما بنى للحافظ أبو علي البلخي الوخشي[5] مدرسة في بلخ[6]، وعين للتدريس في هذه المدارس عدداً كبيراً من كبار علماء ذلك العصر، ومنهم ما زالت آثاره باقية إلى ما شاء الله، كأبي حامد الغزالي[7] والجويني إمام الحرمين، وأبو بكر الشاشي، وغيرهم[8].

---

[1] حسن، تاريخ الإسلام (ج4/360،359).

[2] الأصفهاني ، البستان الجامع (ج1/291)؛ الداوادري، كنز الدرر (ج6/479).

[3] أبو اسحق الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي، فارسي الأصل، عرف عنه الزهد والورع وكان محققاً ومتقناً في العديد من العلوم، وله العديد من المصنفات، كان شافعي المذهب وعمل في المدرسة النظامية ببغداد، توفي عام (472هـ/1079م) النووي، تهذيب (ج2/172-174).

[4] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/229،202)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/212).

[5] الوخشي: الإمام الحافظ الحسن بن علي بن محمد، كان محدثاً وزاهداً، توفي سنة (471هـ/1078م) الذهبي، سير أعلام (ج13/467،466).

[6] بلخ: من أعظم مدن خراسان، ولكثرة خيراتها تحمل إلى جميع مناطق خراسان وما يجاورها، وينسب إليها الكثير من العلماء، ياقوت، معجم البلدان (ج1/480).

[7] أبو حامد الغزالي: محمد بن أحمد الطوسي، لقب بحجة الإسلام، صنف التصانيف الكثيرة في جميع العلوم والفنون ومن أشهرها كتاب الإحياء والمستصفى واللباب وغيرهما، والتزم بيته وفترة واعتزل، توفي عام (505هـ/1111م) عن55سنة، الحنبلي، المنتخب (ص76)؛ ابن الملقن، العقد المذهب (ص117،116).

[8] اليافعي، مرآة الجنان (ج3/91).

المبحث الثاني

الحق في النصح والتعبير

كفل الإسلام للإنسان الحقوق بشتى مجالاتها وتقسيماتها، وظهر ذلك جلياً من خلال ما ورد في مصادر التشريع وخاصة المصدرين الرئيسيين القرآن الكريم والسنة النبوية، بل قدس الإسلام الحقوق واعتبرها ضرورات وأدخلها في إطار الواجبات[1]، ومن هذه الحقوق حق النصح والتعبير، وقد طبقه المسلمون منذ صدر الإسلام مهتدين بآيات الله سبحانه الذي جعل النصح واجباً وليس مجرد حق، فقال سبحانه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[2] لأن في العمل بهذا الواجب تحقق الأمة تميزها وخيريتها "قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[3].

وجعل ﷺ النصح ملخص الدين فقال: "الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[4]، وفي رواية أخرى كررها ثلاث مرات[5]، بل لأهمية النصح ولترسيخه في نفوس المسلمين حين يولدون من جديد عند دخولهم الإسلام، كانوا يبايعون الرسول ﷺ على "والنصح لكل مسلم"[6].

وقد وردت العديد من القصص والمواقف التي تؤكد امتثال المسلمين وتطبيقهم للنصح والتعبير في حياتهم ومن أبرزها ما تناقلته الكتب عن موقف عمر بن الخطاب حينما استمع أمام الملأ لامرأة عارضته؛ عند حديثه على المنبر عن مهور الزواج ثم لم يتردد أن يعترف قائلا: "امرأة أصابت وأمير أخطأ"[7].

وعرف عن سلاطين السَّلاجقة حرصهم على تطبيق شرع الله ومنح الحقوق للرعية والتي كان منها حق النصح والتعبير، بل وشجعوا من حولهم على استخدام هذا الحق والعمل به وذلك لما يترتب عليه من مصلحة للدولة وللرعية، وهذا ما أكده الوزير نظام الملك في مقدمة كتابه

---

[1] عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان (ص14).

[2] [آل عمران: 104].

[3] [آل عمران:110].

[4] [البخاري، صحيح البخاري، الدين النصيحة، 21/1: رقم الحديث57].

[5] [الشافعي، مسند الإمام الشافعي، الإيمان والإسلام، 12/1: رقم الحديث3].

[6] [البخاري، صحيح البخاري، الدين النصيحة، 21/1: رقم الحديث57].

[7] الخازن، لباب التأويل (ج357/1)؛ ابن كثير، تفسير القرآن (ج210/2).

الشهير سياست نامه[1]، من أن السلطان ملكشاه أصدر أمراً لرجال دولته عام (479هـ/ 1086م) بأن يقلبوا صفحات التاريخ ويمعنوا النظر في سير الملوك السابقين في السياسة والحكم، وذلك بهدف تصويب مسار الدولة والاستفادة من تجارب السابقين في السياسة والحكم، فكان هذا الطلب من السلطان دافعاً لنظام الملك ليعد هذا الكتاب، والذي تضمن فصولاً في فنون إدارة الدولة[2].

ومنذ بداية دولتهم تناصح السَّلاجقة فيما بينهم وظهر حرصهم على التناصح، فهذا جغري بك داود كان قد بلغه أن جند أخيه طغرلبك قد أفسدوا وانتهكوا الحرمات في بعض البلاد التي فتحوها فأرسل إليه يحذره عاقبة ذلك وأثره السلبي على السَّلاجقة، ثم رد عليه طغرلبك مفنداً ومبرراً ما قام به جنده[3]، وكذلك نصيحة جغري بك قبل وفاته لابنه ألب أرسلان باتخاذ نظام الملك وزيراً له، بل أوصاه أن يجعله كوالده وألا يخالفه فيما يشير به إليه[4].

وكثيراً ما قدم كبار ورجال الدولة النصح لسلاطين السَّلاجقة وخاصة الوزراء، حيث كان الوزير السُلجوقي هو الساعد الأول للسلطان ويقدم له النصح، فهذا الوزير عميد الملك الكندري الذي كان لبعض نصائحه أثراً إيجابياً حتى قيل أن "طغرلبك في أيامه عظمت دولته"[5].

ويأتي الدور في الحديث في هذا المضمار عن الوزير الشهير بنظام الملك وهو الحسن بن علي الطوسي الذي وزر لألب أرسلان ومن بعد لابنه ملكشاه لمدة ثلاثين سنة، فطول مدة وزارته وما تمتع به من نفوذ واسع جعلت مواقفه معهما في النصح والتعبير تكاد تجل عن الحصر، وبدأ نظام الملك يمارس هذا الدور منذ بداية عهده بالوزارة، ففي عام(456هـ/1064م) وبعد نجاح السلطان ألب أرسلان في القضاء على عصيان قتلمش بن إسرائيل، أراد السلطان أن يقتل من بقي من جنود قتلمش، إلا أن نظام الملك نصحه بألا يفعل ذلك، فاستجاب له السلطان[6]، وفي العام نفسه خرج نظام الملك مع ملكشاه حيث كان ولياً للعهد، ونجحا في فتح إحدى القلاع الحصينة والمهمة، ثم أراد ملكشاه تخريبها، فنهاه نظام الملك، ناصحاً إياه باتخاذها ثغراً للمسلمين، بل نصحه بشحنها بالعساكر والسلاح، واقترح عليه اسم أحد الأمراء ليسلمها له[7].

---

[1] نظام الملك، (ص43).

[2] المصدر السابق، (ص43).

[3] ابن الأثير، الكامل (ج8/166،165).

[4] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/302، 303).

[5] ابن الأثير، الكامل (ج8/50).

[6] المصدر السابق، (ج8/193)

[7] ابن الأثير، الكامل (ج8/194).

وقد نفذ نظام الملك وصية ألب أرسلان وأخذ العهد لابنه وولي عهده ملكشاه، وكان لجهوده الدور الأساس في استتباب واستقرار الأمر له، وأثبتت الأحداث أنه كان صاحب رأي راجح ونظر ثاقب، ومن هذه المواقف التي قدم فيها النصح لملكشاه، أنه عندما اعتدى الجنود على أموال الناس واشتد أذاهم بالرعية، رفع نظام الملك الأمر للسلطان، ففوض إليه الأمر ليتصرف بما يراه مناسباً، ونجح في ذلك أيما نجاح[1]، وفي موقفٍ آخر أراد السلطان ملكشاه أن يستغني عن سبعة آلاف جندي، فنصحه نظام الملك بالعدول عن هذا الرأي، إلا أن ملكشاه أصر على موقفه، وما لبث أن ندم على عناده بعد ما تبين له صحة رأي نظام الملك، حيث التحق هؤلاء الجنود بأخيه تُتُش وتقوَّى بهم، قبل أن يتصالحا[2].

ولم يقتصر النصح وممارسة الحق في التعبير على رجال الدولة والحكم، بل كان للعلماء دور كبير ومواقف عديدة في ممارسة هذا الواجب، وما شجع العلماء على القيام بهذا الدور، المكانة التي تمتعوا بها عند سلاطين السَّلاجقة، وما دفع سلاطين السَّلاجقة إلى إجلال العلماء وتقبل نصائحهم والإنصات إليهم، تلك المهابة التي أوجدها هؤلاء العلماء في قلوب السَّلاجقة، وذلك من خلال حرصهم على تطبيق الشرع وعدم التهاون في إنفاذه، حتى لو أدى ذلك للوقوف في وجه السلطان ومعارضته[3]، فذكر أن قاضي القضاة الماوردي[4] أرسل رسالة إلى الخليفة القائم بأمر الله في بغداد عن السلطان طغرلبك يعدد فيها مساوئه ويحذر الخليفة منه، فيقول الماوردي: أنه كتب للخليفة عن "سيرته وخراب بلاده وأطعن عليه بكل وجه، فوقع الكتاب بيد غلامه، فحمل إليه فوقف عليه وكتمه ولم يحدثني فيه بشيء ولا تغير عما كان عليه من إكرام"[5].

---

[1] ابن الأثير، الكامل (ج8/237،236)؛ أبو الفداء، المختصر (ج12/189)؛ ابن الوردي، تاريخ (ج1/364).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج8/276).

[3] مقلية، دور العلماء في الحياة العامة (ص46).

[4] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، وكان من أشهر قضاة وعلماء عصره، ولد في البصرة (364هـ/974م) وكان والده يبيع ماء الورد، لقب بأقضى القضاة وعاصر الدولة البويهية وكان له حظوة كبيرة في الدولة وكذلك عند الخلفاء العباسيين، واتهم بالاعتزال وله العديد من المؤلفات في نظم الحكم والسياسية وتوفي عام (450هـ /1058م) في بداية الدولة السُّلجوقية، الماوردي، الأحكام السلطانية (ص9،10).

[5] ابن الأثير، الكامل (ج8/185).

وكذلك موعظة أبو سعد المعمر بن أبي عمامة[1] في رسالة للوزير نظام الملك يذكره فيها بالله وواجبه اتجاه الرعية، وأنه مستأمن على ما في يديه وما هو عليه من نفوذ ومال، ومورداً له بعض القصص عن العدل يعظه بها، وما جاء فيها "فأنت أجير الأمة استأجرك جلال الدولة بالأجرة الوافرة لتنوب عنه في الدنيا والآخرة فأما الدنيا ففي مصالح المسلمين، وأما في الآخرة فلتجيب عن رب العالمين"[2]، فما كان من نظام الملك إلا أن بكى بكاءً طويلاً وأمر له بمائة دينار إلا أن ابن أبي عمامة رفضها[3] .

ومن المشهور عن سلاطين السَّلاجقة اتباعهم المذهب الحنفي بل إنهم يتعصبون له، وما يدل على ذلك ما أورده نظام الملك في كتابه سياست نامه على لسان السلطان ألب أرسلان عدة مرات "واأسفاه ليت وزيري لم يكن شافعياً"[4]، ورغم تعصبهم للمذهب الحنفي إلا أنهم احترموا جميع المذاهب، وليس أدل على ذلك من أن وزيرهم ومدبر دولتهم نظام الملك كان شافعياً كما تؤكد الرواية السابقة، بل إنهم كانوا يأخذون برأي أهل السنة والجماعة[5]، ومن المواقف التي تؤكد ذلك أيضاً، الرسالة التي أرسلها نظام الملك لأبي إسحاق الشيرازي عقب الفتنة التي دارت بين الأشاعرة[6] والحنابلة[7]، حيث أظهرت الرسالة سياسة الدولة في عدم التحيز لمذهب دون آخر، والسعي دائما لوأد الفتن المذهبية وأن السَّلاجقة لا يكرهون الناس على اعتناق مذهب معين أو تغيير مذهبهم[8].

ورغم أن الوزير نظام الملك كان شافعياً إلا أن مجلسه كان دائماً عامراً بالعلماء من شتى المذاهب والفرق، ويستمع إليهم ويحرص على الفائدة من المناظرة بينهم، وما يحكى في ذلك أن أحد العلماء دخل على نظام الملك فوجد عنده عدد من العلماء كل منهم ينتمي لمذهب مختلف،

---

[1] ابن أبي عمامة: أبو سعد المعمر بن علي بن المعمر بن أبي عمامة البغدادي، الحنبلي، ولد عام (429هـ / 1037م) اشتهر بالوعظ فكان يبكي الناس ويضحكهم وكان له قبول عند الخاصة والعامة، توفي عام (506هـ/1113م)، الذهبي، سير أعلام (ج334/14).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/130-132)؛ الحنبلي، ذيل طبقات الحنابلة (ج1/249-252).

[3] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/132).

[4] نظام الملك، سياسية نامه (ص134).

[5] شاكر، التاريخ الإسلامي (ج2/211).

[6] الأشاعرة: هم أتباع أبو الحسن الأشعري الذي كان معتزلاً ثم اتخذ مذهباً له بين الاعتزال ومذهب أهل السنة والجماعة ثم رجع وتاب ووافق أهل السنة والجماعة في معتقداتهم وبقي بعض أتباعه يحملون معتقده وهم مرجئة الإيمان، ومؤوّلون في الصفات، أقرب فرق البدع والضلال لأهل السنة والجماعة وليسوا منهم، هراس، شرح العقيدة الواسطية (ص98).

[7] الحنابلة: هم أتباع مذهب الإمام أحمد بن حنبل وهو أحد المذاهب الفقهية الأربعة.

[8] انظر: ابن الجوزي، المنتظم (ج16/190).

فقال له: قد اجتمع عندك رؤوس أهل النار، ويقصد أن كل واحد منهم يتبع مذهباً مختلفاً وبعضهم يكفر بعضاً، فضحك النظام[1].

وربما جاءت بعض المواقف التي تدحض وتنفي احترام السَّلاجقة لجميع المذاهب أو أنهم نالوا حقهم في النصح والتعبير، ومنها ما ذكر في موضع آخر من البحث عن وزير السلطان طغرلبك، العميد الكندري، الذي استطاع أن يقنع السلطان بلعن الأشاعرة والشافعية على المنابر، إلا أن ذلك الموقف لا يعد كافياً لتأكيد هذه التهمة، فما هو معلوم أن الأصول البدوية للسلاجقة أثرت عليهم في معظم جوانب حياتهم، فكانوا قليلي الحظ من الثقافة، وكانوا لا يتأثرون بالخلافات المذهبية، واعتنقوا الإسلام على الفطرة السليمة وتميزوا بالغيرة الشديدة على المذهب السني بشكل عام[2]، وهذا ما يفسر اعتمادهم في الوزارة والمناصب العليا بالدولة على وزراء من خارج البيت السُّلجوقي[3]، وهذا ما دعا الكندري وساعده في أن يزين لطغرلبك لعن الأشاعرة والشافعية مع الرافضة[4]على المنابر، إضافة إلى أن هناك حقيقة يؤكدها صاحب طبقات الشافعية[5] مفادها أن ما كان من أبو نصر الكندري لا يعكس تعصباً مذهبياً بقدر ما هو خصومة وتنافس سياسي وانتقام ممن كان ينافسه على الوزارة وهو أبو سهل بن الموفق[6] الذي كان رئيس الشافعية، لذا لجأ الوزير الكندري لما قام به حتى ينال من خصمه ويكسب موقفا لصالحه ضد أبي سهل عند السلطان[7]، إلا أنه سرعان ما تبددت هذه المحنة وانجلت بعد وفاة طغرلبك، فكان من أولى اهتمامات ألب أرسلان ووزيره الشافعي نظام الملك إنهاء هذه المحنة، واقتصر الأمر على لعن الرافضة وإيقاف لعن الأشاعرة والشافعية "فاستقام الدين بعد اعوجاجه، وصفا عيش أهل السنة بعد تكدره"[8]، وعاد للشافعية والأشاعرة اعتبارهم فتولوا التدريس والإشراف في المدارس النظامية ومنهم من تولى مناصب مهمة ومن أبرزها القضاء[9].

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم (ج22/17)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج156/5).

[2] براون، تاريخ الأدب في إيران (ص208).

[3] حسنين، دولة السَّلاجقة (ص134).

[4] الرافضة: هم الذين رفضوا زيد بن علي لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر لبغضهم لهما، والمبغض لأبي بكر وعمر هو رافضي، انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج435/4).

[5] السبكي، (ج390،391/3).

[6] أبو سهل ابن الموفق: هو محمد بن هبة الله بن محمد بن الحسين من نيسابور ترأس أصحاب مذهب الإمام الشافعي بعد وفاة أبيه وتلقب بلقبه وهو جمال الإسلام ووقعت أيامه محنة لعنة الأشاعرة، انظر: السبكي، طبقات (ج208/4-210).

[7] الجالودي، قواعد الحكم (ص217).

[8] ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص109).

[9] الجالودي، قواعد الحكم (ص217).

وكذلك كان للعامة نصيب في ممارسة حق النصح والتعبير، فيحكى أن نظام الملك استأذن السلطان ملكشاه للحج فأذن له، وهو في الطريق وصلت إليه رسالة من أحد الفقراء، وما إن قرأها نظام الملك حتى وبكى بكاءً شديداً، حيث تضمنت الرسالة الحديث عن رؤيا رآها مرسلها، فيقول أنه رأى النبي ﷺ في المنام وأخبره بأن يذهب إلى نظام الملك ويقول له "أين تذهب إلى مكة ؟ حجك هنا، أما قلت لك أقم بين يدي هذا التركي، وأغث أصحاب الحوائج من أمتي"[1]، وكما أن وزير نظام الملك عرف عنه كثرة إنفاقه على الصوفية، وعندما سئل عن ذلك أجاب بأنه ينفقها بناءً على رأي ونصيحة بعض المتصوفين[2].

[1] ابن الأثير، الكامل (ج146/8).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج303،304/16)؛ ابن كثير، البداية (ج173/12).

المبحث الثالث

الحق في العدل والمساواة

أرسى الإسلام مبادئ العدل والمساواة منذ أيامه الأولى، وأمر جميع المسلمين بتحري العدل ونهاهم أيما نهي عن الظلم، وما يبرهن على ذلك أن كلمة العدل وردت باشتقاقاتها ومرادفاتها المتعددة أكثر من خمسين مرة في القرآن الكريم، وورد فيه كذلك التحذير من الظلم والجور بشتى طرقه وأشكاله في ما يزيد عن ثلاثمائة آية[1]، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾[3]، وكذلك حوت كتب الحديث المختلفة من صحاح وأسانيد وسنن العشرات وربما المئات من الاحاديث التي تأمر المسلمين بالعدل وتحذرهم من الظلم وعواقبه، ومنها ما ورد عن زجر النبي ﷺ لأسامة بن زيد عندما جاء ليشفع في امرأة سرقت فغضب النبي ﷺ ورد عليه بحزم " أتشفع في حد من حدود الله، ثم قام فاختطب، ثم قال: إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة سرقت لقطعت يدها"[4]، ويرسي ﷺ مبدأ المساواة بأبهى صورة حين قال "لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا أحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى"[5]، وأثبتت حوادث التاريخ استجابة المسلمين لأوامر ربهم، ولتوصيات نبيهم ﷺ، وعبّق أريج قصص عدلهم كتب السير والتاريخ، بل ضحوا بأغلى ما يملكون من أرواح ودماء وأموال لنشر العدل في ربوع العالمين، من خلال نشر الإسلام عبر الفتوحات، فهذا ربعي بن عامر[6]، يلخص هدف رسالة الإسلام الخالدة حينما قال في رده على ملك الفرس "لقد ابتعثنا الله ليخرج من يشاء من العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام،

---

[1] البيك، حقوق الإنسان في الخلافة العباسية (ص70).

[2] [النساء: ٥٨].

[3] [الحجرات: ١٣].

[4] [البخاري: صحيح البخاري، باب حديث الغار، 175/4: رقم الحديث:3475].

[5] [أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، 474/38: رقم الحديث: 23489].

[6] ربعي بن عامر: هو ربعي بن عامر بن خالد بن عمرو، شارك في الفتوحات خاصة في العراق وكان من أشراف العرب وتولى إمارة بعض المناطق في خراسان، انظر: ابن حجر، الإصابة (ج378/2).

ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والأخرة" [1]، وظلت هذه الكلمات الخالدة التي أقل ما يقال عنها أنها تكتب بماء الذهب تتردد إلى ما شاء الله.

وانطلاقاً من هذه المباديء التي آمن بها السلاجقة، حرصوا على إرساء قواعد العدل بين رعاياهم في المناطق التي بسطوا سيطرتهم عليها، واهتم سلاطينهم بإرساء العدل والمساواة أيما اهتمام، فهذا أول سلاطينهم طغرلبك الذي نهى أفراد جيشه عن الاعتداء وتخريب نيسابور [2] عند دخولها عام (429هـ/ 1037م)، ونهاهم عن بسط أيديهم في ممتلكات وأموال العامة، ثم جلس للمظالم بنفسه يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع وعمل على بسط العدل[3]، وهذا الموقف لطغرلبك يؤيده ما وصفه به المؤرخون ومنه أنه "كان لا يرى القتل ولا يسفك دماً ولا يهتك محرماً"[4]، ووصفه العديد من المؤرخين كذلك بأنه كان عادلاً[5].

ولم يختلف جغري بيك داود عن أخيه طغرلبك حيث كان خيّراً وحسن السيرة واشتهر بعدله[6]، ومن أجمل ما ورد عنه في الشهادة عن عدله أنه أرسل رسالة لأخيه طغرلبك يعاتبه فيها على تخريب بعض البلاد التي فتحها، حتى أن أهل تلك البلاد تركوها فراراً من الظلم، وحذره فيها كذلك من مغبة وعاقبة الظلم[7]، وهذه القصة إن دلت على الجانب الإيجابي عند السَّلاجقة بالتناصح والحث على العدل وتجنب الظلم، إلا أنها تتعارض مع ما ذكر عن طغرلبك من عدله وجلوسه للمظالم، إلاّ أنه رد على رسالة أخيه موضحاً له أن هذه البلاد خرّبت ووقع على أهلها الظلم من قبل أن يأتي إليها، وأن توالي الحروب وتعرضها للحصار أعاق إعمارها[8] .

وسار ثاني سلاطين السَّلاجقة ألب أرسلان على نهج عمه طغرلبك وأبيه جغري بك وقد تكرر ذكر صفات العدل مع العديد من مناقبه الحميدة[9]، بل قيل عنه "الملقب بالعادل"[10].

---

[1] الطبري، تاريخ الرسل والملوك (ج3/520)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج4/ 168)؛ ابن الأثير، الكامل (ج2/298).

[2] نيسابور: مدينة عظيمة تحتوي على عدة مدن أخرى، وقيل أن منها سابور وجند يسابور وبتسابور، وكان منها الكثير من العلماء والفضلاء، انظر: ياقوت، معجم البلدان (ج5/331-333).

[3] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص7).

[4] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص22،23).

[5] السبكي، طبقات الشافعية (ج3/380)؛ الذهبي، العبر (ج2/304)؛ الحنبلي، شذرات الذهب (ج5/233).

[6] ابن الأثير، الكامل (ج8/165).

[7] المصدر السابق، (ج8/ 165).

[8] المصدر نفسه، (ج8/166).

[9] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص29)؛ ابن العديم، زبدة الحلب (ص17)؛ اليافعي، مرآة الزمان (ج3/69)؛ ابن خلدون، تاريخ (ج3/583).

[10] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج31/161).

وظهر حرصه على العدل من بداية استوائه على عرش السلطنة حيث أنه "لما استبد السلطان ألب أرسلان بالأمر واستوى على سرير الملك بسط على الرعايا جناح العدل ومد عليهم ظل الرأفة والبذل وقنع من الرعايا بالخراج الأصلي في نوبتين من كل سنة"[1]، ومن أبرز قصص العدل والمساواة في عهده أن أحد جنوده سلب إزاراً من أحد الباعة، فما أن علم السلطان ألب أرسلان حتى عاقبه وصلبه ليكون عبرةً لغيره[2]، ولحرصه على تجنب الظلم كان يتحرى العدل ويتأنى في الوصول للحقيقة، حيث شكى إليه يوماً من الأيام أحد خواصه من أحد العلماء بأنه يشرب الخمر ويسجد لصنم، وعندما تحرى السلطان وجد أن ما قيل عن هذا العالم محض افتراء، وعرف عنه أنه جلس للمظالم[3].

وسار ثالث سلاطين السَّلاجقة ملكشاه على خطى أسلافه من قبل، حيث لم يختلف الحال في عهده فبسط العدل وأرسى مبادئ المساواة كما كان في عهد أبيه وعمه من قبل، فكانت "سيرته العدل وسريرته الإنصاف والفضل"[4]، بل قال عنه صاحب كتاب أخبار الدولة السُّلجوقية "وكف المظالم وانتصف للمظلوم وكان يقف للمرأة والضعيف والمظلوم فلا ينصرف حتى يقضي حوائجهم"[5]، ومن صور وحكايات العدل الكثيرة في عهده، أن شكى إليه أحد الفلاحين بأن بعض الجنود أخذوا منه بطيخاً، وأمر السلطان بالبحث عن البطيخ، فوجده في خيمة الحاجب، فسأله السلطان عن مصدره، فقال أن غلمانه أتوا به فأمره السلطان بإحضارهم، فقيل أنه أمرهم بالهرب، فما كان من السلطان ملكشاه أن عرض الحاجب للفلاح على أن يصبح مملوكه ورد عليه البطيخ أيضاً، ثم استنقذ الحاجب نفسه من الفلاح بثلاثمائة دينار[6]، وروي أيضاً "أن فلاحين شكيا للسلطان أحد الأمراء لأخذه مالهما وخلع ثنيتيهما، فأمر السلطان بسحبه من أكمامه والذهاب معه للوزير نظام الملك، وقام السلطان بمعاتبة وزيره بما أنه المسؤول عن تعيين ذلك الأمير، ثم قضى بعزله ومصادرة إقطاعه ورد أموالهما إليهما وخلع ثنيتيه إن قامت البينة على الأمير[7].

وكان الخليفة قد أرسل إلى ملكشاه ووزيره نظام الملك رسالة مع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي تتضمن شكوى من أحد خواص السلطان وطلب من السلطان عزله من منصبه لجوره

---

[1] ابن العديم، بغية الطلب (ج1982/4).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج233/8).

[3] نظام الملك، سياست نامه (ص176،175).

[4] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص52)؛ الداوداري، كنز الدرر (ج436/6).

[5] الحسيني، (ص74).

[6] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج286/5)؛ ابن كثير، البداية (ج75/18).

[7] ابن الأثير، الكامل (ج361/8)؛ ابن كثير، البداية (ج176/12).

وظلمه، فاستجاب السلطان لطلب الخليفة[1]، وبلغت سيرة عدله الآفاق، فلجأ إليه أهل سمرقند ليخلصهم من بطش حاكمهم، فقصدها السلطان على رأس الجيش عام (452هـ/1060م) وساعده أهلها واستطاع أن يفتحها ويخلص أهلها مما وقع عليهم من الظلم، ثم نشر العدل[2].

لم تقتصر هذه الروائع من قصص العدل على سلاطين السَّلاجقة العظام، بل امتدت إلى وزرائهم وعمالهم، خاصة مدبر دولتهم وراسم سياستها، الوزير نظام الملك الذي اتصف بالعدل[3]، وعمل على نفي الظلم[4] فأثمرت جهوده في تخفيف المظالم والرفق بالرعية[5]، ومن وقائع الظلم التي كان له الدور الأبرز في نفيه، إقناعه للسلطان ألب أرسلان بإيقاف لعن الأشاعرة على المنابر بعد أن كان الوزير السابق العميد الملك الكندري قد زين لعنهم وأقنع بذلك طغرلبك[6].

وقد قيل الكثير عن محاسن أيامه وعدله ورفقه بالرعية ومنه "عمل على إسقاط المؤن والقسم وحسن النظر في أمور الرعية وتقدير المعاملات عن سنن الإنصاف والعدل"[7]، وكان يجلس للمظالم ويحكم بالكتاب والسنة ما "أخاف في الله ببطشه كل ذي يد عادية تغدو بعدها النفوس مطمئنة حتى أقرت له بالعدل عظماء السلاطين واستقرت في أيامه بالأمن الناس"[8]، بل كان يستقبل وينظر في شكواهم في أي وقت، فيحكى أن امرأة جاءت إليه بمظلمة وقت تناوله الطعام فدفعها بعض حجابه، فزجره على ذلك بشدة قائلاً له: "إنما أريدك وأمثالك لإيصال مثل هذه "[9]، حتى أن سبب مقتله أنه سمح لقاتله بالتقرب منه حينما جاءه على هيئة مسكين إلا أنه غدر به وطعنه طعنة الموت[10]، وحرص الوزير قوام الدين نظام الملك أن يعم العدل أرجاء الدولة، فتحدث في كتابه المعروف سياست نامه[11]، موصياً القضاة ألا ينفذوا أي حكم يصدر عن جهل وطمع، وأوصى السلطان كذلك بعزل من يصدر منه ذلك من القضاة ويعاقبهم، ولقد

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج283/8)؛ أبوالفداء، المختصر (ج194/8)؛ القلقشندي، مآثر الإنافة (ج2/2).

(2) انظر: ابن الأثير، الكامل (ج324/8-326).

(3) السمناني، روضة القضاة (ص114)؛ ابن الأثير، الكامل (ج357/8)؛ ابن العديم، بغية الطلب (ج2482/5).

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج143/33)؛ الصفدي، الوافي بالوفيات (ج77/12).

(5) الذهبي، سير أعلام (ج144/4).

(6) السبكي، طبقات الشافعية (ج290/4).

(7) ابن العديم، بغية الطلب (ج2483/5).

(8) السبكي، طبقات الشافعية (ج310/4).

(9) المصدر السابق، (ج313/4).

(10) ابن الجوزي، المنتظم (ج305/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج354/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج23/33).

(11) نظام الملك، (ص77).

قام هو بذلك حيث عزل أحد القضاة بعد أن ولاه قضاء سرخس[1] واستبدله بآخر، ولم يقبل شفاعة المعزول وتوسله[2].

وكان معياره في تقريب وإجلال العلماء لمن كان ينصحه ويذكره بعيوبه وظلمه، حيث كان إذا دخل على أبو علي الفارمذي[3] قام وأجلسه في مكانه على عكس غيره من العلماء الذين كان يقوم ويجلسهم بجانبه أو حوله، وعندما عوتب بذلك قال: "إن الفارمذي إذا دخل ذكرني بعيوبي وظلمي فانكسرت فأرجع عن كثير من الذي أنا فيه"[4]، وأوصى نظام الملك السلطان بتحري العدل والحرص عليه وجعله علاجاً للبلاء والمرض فقال: "إنه لا خلاص منهما إلا بالعدل والرحمة"[5]، كما أوصى السلاطين بالجلوس للمظالم يومين في الأسبوع، ففي ذلك دلالة على العدل وإنصاف المظلومين، حيث أنه إذا ما استمع السلطان بنفسه للشكاوي فيصدر الأحكام، ويخاف الظالمون فيتوقفوا عن تعدياتهم، ولا يجرؤون على التمادي بظلمهم[6]، كما كان للعمال والأمراء على الأقاليم نصيب من وصايا نظام الملك ونصائحه، فأوصاهم بالعدل بين الرعية، وفتح أبوابهم لكل صاحب حاجة[7]، ولم تخرج وصاياه أدراج الرياح بالغالب، بل استمع واستجاب له معظم العمال والولاة فعرفوا بالعدل ونفي المظالم، ومنهم تُتُش بن ألب أرسلان صاحب دمشق[8]، وسليمان بن قتلمش[9] حاكم أنطاكية[10][11]، وقسيم الدولة آقسنقر في حلب وما

---

(1) سرخس: بفتح السين وسكون الراء ثم فتح الخاء وسكون السين في نهايتها، وهي من أقدم مدن خراسان ومن أكبرها وأوسعها، انظر: ياقوت، معجم البلدان (ج208/3).

(2) ابن العديم، بغية الطلب (ج5/ 2490).

(3) الفارمذي: أبوعلي الفضل بن محمد، اشتهر بالوعظ، وكان شيخ شيوخ عصره، ومن كبار الصوفية وأصله من خراسان من مدينة طوس التي توفي فيها عام (477هـ/1084م)، انظر: الذهبي، سير أعلام (ج70/14).

(4) ابن الجوزي، المنتظم (ج303/16)؛ ابن كثير، البداية (ج173/12).

(5) محبوبة، نظام الملك (ص274).

(6) نظام الملك، سياست نامه (ص50).

(7) حسنين، دولة السَّلاجقة (ص71).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج269/8).

(9) سليمان بن قتلمش: سليمان بن قتلمش بن اسرائيل بن سُلجوق، وهو جد سلاجقة الروم، كان قد أخذ أنطاكية من الروم بعد أن ظلت في حكمهم لمدة مائة وعشرين سنة، قتل في إحدى المعارك (479هـ/1086م)، انظر: الذهبي، سير أعلام (ج443/13، ج6/14).

(10) أنطاكية: تعد أهم مدينة من المدن المطلة على البحر المتوسط (بحر الروم)، وهي من أجمل المدن الشامية وتتمتع بمائها العذب وكثرة الفواكه والهواء العليل، انظر: الحنبلي، مراصد الاطلاع (ج125/1،124).

(11) ابن الأثير، الكامل (ج294/8).

حولها[1]، وكذلك صاحب غُزنة[2] الذي توفي عام (481هـ/1088م)[3]، وكان لهذه السياسة التي اتبعها السَّلاجقة ووزيرهم وعمالهم أعظم الأثر، فانعكست على القضاة الذين ضربوا أروع الأمثلة في العدل بين الناس دون تمييز بسبب منزلة أي إنسان حتى لو كان السلطان أو الوزير، بل إن بعض القضاة رفض أن يأخذ أجرة على عمله في القضاء من باب الورع، فنالوا ما نالوا من إجلال واحترام من أهل الحكم ورجال الدولة قبل العامة، وكان للقضاة والذين هم من طبقة العلماء هيبة في نفوس السلاطين وكان لهم رأي مسموع، وما ساعد على ذلك، حرص رجال الحكم في الدولة السُّلجوقيه على وجود بطانة صالحة إلى جانبهم[4].

كما كان هناك ديوان للمظالم[5] يجلس فيه السلطان بنفسه لينظر بالمظالم، كان هناك جهاز قضائي متكامل يرأسه قاضي القضاة، وهو رأس الهرم في السلطة القضائية وصاحب أعلى نفوذ فيها، وكان قاضي القضاة يقيم في العاصمة، كما حرص السلاجقة على أن يكون قاضي القضاة سنياً على مذهبهم[6]، وكان هناك أيضا منصب نائب قاضي القضاة، والذي كان قاضي القضاة يختاره ويعينه بنفسه[7]، وكذلك منصب أقضى القضاة[8]، ومن أبرز من تولى هذا المنصب؛ أبو الحسن الماوردي[9] وأبو سعيد الهروي[10]، وكان هناك منصب مساعد القاضي أو أمناء القضاة، وكانت مهمته أن يحفظ أموال الأيتام ويعتني بها، وكان القضاة ينتشرون في كل أقاليم ومدن الدولة، بل كانت بعض المدن والأقاليم، يكون بها أكثر من قاضي لاتساعها وترامي أطرافها، بل تنقل القاضي نفسه أحياناً من محلةٍ إلى أخرى داخل المدينة، بل وجد قضاة للعديد من القرى[11]، وكان يعاون القاضي عدد من الموظفين، مثل الوكلاء وهم كمن يقومون بمهمة المحامي في زماننا، وهم من أعوان القاضي وكان يختارهم بنفسه ووفق معايير دقيقة، وكان يرسلهم إلى

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج8/316).

(2) غُزنة: ولاية واسعة في طرف خراسان تتميز بهوائها العليل ومائها العذب وتربتها الخصبة، وهي مدينة جبلية بها خيرات واسعة وذات برد شديد، انظر: القزويني، آثار البلاد (ص429،428).

(3) ابن الأثير، الكامل (ج8/ 312).

(4) مقلية، دور العلماء في الحياة العامة (ص97).

(5) ديوان المظالم: أو ولاية المظالم حيث يأتي إليه المتظالمين للتناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة، انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية (ص130).

(6) حسن، تاريخ الإسلام (ج4/359)؛ أبوالنصر، السَّلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري (ص326).

(7) ابن الجوزي، المنتظم (ج18/28).

(8) أقضى القضاة، هو منصب نائب قاضي القضاة، انظر: الحنبلي، إيضاح طرق الاستقامة (ص29).

(9) ابن الأثير، الكامل (ج7/781)؛ القلقشندي، مآثر الإنافة (ج1/335).

(10) ابن الأثير، الكامل (ج8/551).

(11) انظر: ابن الجوزي، المنتظم (ج16/508،510،518)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج31/348).

النساء اللاتي يرفعن القضايا ولا يستطعن القدوم لمجلس القضاء، وكذلك المرضى الذين حبسهم المرض عن الحضور لمتابعة شكواهم وقضاياهم، ويرسل معهم شاهدين، ويطلبون منهم أن يوكلوا أحداً عنهم حتى يسمع القاضي دعواهم، وقد يوكلوا الوكلاء أو ما يعرف اليوم بالمحامين الذين كان قد أرسلهم قاضي القضاة بعد أن يشهد الشهود على ذلك[1].

ومن خلال استعراض ما سبق من اهتمام الدولة السُّلجوقية بالعدل والمساواة، نصل للسر أو السبب الذي جعلهم يقيمون هذه الدولة الكبيرة في فترة زمنية قياسية، فمن الواضح أن السلاجقة أسسوا جهازاً قوياً متماسكاً ودقيقاً للقضاء، من أجل كفالة حق المواطن في العدل والمساواة، خصوصاً الضعفاء من الناس، فهم لم يتوقفوا عند الحق في العدل للناس بل ذهبوا لأبعد من ذلك وهو تسهيل العدل للضعفاء، فقد وصلوا لهم في مركز إقامتهم ووكلوا لهم من يدافع عن حقوقهم في ساحات القضاء.

(1) السمناني، روضة القضاة (ص188).

المبحث الرابع

الحق في الشورى

حق الشورى من الحقوق التي أقرها الإسلام، بل هو حق لا غنى عنه لبناء الدولة المسلمة، وهو مبدأ راسخ في الشريعة الإسلامية، وتتحقق الشورى من خلال مناقشات ومشاورات وتبادل الآراء[1]، للوصول إلى العدالة ومصلحة الأمة بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولا يتعارض معها .

وقد تعددت معاني الشورى في اللغة كما أورد صاحب تاج العروس، حيث قال: "وأشار يشير، إذا ما وجه الرأي"[2]، ووردت المشورة تارةً بضم الشين بعد الميم المفتوحة، وتارة "بسكون الشين بين ميم وواو مفتوحتين، وكلام كثير عن أصلها ومصادرها[3]، ونقل ابن الطقطقي[4]عن آخرين أن الشورى في اللغة تعني المشاورة و"أساس الشورى هو الرأي الصحيح الحكيم المتفق مع الشرع المجرد من الهوى والعصبية "[5]، وقد جاء الإسلام بهذا المبدأ وهو غاية في العظمة والروعة، وقد عرفت الشورى بأنها طلب الرأي ممن هو أهل له[6].

وليس أدل على اهتمام الإسلام بحق الشورى وتقديسه لهذا الحق، من أنَّ الله سبحانه وتعالى أنزل على نبيه ﷺ سورة بأكملها تتلى إلى يوم القيامة اسمها الشورى، بل أنه سبحانه وتعالى أمر نبيه بها، فقال: "وشاورهم في الأمر"[7]، وبالطبع امتثل الرسول ﷺ والخلفاء من بعده لأمر الله كعادتهم، وظهر ذلك في مواقف متعددة للرسول ﷺ، ومن أشهرها المواقف الحاسمة في الغزوات وقبل المواجهات المصيرية الكبرى، لغزوة بدر حينما حث أصحابه على الشورى قائلا: "أشيروا عليّ أيها الناس"[8]، وكذلك في باقي الغزوات كأحد والخندق، فأثمر إعطاء هذا الحق للصحابة أن ابتكروا وأبدعوا، فهذا سلمان الفارسي يقترح حفر الخندق[9]، وغيرها العديد من

---

(1) الكرد، حقوق الإنسان في دولة المماليك (ص96).

(2) الزبيدي، (ج257/12).

(3) المصدر السابق، (ج257/12-259).

(4) الفخري في الآداب السلطانية (ص101).

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية (ص18).

(6) السرجاني، ماذا قدم المسلمون للعالم (ج450/2).

(7) [آل عمران: آية 159].

(8) ابن هشام، السيرة النبوية (ج177/2).

(9) ابن هشام، السيرة النبوية (ج224/2).

المواقف، فامتدح الله سبحانه وتعالى الرسول ﷺ وصحابته الكرام قائلاً ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[1]، وسار الصحابة على نهج نبيهم مباشرة من بعد وفاته، وما حدث في السقيفة من اجتماعهم لاختيار خليفة لرسول الله ﷺ لهو خير دليل وشاهد على إشاعة هذا الحق بين الصحابة[2]، والتزم الخلفاء الراشدون بالشورى ومن أشهر المواقف التي تدل على ذلك انتداب عمر بن الخطاب وبعد إصابته الإصابة التي تسببت باستشهاده ستة من كبار الصحابة ليتشاوروا فيما بينهم ويختاروا خليفة المسلمين[3].

وأظهرت الأحداث أن السَّلاجقة طبقوا مبدأ الشورى منذ بداية دولتهم، فكانوا دائما يتشاورون حتى قبل تأسيس الدولة[4]، ويدل على ذلك اجتماعهم وتشاورهم الذي نتج عنه الاتفاق على اختيار طغرلبك أول سلطان لهم[5].

وقد أدى تطبيق سلاطين السَّلاجقة مبدأ الشورى فيما بينهم إلى تعيين رجال أكفاء مناسبين في الأماكن الحساسة، ومن أهمها منصب الوزير، فهذا طغرلبك عين وزيره العميد أبو نصر الكندري وفق إشارة أحد خواصه[6]، وهو نفسه الذي أشار بعد ذلك على جغري بك داود باستعمال نظام الملك ومن ثم أشار جغري بك على ابنه ألب أرسلان باتخاذ نظام الملك وزيراً"[7]، ثم كانت تولية تاج الملك أبو الغنائم لملكشاه بعد مقتل نظام الملك بناءً على مشورة ساوتكين[8] أحد كبار قادة الجيش للسلطان[9].

وتثبت الأحداث ومجريات الأمور في الدولة السُّلجوقية أن أكثر من نال حظاً من المشورة وإبداء الرأي في الدولة هم الوزراء وخاصةً في الأمور الهامة والحاسمة، وعلى وجه التحديد الوزير نظام الملك، بل كانت تدفعه ظروف السلطان أحياناً لإدارة شؤون الدولة بأكملها

---

[1] [الشورى: آية 38].

[2] الطبري، تاريخ الرسل والملوك (ج3/203-210).

[3] المصدر السابق، (ج4/229).

[4] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص6).

[5] الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص9)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص6).

[6] ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (ج3/578).

[7] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/303،302).

[8] ساوتكين: هو عماد الدولة أبو نصر، ولاه السلطان عدة ممالك في خراسان وأحسن ضبطها وأحبه أهلها، كما كان نائبا لتُتُش على دمشق، واختلف في تاريخ وفاته، ابن الفوطي، مجمع الآداب (ج2/72،71).

[9] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص58).

والإشراف على جميع مرافقها، إلى جانب دوره في تقديم المشورة للسلطان[1]، بل كان الوزير بمثابة المستشار الشخصي والخاص للسلطان[2].

وما يؤكد على مكانة نظام الملك عند سلاطين السَّلاجقة وخاصة ألب أرسلان ومن بعده ابنه ملكشاه تعيينهم رجال أكفاء في أماكن هامة وحساسة بناء على إشارة نظام الملك، لما عرف عنه من الفراسة والبصيرة النافذة حيث "كان يرشح كل أحد لمنصب يصلح له بمقدار ما يرى فيه من الرشد والفضل"[3].

كما أن العديد من الروايات أوردت أن مقتل الوزير الكندري كان بناءً على إشارة نظام الملك للسلطان ألب أرسلان، ويدل على ذلك الاتهام الصريح من الكندري لنظام الملك من خلال الرسالة التي أوصى قاتله بأن يوصلها لنظام الملك ونصها "بئس ما عودت الأتراك قتل الوزراء وأصحاب الديوان ومن حفر قليباً وقع فيه"[4] .

إلا أن إلصاق هذه التهمة للوزير نظام الملك لا تتوافق مع ما عرف عنه من ورع وأخلاق، وقد يرجع مقتل الوزير الكندري لما اقترف من أعمال، وأبرزها ما تم ذكره في صفحات سابقة من هذا البحث من أنه زين للسلطان طغرلبك لعن الأشاعرة على المنابر، وكذلك إسراعه بأخذ البيعة لسليمان الأخ الأصغر لألب أرسلان ثم تراجعه خوفاً على نفسه لما رآه من قوة ونفوذ ألب أرسلان، وإذا ما أُخذ بالراي الذي يقول أن لنظام الملك دور في مقتل الكندري، فالإنصاف يقتضي القول أن السلطان ألب أرسلان نفسه قد توجس خيفةً وحذراً من الكندري لما رأى من التفاف الكثير من العساكر حوله، ما يدل على قوته ونفوذه وتأثيره بينهم[5]، وربما كانت المصلحة في نظر السلطان ووزيره أيضاً في إبعاد الكندري وقتله وإلا سينشأ النزاع بين الوزيرين ما قد يؤدي لاشتعال فتنة داخلية، مع الأخذ بالحسبان الدور الهام والحساس للوزير في الدولة السُّلجوقية، والدولة في غنى عن هذا النزاع خاصةً في ظل الخطر الذي كان يحدق بها من أكثر من جهة، كالخطر البيزنطي والخطر الشيعي الفاطمي.

وفي عهد السلطان ملكشاه كان لنظام الملك الدور الأكبر كما هو معروف في تسيير الأمور وإرساء النظام وتوجيه الأحداث، وكان ملكشاه دائماً ما يأخذ برأيه ومشورته، حيث كان له دور كبير في تعيين قسيم الدولة آقسنقر على بعض المناطق في بلاد الشام[6]، وقد أثبتت

---

[1] السبكي، طبقات الشافعية (ج317/4).

[2] أبو النصر، السَّلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري (ص225).

[3] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص54).

[4] ابن الأثير، الكامل (ج190/8).

[5] الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص28).

[6] ابن كثير، البداية والنهاية (ج181/12).

الأحداث بعد نظر نظام الملك وكفاءته في اختيار رجال أكفاء بالأماكن الهامة والحساسة، كما أنه كان له الدور البارز في إقناع السلطان ملكشاه في استقدام العديد من العلماء وخاصة في علم الفلك كعمر الخيّام[1] إلى بلاط السلطان[2]، ما جعل لهؤلاء العلماء مكانة عند السلطان.

ولعل أبرز ما يدل على أخذ ألب أرسلان وملكشاه برأي وزيرهما نظام الملك، بناء المدارس التي عرفت بالنظامية، حيث بنى أحد عشر مدرسة على امتداد الدولة وكان أولها نظامية بغداد في عهد السلطان ألب أرسلان[3]، وهذه المدارس التي سيأتي ذكرها بشكل أوسع في صفحات قادمة؛ لم يكن للوزير نظام الملك أن يقيمها بما أخذت من جهد ومال وبهذا العدد، دون موافقة السلطان الذي كانت موافقته بناءً على ما أشار به نظام الملك.

وبلغ من اهتمام السَّلاجقة بالشورى أن أفرد لها الوزير نظام الملك فصلاً كاملاً في كتابه الشهير سياست نامه مبيناً فيه أن أخذ السلطان بما يشير عليه من حوله يعد من المناقب الطيبة للسلطان ودليل قوته حيث قال: "المشاورة في الأمور من قوة رأي المرء وكمال بعد نظر"[4].

وأخذ السَّلاجقة بمشورة رجال دولتهم من غير الوزراء فأخذوا بمشورة العلماء أيضاً، حيث كانوا يستشيرونهم ويحرصون على الاستفادة من علمهم ورأيهم، حيث أخذ السلطان ألب أرسلان برأي ومشورة شيخه أبو نصر البخاري في معركة ملاذكرد الشهيرة عندما أشار عليه بأن يواجه عدوه وقت صعود الخطباء على المنابر يوم الجمعة، ثم ما نتج عن ذلك من نصر مؤزر للمسلمين في هذه المعركة الخالدة[5].

وكما هو معلوم فإن العلماء كان لهم حظوة ومنزلة كبيرة عند السَّلاجقة، فكانوا يستشيرونهم في الأمور والحوادث المهمة وخاصة في التعامل مع التيارات المنحرفة وأعداء الإسلام، فكان العلماء أصحاب رأي ومشورة وقد انعكس ذلك إيجاباً على الإسلام وعلى الدولة السُّلجوقية نفسها، حيث ضعف نفوذ هذه التيارات وقوض انتشارها بشكل كبير، كما كان لهذه العلاقة تأثير كبير على الرعية من خلال نيلهم ثقتهم[6].

---

[1] عمر الخيام: أبو الفتح عمر بن إبراهيم الخيام أصله من نيسابور وله العديد من المؤلفات في الرياضيات والفلك والشعر حيث اشتهر بقصائده التي عرفت برباعيات الخيام، توفي (515هـ/1121م)، الزركلي، الأعلام، (ج5/ 38)؛ كحالة، معجم المؤلفين (ج7، ص269،270)، ولم يجد الباحث فيما توفر بين يديه من كتب التراجم والوفيات غير ذلك.

[2] ديورانت، قصة الحضارة (ج13/ 315).

[3] ابن الجوزي، المنتظم (ج91/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج204/8).

[4] نظام الملك، سياست نامه (ص130).

[5] انظر: ابن الأثير، الكامل (ج224/8،223).

[6] نظام الملك، سياست نامه (ص192،130).

كما استشار السَّلاجقة حجَّابهم وخاصة في تعيين حكام الأقاليم، ومن أبرزهم قسيم الدولة آقسنقر[1]، بل كان السلطان يستشير الحاجب في كل المهام الكبيرة والصغيرة فيبدي الحاجب رأيه فيها[2].

ويمكن القول أن سلاطين السلاجقة وكبار رجال دولتهم اهتموا بالشورى وحرصوا عليها كحق من الحقوق التي يوجب عليهم الشرع العمل بها، وكما يظهر أنهم لم يحتقروا رأياً كان أو مشورة حتى من العامة، في سبيل إرساء هذا المبدأ والذي كان الأخذ به في صالح الدولة.

---

[1] حسنين، دولة السَّلاجقة (ص145).

[2] أبو النصر، السَّلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري (ص247).

الفصل الثالث

الحقوق الاجتماعية في الدولة السُّلجوقية

المبحث الأول

الحق في العلم والتعلم

تعددت محاسن دولة بني سُلجوق، فلا تكاد تخلوا كتب التاريخ من ذكرها، إلا أن ما وصلت إليه المناطق التي شملتها دولتهم من تقدم وازدهار علمي يعد ثاني أهم وأبرز محاسنهم وإنجازاتهم، خاصة أن الأمة الإسلامية استفادت وما زالت تستفيد من هذا الإنجاز والذي ربما لا يقل أهمية عن إنجازهم الأول الذي كان عام (451هـ/1059هـ) وهو إنقاذ الخلافة، بعد أن حاول الشيعة من خلال البساسيري القضاء عليها، والذي نجح في عزل الخليفة القائم بأمر الله وسجنه، بل وأقام الخطبة للفاطميين[1]، وقد وصل السَّلاجقة للحكم والعالم الإسلامي يشهد تطوراً وتقدماً في جميع مجالات الحياة، ومنها الحياة العلمية التي شهدت تطوراً في العديد من صنوف وألوان العلم، حيث كانت قد بنيت المدارس وبرز العديد من العلماء في مجالات العلم المختلفة، وكان ذلك نابعاً بالتأكيد من حرص المسلمين على الاستجابة لتعاليم الإسلام في الحث على طلب العلم، فالله سبحانه وضع عباده المؤمنين من أول لحظة كلف بها نبيه ﷺ بالرسالة الخالدة ووضعهم على أول وأهم طرق العظمة، لأنه سبحانه عظيم ولا يرضى لعباده إلا أن يكونوا عظماء، وبصيغة الأمر كانت أول كلمة نزلت على خير البشر والمخلوقات جميعاًﷺ هي اقرأ، حيث قال تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾[2]، فسار السَّلاجقة على نهج أسلافهم الذين سبقوهم من المسلمين، بل إنهم أضافوا الكثير للعلم والمعرفة، فرغم أصولهم البدوية التي أثرت عليهم وخاصة في آلية اعتلاء العرش وما صاحبها من نزاعات داخلية، وربما هذا ما يفسر استعانتهم بوزراء ورجال دولة في أعلى مستويات الحكم من ذوي الكفاءة الإدارية والعلمية، من أصول غير سُلجوقية، محاولين تعويض ما ينقصهم من علم وثقافة، وهذا ما ذهب إليه بعض المؤرخين وخاصة المعاصرين[3]، فهذا الوزير عميد الملك الكندري أشهر وزراء طغرلبك والذي كان "مفنناً في لغات الترك والعجم، وله فصول بالعربية والفارسية"[4] وقد مدحه الشعراء، مظهرين

---

[1] انظر: الحسيني، أخبار الدولة السُلجوقية (ص18-21)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص14-17).

[2] [العلق: آية1].

[3] حسنين، دولة السَّلاجقة (ص134)؛ مقلية، دور العلماء في الحياة العامة (ص38).

[4] الفوطي، مجمع الآداب (ص258).

ما كان عليه من علم ومعرفة، ومن أشهر القصائد[1] في مدحه من نظم الباخرزي[2]، الذي وصف بلاغة وتميز الكندري في الكتابة قائلاً: "ولعميد الملك طريقة في الترسل محمودة ومواقفه في البلاغة مشهودة"[3].

واعتبر العديد من المؤرخين أن أشهر وزراء السَّلاجقة نظام الملك من العلماء، فقال عنه صاحب روضة القضاة "قوام الدين العالم العادل"[4]، وكذلك ابن الأثير في الكامل[5]، وقد روى نظام الملك الحديث في أكثر من مكان وحدث عنه الكثيرون[6]، وكان يقول "إني لأعلم أني لست أهلاً للرواية، ولكن أريد أن أربط نفسي في قطار النقلة لحديث رسول الله" [7] ﷺ، وما بلغه نظام الملك من منزلة وعلم لم يكن غريباً بالنظر لظروف نشأته، حيث أنه كان عالي الهمة وتعلم العربية واشتغل بالعلم والفقه وسمع كثيراً من الحديث منذ طفولته[8]، كما أنه أَجَلَّ أهل العلم وكان مجلسه عامراً بهم على الدوام، فحذره بعض خواصه أنهم قد يشغلونه عن مهمات الدولة، فقال: "هذه الطائفة أركان الإسلام وهم جمال الدنيا والآخرة ولو أجلست كلاً منهم على رأسي لاستقللت لهم ذلك"[9].

ومنذ بداية عهد السَّلاجقة ظهر جلياً اهتمامهم وإجلالهم وتقريبهم لأهل العلم، وقد تمت الإشارة لعلاقة السلطان طغرلبك بقاضي القضاة الدامغاني عند مواجهة فتنة البساسيري[10].

وفي عهد ألب أرسلان لم يختلف موقفه من العلماء عن عمه طغرلبك، ورغم تاريخه العسكري الناصع إلا أنه سيظل محفوراً في التاريخ وبمداد الذهب؛ أن المدارس النظامية بدأ بناؤها في عهده وبموافقته بناءً على إشارة وزيره نظام الملك، فروي أن السلطان عندما مَرَّ على أحد مساجد نيسابور، رأى جمعاً من الفقهاء في ثياب رثة، فسأل عنهم وزيره نظام الملك، فقال

---

(1) الباخرزي، دمية القصر (ج2/803- 808)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/139-141).

(2) الباخرزي: أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب شاعر مشهور، اشتغل في شبابه بالفقه على المذهب الشافعي، ثم اشتغل في الكتابة واشتهر بالأدب وألف كتابه المشهور دمية القصر وعصرة أهل العصر، وسمي بالباخرزي نسبة لباخرز وهي نواحي نيسابور، وقتل عام (467هـ/ 1074م)، انظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/387-389).

(3) دمية القصر، (ج2/808).

(4) السمناني، (ص114).

(5) ابن الاثير، (ج8/357).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/304)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/357).

(7) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/304)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/358).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج8/356).

(9) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/303).

(10) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج31/229).

له:" هؤلاء طلبة العلم وهم أشرف الناس نفساً، ولا حظَّ لهم من الدنيا ويشهد زيهم على فقرهم"[1]، فأثّرت كلمات نظام الملك بالسلطان ألب أرسلان، فاستغل الوزير الموقف وقال للسلطان: "لو أذن السلطان بنيت لهم موضعاً وأجريت لهم رزقاً ليشتغلوا بطلب العلم والدعاء لدولة السلطان، فأذن له، فأمر نظام الملك ببناء المدارس في جميع مملكة السلطان، وأن يصرف عُشر مال السلطان الذي هو مختص بالوزير في بناء المدارس"[2].

وبدأ نظام الملك في بناء هذه المدارس التي عرفت بالنظاميات نسبةً له، وكانت أولاها نظامية بغداد، وقد بدأ بناؤها عام(457هـ/1065م) وتم الانتهاء من بنائها بعد عامين[3]، وما يبرهن ويؤكد على اهتمام السَّلاجقة بتوفير حق العلم والتعلم للرعية، أن هذه المدارس انتشرت في كل أرجاء الدولة وبلغ عددها إحدى عشرة مدرسة، ويقول السبكي: "وبنى مدرسة في بغداد وبلخ ومدرسة بنيسابور ومدرسة بهَراة[4] ومدرسة بأصبهان[5] ومدرسة بمرو[6] ومدرسة بآمل طبرستان[7] ومدرسة بالموصل ويقال إن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة"[8].

إلا أن المدارس النظامية لم تكن أول مدارس بنيت في الإسلام، كما أكد ذلك أكثر من مصدر[9]، حيث وجدت العديد من المدارس حتى قبل مولد نظام الملك نفسه[10]، إلا أنها تعد أول مدارس تبنى على النظام والطراز التي عرفت به، وهي كذلك أول مدارس يتبع فيها أساليب جديدة في التدريس ومراعاة الطلبة وقبولهم، حيث تعد هذه المدارس من أشهر الجامعات العالمية في تاريخ الحضارة الإسلامية[11]، بل كانت كل المدارس التي سبقتها أهلية، وفي عهد نظام

---

(1) القزويني، آثار البلاد (ص412).

(2) المصدر السابق، (ص421).

(3) ابن الأثير، الكامل (ج8/204-212)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج30/294)؛ الذهبي، العبر (ص309).

(4) هَراة: بالفتحة على الهاء وهي من أمهات مدن خراسان، وأهلها من أجَل وأحسن الناس، ذات بساتين كثيرة ومياه غزيرة، تزدحم بالعلماء وأهل الفضل والثراء؛ ياقوت، معجم البلدان (ج5/396-397).

(5) أصبهان بفتح الهمزة أو كسرها وتعد من أعلام المدن، أصبهان اسم الإقليم كاملاً وبها نهر معروف بغاية الطيب والعذوبة، وبولغ في وصفها، ياقوت، معجم البلدان (ج1/206-210).

(6) مرو: مدينة من مدن خراسان ذات خيرات واسعة وبها أبراج كثيرة، ويعد سوقها من أحسن أسواق خراسان وتتميز بإنتاج القطن والخل والحرير وغيرها، انظر: مجهول، حدود العالم (ص118).

(7) آمل طبرستان: أكبر مدن طبرستان، وهي عبارة عن سهل وجبل واشتهرت بصناعة السجاد والبسط وخرج منها عدداً وافراً من أهل العلم، ياقوت، معجم البلدان (ج1/58،57).

(8) طبقات الشافعية، (ج4/312-314).

(9) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/129)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج33/146).

(10) ابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية (ج1/446)؛ السبكي، طبقات الشافعية (ج4/314).

(11) السرجاني، روائع الأوقاف (ص100).

الملك أصبحت حكومية تنفق عليها الدولة وتوفر لها كل ما تحتاج[1]، كما أن المدارس النظامية فاقت جميع المدارس التي سبقتها سعةً وفخامةً في بنائها وأجهزتها بل كانت أجمل المدارس جميعاً[2].

واهتم السَّلاجقة ووزيرهم نظام الملك بالمدارس وتشجيع الحركة العلمية أيما اهتمام، فكان نظام الملك أول من جعل رواتب للمدرسين ولطلبة العلم[3]، وحتى يستطيع توفير رواتبهم أوقفت على هذه المدارس أوقاف كثيرة من ضيع وأملاك وأسواق وحمامات[4]، وأُوقفت هذه المدارس على أتباع مذهب الإمام الشافعي، وصرف عليها وأنفق الكثير، فكان ما أُنفق على نظامية بغداد وحدها أكثر من ثمانية عشر ألف دينار[5]، وقيل أنفق عليها ستين ألف دينار[6]، وقيل ستمائة ألف[7].

وكان الحق في الالتحاق بهذه المدارس متاحاً لجميع الناس دون تمييز بين طبقاتهم وأحوالهم، بل حدد لكل طالب علم نصيبه من الخبز لكل يوم، وصرفت لهم الملابس والورق إضافة للمرتَّبات[8]، وقد أقبل على المدارس النظامية الآلاف من طلاب العلم من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، لما كان يتوفر فيها من خدمات ووسائل راحة للطلاب[9]، وقال الرحالة ابن جبير واصفاً هذه المدارس: "وما منها مدرسة إلا ويقصر القصر البديع منها ولهذه المدارس أوقاف عظيمة وعقارات محبسة تتصير إلى الفقهاء المدرسين بها، ويجرون على الطلبة ما يقوم بهم"[10]، وقيل عن المدارس النظامية أيضاً " كانت المدارس لا نظير لها في غيرها من البلاد، وكانت روضة من رياض الجنة ومأوى الكتاب والسنة"[11].

وعن وصفها من الداخل، فتدل الآثار الواردة على تعدد مرافقها التي وجدت لخدمة الطلاب وراحتهم، ومما ورد في وصفها من الداخل "فيها محل واسع للدروس وآخر مثله معد للمذاكرة والترويح عن النفوس ومصلاها يسع من المصلين الألوف وفيها مواضع لرؤساء العلم

---

[1] ديورانت، قصة الحضارة (ج339/13).

[2] السبكي، طبقات الشافعية (ج314/4).

[3] المصدر السابق، (ج314/4).

[4] الطرطوشي، سراج الملوك (ص129)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج117/16)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج84/5).

[5] المنتظم (ج304/16).

[6] الألوسي، تاريخ مساجد بغداد (ص103).

[7] الطرطوشي، سراج الملوك (ص128) .

[8] الطرطوشي، سراج الملوك (ص128)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج102/16) .

[9] عسيرى، الحياة العلمية في العراق (ص246).

[10] رحلة ابن جبير، (ص183).

[11] الألوسي، تاريخ مساجد بغداد (ص102).

والمدرسين وأفنية للذخائر وأدوات الطباخين، وكانت تشتمل على طبقتين من البناء"[1]، ولم يقتصر الأمر في النظاميات على ما ذكر من توفر وسائل الراحة وما يحتاج الطلبة من نفقات، بل ومنذ تأسيسها عُيِّن فيها مقريء للقرآن ونحوي يدرس اللغة العربية[2]، كما درس فيها علماء في جميع التخصصات الشرعية كأبي إسحاق الشيرازي الذي كان إماماً في الفقه والأصول والحديث[3]، ومن الفقهاء كذلك ابن الصباغ[4] الذي كان أول من درس في نظامية بغداد[5]، وأبو بكر الشاشي الفقيه الشافعي[6]، والجويني إمام الحرمين الذي مكث في النظامية ثلاثين سنة[7]، وكان الأساتذة عادةً ما يتولون التدريس بكتاب رسمي أو منشور من السلطان أو الوزير نظام الملك[8].

ولشهرة المدارس النظامية وذيوع صيتها الذي بلغ الآفاق، ارتحل إليها الكثير من العلماء من أقاصي البلاد متنكبين وعثاء السفر لنيل شرف التدريس بها، وكان يتم ذلك بعناية وبعد اختبار جاد، كما حدث مع أبي حامد الغزالي الذي تم تعيينه بعدما ظهر منه من حسن المناظرة مع فحول العلماء حتى قُبِلَ مدرساً، فتولى التدريس في نظاميات بغداد وخراسان وغيرها[9]، وكذلك ابن المظفر الدبوسي[10]، كما أن الوزير نظام الملك ما أن كان يعلم بأحد المتميزين من العلماء إلا بنى له مدرسة، وهذا ما يؤكده الأصفهاني[11] قائلاً: "ومن وجد في بلدةٍ قد تميز

---

[1] الألوسي، تاريخ مساجد بغداد (ص102).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج304/16).

[3] ابن كثير، البداية (ج153/12).

[4] ابن الصباغ: أبو نصر بن عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، فقيه شافعي، كان فقيه العراقيين في وقته، كان يقصده الناس من كل البلاد له عدة مؤلفات أشهرها الشامل في الفقه، وفقد بصره في آخر عمره، توفي عام (477هـ/1084م) عن سبعة وسبعين سنة، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج217/3،218).

[5] ابن الوردي، تاريخ (ج360/1)؛ اليافعي، مرآة الجنان (ج64/3)؛ ابن كثير، البداية (ج155/12).

[6] أبو بكر الشاشي، الإمام العلامة شيخ الشافعية محمد بن علي بن صاعد الشاشي، صاحب طريقة مشهورة صنف عدة كتب، درس في نظامية هراة وزار نيسابور، واختلف في سنة وفاته، وفي عمره حين وفاته، انظر: الذهبي، سير أعلام (ج49/14).

[7] ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص280).

[8] ابن الأثير، الكامل (ج337/8).

[9] ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص292).

[10] ابن المظفر الدبوسي: شيخ الشافعية أبو القاسم علي بن يعلى العلوي الحسيني الشافعي، كان فقيهاً وأديباً أصولياً ومناظراً وحسن الأخلاق، درس في نظامية بغداد وكان له مجالس إملاء، توفي في (482هـ/1089م)، الذهبي، سير أعلام (ج143/14).

[11] تاريخ دولة آل سُلجوق، (ص54).

وتبحر في العلم بنى له مدرسة ووقف عليها وقفاً"، وكما حدث مع إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الذي بنى له نظامية نيسابور[1].

وحرص نظام الملك أن يرفق ويلحق بكل مدرسة داراً للكتب[2]، وعين عليها خازناً يرعاها[3]، وكان يعاون الخازن مشرفون بدرجة أقل، وقد أشاد ابن الجوزي بهذه المكتبات التي زارها وقال إنها احتوت ستة آلاف مجلد، وكان مدرسو النظاميات على ثلاث طبقات، الطبقة الأولى المدرسون ولكل واحد نائبان، يقوم أحدهما بالتدريس عند غياب الأستاذ، والطبقة الثانية هم المعيدون، حيث يعيد أحدهم الدرس بعد أن يكلفه الشيخ بنفسه بذلك، ثم طبقة الوعاظ[4]، وكان يقبل في هذه المدارس كل من قصدها دون التقيد بعدد الطلاب، ودون أن يشترط انتماء هؤلاء الطلاب للمذهب الشافعي، بينما كان يشترط ذلك في المدرسين، بل كان الالتحاق والتعليم بها متاحاً لمن هو مؤهل لذلك ولديه الهمة لمواصلة الدراسة[5]، كما لم يكن هناك سن محدد للانتظام بالدراسة داخلها، إلا أنه في الأغلب لا يقل عن عشرين سنة، وعرف بعض تلامذتها الذين تلقوا العلم فيها وقد تجاوز الثمانين[6].

أما عن مدة الدراسة حتى يصبح الطالب متمكناً، فيفهم مما قاله أبو علي الفارقي[7] أحد تلاميذ أبو إسحاق الشيرازي أنها أربع سنوات على الأقل، حيث جاء عنه "وكان الشيخ أبو إسحاق يذكر التعليقة في أربع سنين فيصير فيها مستغنياً عن الجلوس بين يدي أحد"[8]، وحصل الطلاب الذين يكملون تعليمهم على الشهادة أو الإجازة التي ينالها الطالب بناءً على طلب يقدمه لأستاذه بعد أن ينهي الدراسة، وقد ينال شهاداتٍ عدة من أكثر من مدرس أو شيخ، على أنه كان يشترط في الطالب حتى يحصل عليها أن يكون مداوماً ومثابراً في الحضور لمجالس العلم والاستماع لشيخه، وقد كانت هذه الإجازات تساعد الطلبة على نيل الوظيفة والمنصب[9]، ولقد خَرجَت المدارس النظامية عدداً كبيراً من القادة والمفكرين والعلماء الذين أثروا الأمة بفكرهم وما

---

(1) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص280).

(2) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص54)

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج76/35)

(4) صيد الخاطر، (ص454).

(5) ابن الجوزي، المنتظم (ج304/16).

(6) السبكي، طبقات الشافعية (ج70/5،71).

(7) الفارقي: أبو علي الحسن بن إبراهيم الفارقي، فقيه شافعي، كان متقدماً في الفقه، وتولى قضاء واسط فظهر عدله وحسنت سيرته، وسمع الحديث وكان زاهداً ورعاً، ألف كتاب الفؤاد، توفي عام(528هـ/1134م)، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج77/12).

(8) ابن الجوزي، المنتظم (ج285/17).

(9) محبوبة، نظام الملك (ص364).

حازوا عليه في المدارس النظامية ومنهم ابن تومرت[1] وابن عساكر المؤرخ المشهور، وغيرهم الكثيرين[2].

وأثبتت الأحداث أن المدارس النظامية قد حققت أهدافها التي أنشئت من أجلها، حيث أن الغالبية العظمى من خريجيها تولوا مناصب عليا وهامة كالقضاء في مختلف أقاليم بلاد الإسلام حتى في المغرب العربي كابن تومرت، كما كان غالبيتهم من أصحاب التصانيف والمؤلفات التي ما زال المسلمون يستفيدون منها إلى اليوم[3]، وما يؤكد ذلك ما روي عن أشهر أساتذة النظاميات أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله أنه قال:" خرجت إلى خراسان فما دخلت بلدة ولا قرية إلا وكان قاضيها أو مفتيها أو خطيبها تلميذي أو من أصحابي"[4].

وكانت هناك عدة دوافع لبناء هذه المدارس، لعل من أهمها؛ إجلال السَّلاجقة وخاصة وزيرهم نظام الملك للعلم والعلماء، ويؤكد هذا الكلام صاحب كتاب سراج الملوك بقوله:" وكان الذي مهد له ذلك بإذن الله تعالى وتوفيقه أنه أقبل بكليته على مراعاة حملة الدين"[5] ويقصد بذلك نظام الملك، على أن معظم ما ورد فيما تيسر بين يدي الباحث من كتب عن أسباب ودوافع بناء النظاميات عبارة عن اجتهادات باحثين ومؤرخين معاصرين، وصلوا إليها من خلال استقرائهم لأحداث العهد السُلجوقي، ولعل أبرز هذه الأسباب التي تكرر ذكرها لديهم، محاولة الوزير نظام الملك إيقاف المد والفكر الشيعي القادم من الأزهر في مصر، حيث أراد نظام الملك أن يواجهه بالفكر، وبنفس الأسلوب من خلال بناء هذه المدارس التي حصنت تلامذتها بالعلم والفكر، ومن ثم ينتشرون في الأرجاء ليقاوموا هذا الفكر الشيعي الذي انتشر بشكل كبير[6]، كذلك كانت مبادئ الحشاشين وهم مبتدعة أصحاب فكر منحرف آخذة بالانتشار والامتداد، فكان

---

[1] ابن تومرت: أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن تومرت المعروف بالنهدي، نادى بدعوة الموحدين بالمغرب ويرجع في نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب وأصله من جبال السوس في أقصى المغرب، وكان ورعاً متقشفاً في العيش، وتوفي عام (524هـ/1130م)، انظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/45-54).

[2] ابن عساكر: الحافظ أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن بن هند الله المعروف بابن عساكر الدمشقي كان محدث الشام ومن أعيان فقهاء الشافعية، اشتهر بالحديث درس في أكثر من نظامية، وصنف العديد من المؤلفات، منها التاريخ الكبير لدمشق في ثمانين مجلداً وتوفي عام (571هـ/1175م)، انظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/309-311).

[3] محبوبة، نظام الملك (ص374-377).

[4] السبكي، طبقات الشافعية (ج4/216).

[5] الطرطوشي، (ص128).

[6] عسيري، الحياة العلمية في العراق (ص247-250)؛ مقلية، دور العلماء في الحياة العامة (ص256,255).

لابد من التصدي لهم بجدية ومقاومتها فكرياً[1]، وبالفعل ساهمت هذه المدارس في إعادة الناس للدين الصحيح البعيد عن "التشدد الشيعي والتمييع الصوفي والشذوذ الباطني"[2].

كما عزا البعض دوافع إنشاء هذه المدارس إلى حاجة الدولة لإيجاد طبقة من الموظفين ورجال الحكم والعلماء[3]، وقد يكون السبب هو التعصب الديني، ويدلل من يؤيد هذا السبب بما حدث للشافعية والأشاعرة قبل تولي نظام الملك الوزارة، فأراد نظام الملك أن ينتصر للمذهب الشافعي الذي ينتمي إليه[4]، إلا أن الرسالة التي أرسلها نظام الملك في رده على أبي إسحاق الشيرازي والذي كان قد دعا نظام الملك للانتصار للأشاعرة بعد الفتنة التي وقعت بينهم وبين الحنابلة والتي وضّح خلالها نظام الملك سياسة الدولة القائمة على عدم الميل لمذهب على حساب آخر أو إجبار أصحاب مذهب على ترك مذهبهم للانتماء لمذهب الشافعية، هذه الحادثة ترد وتدحض هذا الادعاء[5]، وهناك رأي يقول: أن الدافع من إنشاء هذه المدارس هو فتور همة الناس في طلب العلم، فأراد نظام الملك العناية به ورفع هممهم[6].

ومهما كانت دوافع السَّلاجقة ووزيرهم نظام الملك من إنشاء هذه المدارس، أو المآخذ التي أخذت عليها من تعصب للشافعي أو أنها اقتصرت على العلوم الدينية وغيرها من المآخذ[7]، فإن هذه المدارس كانت بحق مراكز لتوجيه التعليم العالي، ومراكز لتدريب طبقة جديدة من رجال الإدارة[8]، بل وتعد أعظم مآثر السَّلاجقة التي نقلت التدريس من المساجد إلى الجامعات وإن كانت تسمى مدارس[9]، وتعد المدارس النظامية من أشهر الجامعات العالمية في تاريخ الحضارة الإسلامية، بل إن الوزير نظام الملك أسدى بهذا العمل للحضارة الإسلامية ما يفوق كل أعماله في دنيا الحكم والسياسة[10]، ويضاف إلى إنجازات هذه المدارس أنها خرَّجت أجيالاً من القادة والفاتحين الذين قاوموا الغُزاة، خاصة في الحروب الصليبية مثل آل زنكي وصلاح الدين الأيوبي وغيرهم[11].

---

[1] محبوبة، نظام الملك (ص253،254).

[2] تربان، مائة من عظماء أمة الإسلام (ص448).

[3] محبوبة، نظام الملك (ص355،356)؛ عسيري، الحياة العلمية في العراق (ص255،256).

[4] عسيري، الحياة العلمية في العراق (ص253)؛ عاشور وعبد الحميد، بحوث في تاريخ الحضارة (ص105).

[5] انظر: رسالة نظام الملك إلى الشيرازي: ابن الجوزي، المنتظم (ج22/17).

[6] طلس، التربية والتعليم في الإسلام (ص110).

[7] محبوبة، نظام الملك (ص404،405).

[8] جب، دراسات في حضارة الإسلام (ص31).

[9] يلماز، تاريخ الدولة العثمانية (ص52).

[10] السرجاني، روائع الأوقاف (ص100).

[11] بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج2، ص131)؛ تربان، مائة من عظماء أمة الإسلام (ص460).

كما أنشئت في عهد السَّلاجقة العديد من المدارس غير النظاميات، ومنها ما كان على مذهب مختلف عن المذهب الشافعي، ومن أشهرها المدرسة التي بناها أبو سعد الخوارزمي بجوار قبر الإمام أبو حنيفة النعمان وأوقفها على أصحاب المذهب الحنفي، وقد تم بناؤها قبل نظامية بغداد بحوالي أربعة أشهر ونصف، كما بنى مدرسة أخرى بمدينة مرو وأوقفها على الحنفية كذلك[1]، كما كانت المدرسة التاجية التي بناها تاج الملك أبو الغنائم عام (480هـ/1087م) بأمر من السلطان ملكشاه وأوقفت على أصحاب المذهب الحنفي[2]، ويظهر أن هذه المدارس باتباعها المذهب الشافعي والحنفي أنها كانت تعمل على نشر المذهب السني، على أن اهتمام السَّلاجقة بالحق في العلم واجتهادهم في توفيره للرعية لم يبدأ من المدارس أو يتوقف عندها، بل كانت هناك المساجد التي عمّرت بحلقات العلم، بل وأملى فيها الوزير نظام الملك الحديث بنفسه[3]، وكانت تعقد المناظرات العلمية في المساجد بين العلماء من المذاهب المختلفة وكان يحرص نظام الملك على حضورها[4]، وألحقت بها خزائن غنية بالكتب في شتى التخصصات، خاصة الكتب الدينية، وكانت هبة من عامة الناس وتوقف على القراء[5].

وبنى السَّلاجقة كذلك الرباطات للعباد والزهاد وأهل العلم، وقد انتشرت الرباطات بشكل كبير وكذلك الخوانق[6]، لأن الناس كانوا يتبارون في إنشائها ويوقفونها تقرباً إلى الله على طلبة العلم، وألحقت بها خزائن الكتب[7].

وفي ظل دولتهم أتيح العلم حتى في البيوت، كبيوت العلماء فقد كانت دار الوزير نظام الملك مقصد العلماء من كل المذاهب وكذلك طلبة العلم والفقهاء[8].

وشهد هذا العصر انتشاراً كبيراً وواسعاً للمكتبات وخزائنها التي امتلأت بنفائس الكتب والمصنفات، إضافة إلى العديد من المكتبات الكبرى التي كانت موجودة من قبل، ومنها مكتبة الخليفة القائم التي ورثها عمن كان قبله من الخلفاء[9]، كما كانت هناك مكتبات لغيره من الخلفاء والوزراء، وقد ساهمت في ازدهار الحركة الفكرية والأدبية في ذلك الوقت، ومن أشهر المكتبات

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج459/8).

(2) ابن الجوزي، المنتظم (ج271/16-281).

(3) السبكي، طبقات الشافعية (ج318/4)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج304/16).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج283/8)؛ ابن كثير، البداية (ج154/12)؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (ج587/3).

(5) الطرطوشي، سراج الملوك (ص128).

(6) الخوانق: مفردها خانقاه، وهي بقعة يسكنها أهل الصلاح والصوفية، الزبيدي، تاج العروس (ج270/25).

(7) قرى، إقليم ما وراء النهر (ص211).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج459/8).

(9) الصابي، رسوم دار الخلافة (ص3).

تلك التي كانت في بلاد ما وراء النهر وفي مرو على وجه التحديد وقد أشاد بها صاحب معجم البلدان[1]، واهتم الأغنياء والوجهاء كذلك بإنشاء المكتبات التي حوت كتب في شتى التخصصات العلمية، حتى غدت منتدى للتداول والمناظرات العلمية[2].

ومن الأسباب التي ساعدت على ارتقاء مستوى العلم والثقافة، انتشار حوانيت الوراقين التي كانت عبارة عن دكاكين صغيرة بالقرب من المساجد، وكان باعتها من الخطاطين والنساخين، وكان بعضها تعرض فيه الكتب المختلفة[3].

وتميز هذا العصر كذلك بإنتاج العديد من المؤلفات التي أثرت المكتبة الإسلامية، ومنها ما زالت الفائدة قائمة منه إلى اليوم، ويعد انتشار المؤلفات وكثرتها أمر طبيعي لما توفر للعلماء في ذلك الوقت من مدارس ومكتبات ودور علم وغيرها ما سبق ذكره، والأهم من ذلك تشجيع الدولة سواء السلاطين أو الوزراء وأيضاً الخلفاء العباسيين، الذين شجعوا العلماء على التأليف، فألف الطبيب المشهور يحيى بن جزلة[4] عدة كتب وأهداها للخليفة المقتدي بأمر الله[5]، وفي الفقه ظهرت مؤلفات أبو إسحاق الشيرازي ومنها المذهب والتنبيه[6]، ومؤلفات لأبي نصر الصباغ ومنها الشامل وكفاية المسائل[7]، وكتب أبو الطيب الطبري الذي كان له مؤلفات في الطب أيضاً، وأبو الحسن المشاجعي[8] في النحو[9].

---

(1) ياقوت، (ج114/5).

(2) ابن الأثير، الكامل (ج166/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج293/32).

(3) القزويني، آثار البلاد (ص444)؛ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة (ج66/4).

(4) ابن جزلة: أبو علي يحيى بن جزلة، كان نصرانياً ثم أسلم، له العديد من المصنفات في الطب وكان بارعاً في تركيب العقاقير والأدوية، انظر: الأصفهاني، البستان الجامع (ص309)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج267،268/6)؛ ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص343).

(5) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص343).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج229/16).

(7) ابن الأثير، الكامل (ج297/8).

(8) المشاجعي: علي بن فضال بن غالب أبو الحسن المشاجعي، من القيروان، ومن علماء النحو، له عدة تصنيفات، وعمل في خدمة نظام الملك وبرع كذلك في التفسير، وقد توفي سنة (479هـ/1086م)، انظر، ياقوت: معجم الأدباء (ج106/2).

(9) ياقوت، معجم الأدباء (ج1834/4،1835).

كما برع أبو عبد الله الميورقي[1] في الحديث، وغيرها العديد من المؤلفات للعديد من علماء ذلك العصر والتي تكاد تجل عن الحصر لكثرتها[2]، وأكثر ما يؤكد أن الدولة شجعت العلماء على التأليف، ما سبق ذكره عن طلب السلطان ملكشاه من علماء عصره ورجال دولته أن يصنفوا الكتب ليختار منها ما يسترشد به لسياسة أمور دولته، وقد اختار كتاب وزيره نظام الملك الذي يسمى سياست نامه[3].

وعرف عن السلطان ملكشاه أنه كان مولعاً بعلم الفلك، فجمع مجموعة من العلماء على رأسهم عمر الخيام وأنشأ مرصداً وأنفق عليه أموالاً طائلة[4]، وأسفرت جهود وبحوث الخيام ومن معه من العلماء عن إيجاد تقويم جديد عرف بالتقويم الجلالي نسبة للسلطان جلال الدولة ملكشاه، وقد ثبت أن هذا التقويم أدق من التقويم الإفرنجي الذي يستعمل إلى اليوم في معظم دول العالم[5].

ومن الجدير ذكره أيضاً أن حق التعليم حظيت به النساء في هذا العصر كطالبات وواعظات ومعلمات، وسطعت أسماء كثير منهن في الوعظ والتدريس[6]، وكانت نساء أخريات اشتركن في النسخ والكتابة[7]، وسيتم التطرق إلى حق المرأة في التعليم في المبحث الخاص بحقوق المرأة.

---

[1] الميورقي: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، أصله من جزيرة ميورقة بالأندلس ورحل إلى المشرق وزار عدة أماكن هناك وعرف بالنباهة والإتقان والورع وله عدة كتب في الحديث والتاريخ واختلف في تاريخ وفاته إلا أنه في الأرجح توفي عام (488هـ/1095م)، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/282-284).

[2] مقلية، دور العلماء في الحياة العامة (ص171-176).

[3] نظام الملك، سياست نامه (ص43).

[4] انظر: ابن الأثير، الكامل (ج8/255)؛ أبو الفداء، المختصر (ج2/191)؛ الذهبي، العبر (ج2/322)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج1/365).

[5] إقبال، تاريخ إيران (ص263)؛ خنفر، تاريخ الحضارة الإسلامية (ص484).

[6] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/159)؛ ابن كثير، البداية (ج12/134).

[7] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/272،273)؛ ياقوت، معجم الأدباء (ج2/245)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج30/145).

المبحث الثاني

الحق في الرعاية الصحية والعلاج

وصل السَّلاجقة للحكم وأقاموا دولتهم وحققوا الإنجازات في مختلف الميادين مستفيدين مما ورثوه من تراث هائل من التقدم العلمي والحضاري في جميع نواحي الحياة عن أسلافهم ومن سبقهم من دول الإسلام، ومن هذه الميادين، الطب ورعاية المرضى والاهتمام بالصحة، وما هو معلوم أن تعاليم ديننا راعت حاجة الجسم وحاجة الروح معاً، واعتبرت أن الاهتمام بالجسم ومطالبه ضرورية لتحقيق سعادة الإنسان، بل أن العبادات في الإسلام كالصلاة والصوم والحج والزكاة، من أسرارها أنها لو أديت على الوجه الأمثل، فإنها تساعد على حفظ الصحة وتنشيط الجسم، إضافة لمقاومة الإسلام للأمراض وترغيبه بالعلاج لمداواتها، لذا أقيمت المشافي والبيمارستانات[1] والمعاهد الطبية في وقت مبكر في التاريخ الإسلامي[2]، وظهر أطباء ما زال العلم والطب يدينون لهم إلى الآن من خلال مؤلفاتهم وما ابتكروه من أدوات، وما ركَّبوه من أدوية[3].

وحرص السَّلاجقة على الاهتمام بالمرضى ومعالجتهم، واهتموا بإنشاء البيمارستانات وتعمير ما تعرض منها للخراب[4]، وأقاموا عدداً من البيمارستانات، ومنها بيمارستان دار المرضى الذي أقامه الوزير نظام الملك في نيسابور[5]، ومنها البيمارستان الذي أنشأه الطبيب ابن بطلان[6] في أنطاكية، وأقيم بيمارستاناً آخر في ميافارقين[7][8]، وحرصوا على ترميم

---

[1] بيمارستان: لفظة فارسية من مقطعين، بيمار تعني مرضى، وستان تعني موضع، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص47).

[2] انظر: السباعي، من روائع حضارتنا (ص107)؛ السرجاني، ماذا قدم المسلمون للعالم (ج2/573-578).

[3] السباعي، من روائع حضارتنا (ص107).

[4] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/156)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/248).

[5] السبكي، طبقات الشافعية (ج4/314).

[6] ابن بطلان: أبو الحسن المختار بن الحسن، من نصارى بغداد، زار الشام ومصر والقسطنطينية، وألف العديد من الكتب في الطب وتركيب الأدوية، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص225-228).

[7] ميافارقين: بفتح الميم وتشديد الياء بعدها، وهي أشهر مدينة في ديار بكر، انظر، ياقوت، معجم البلدان، (ج5/335-338).

[8] ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص341).

وإصلاح البيمارستانات التي كانت قد بنيت في العهود السابقة لهم، كالبيمارستان العضدي[1] الذي تعرض للتصدع وأثرت فيه غزارة الأمطار أكثر من مرة[2]، وعمل السَّلاجقة على تطويره، حيث كان يوجد به سابقاً أربعة وعشرين طبيباً[3]، فزادوا في عهد السَّلاجقة إلى ثمانية وعشرين طبيباً وثلاثة من الخزان[4]، وحرص السَّلاجقة على انتقاء أماكن إنشاء البيمارستانات، فاختاروا أحسن المواضع التي تحفها الرياض والحدائق والروابي والسهول الفسيحة، والتي تتميز برقة هوائها[5]، وأوقفوا قسماً من أراضيهم على المرافق العامة كالبيمارستانات والمؤسسات الخيرية المختلفة [6].

ورغم أن ما توفر من معلومات في المصادر التي بين يدي الباحث عن رعاية السَّلاجقة للمرضى تكاد تكون نادرة، إلا أنه يمكن القول استناداً لما عرف عن التقدم والازدهار العلمي والحضاري الذي شهدته الدولة في شتى مناحي الحياة، أن اهتمامهم بتوفير حق الرعاية الصحية والعلاج لن يكون أقل مما كانت عليه في السابق، بل ربما زادت وتطورت، لدرجة أن اعتبر البعض أن ما شهدته دولة السَّلاجقة من تطور وازدهار ساهم بالحضارة والتقدم الذي شهدته الدول التي جاءت بعدها كالأيوبيين والمماليك[7].

وقسم البيمارستان لأقسام مختلفة ومجهزة، وكل قسم يعالج مرض معين، ووجد جهاز إداري من أطباء وصيادلة في تخصصات مختلفة ومناصب متدرجة، وكل فرد فيه له مهمة مختلفة، وكان يوجد نظام للدواء وتقديم الطعام للمرضى، ونظام للمالية والتعليم الطبي، وكان البيمارستان ينقسم لقسمين منفصلين، أحدهما للذكور وآخر للإناث، وكل قسم به قاعات تختص بعلاج مرض معين كالباطنة والكحالة[8] والتجبير والمحمومين[9] والممرورين[10] والحجامة، وأطباء الأسنان، وكل تخصص له رئيس، كما كان الأطباء يمرون على المرضى ويتفقدوا أحوالهم،

---

[1] البيمارستان العضدي، بناه السلطان عضد الدولة فناخسرو أبو شجاع البويهي في الجانب الغربي من بغداد، وافتتحه عام (372هـ /982م)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج523/26).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج215/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج487/30؛ج24/31).

[3] ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص415).

[4] ابن الأثير، الكامل (ج215/8).

[5] الحداد، المجمل في الآثار (ص276).

[6] ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص34).

[7] بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج15/1).

[8] الكحالة: قيل أنه لم يعرف أخف من جبرائيل الكحال على عين، فهذا يؤكد أن الكحال هو طبيب العيون، انظر، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء(ص241).

[9] المحموم: الممغوث، أي أصابته الحمى، الزبيدي، تاج العروس (ج360/5).

[10] الممرورين: المقصود به المجنون، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص732).

ويدون الطبيب ملاحظاته ويصف الدواء ليقوم مساعده بتقديمه للمرضى بعد ذلك[1]، وعمل الأطباء بنظام المناوبة، فمنهم من كانت مناوبته يومين وليلتين في الأسبوع[2]، وكانت تعقد في البيمارستان الاجتماعات العلمية لدراسة الحالات المرضية ولتدريس الطب كذلك[3]، ووجد في كل بيمارستان خزانة شراب يقوم عليها شيخ صيادلة البيمارستان وكانت تحتوي على مختلف أنواع الأدوية، وكانت تعرف باسم الشرانجاناه[4]، واهتم السَّلاجقة بمعالجة السجناء، فيأتيهم الأطباء إلى السجن يومياً ويحملون إليهم ما يحتاجون إليه من أدوية وأطعمة[5]، وتفقدوا سكان المناطق النائية، وأهل البادية، وحظي أهل الذمة أيضاً بحقهم في العلاج[6]، ولم يكن الحق في العلاج حكراً على الأغنياء، بل نال الفقراء حقهم في العلاج كذلك[7]، ووفروا الأطباء لمعالجة من يحتاج من المسافرين للعلاج على الطرق التجارية، بل ووفروا كذلك الأطباء البيطريين لمعالجة الدواب[8].

وحرص السَّلاجقة على سرعة توفر العلاج حتى لا تنتشر العدوى بين الأصحاء، وهذا ما أكده ابن الجوزي عند استعراضه لأحداث عام (479هـ/1086م) في حديثه عن انتشار مرض الطاعون[9]، كما أنهم أوجدوا خزائن للدواء في المساجد وعينوا لها أطباء لإسعاف المصابين[10].

ومن الجدير ذكره، أن ما وفره السَّلاجقة من رعاية صحية بكل أشكالها لم تكن لتسير على هذا الشكل المميز إلا لتوفر عدد من الأطباء الأكفاء في شتى التخصصات، ومنهم المختار بن بطلان، وسعيد بن هبة الله[11]، وغيرهم الكثيرين[12] .

---

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص 350، 415، 416)؛ القلقشندي، صبح الأعشى (ج5/438،439).

(2) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص211).

(3) المصدر السابق، (ص329،350).

(4) المصدر نفسه، (ص415، 534).

(5) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص301)؛ القفطي، إخبار العلماء (ص151).

(6) ابن أبي أصيبعة عيون الأنباء (ص301، 302)؛ القفطي، إخبار العلماء (ص151).

(7) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص304).

(8) ابن كثير، البداية (ج12/69)

(9) المنتظم (ج16/257).

(10) قرى، إقليم ما وراء النهر (ص213).

(11) سعيد بن هبة الله: أبو الحسن سعيد بن هبة الله بن الحسين، من الأطباء المتميزين، ألف كتباً عديدة في الطب وغيرها من العلوم، كانت وفاته بعد (489هـ/1096م)، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص241،242).

(12) انظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص340، 461).

واشتهر عدد آخر من الأطباء بتركيب الأدوية إلى جانب عملهم في الطب، ومن أشهرهم يحيى بن جزلة، كما تميز معظم الأطباء بالورع والتقوى واحتساب عملهم في كثير من الأحيان وعدم تقاضي أجرٍ عليه، كما حُكي عن ابن جزلة أنه "كان يطبب أهل محلته وسائر معارفه بغير أجرة، بل احتساباً، وربما حمل إليهم أدوية بغير عوض، ووقف كتبه قبل وفاته"[1]، وممن اشتهروا بالورع والتقوى كذلك الطبيب الشهير المختار بن بطلان ويظهر ذلك من خلال إحدى رسائله التي تضمنت قوله "وليتحقق أن اللذة بمضغ الكلام لا تفي بغصة الجواب فإن لنا موقف حساب، ومجمع ثواب وعقاب، يتظلم المرضى إلى خالقهم، ويطالبون الأطباء بالأغلاط القاضية في هلاكهم"[2].

كما اهتم السَّلاجقة ببناء وتوفير الحمامات العامة وأوقفوها حسبةً لله، وبنوا الحمامات أيضاً في المدارس النظامية[3]، وكان عدد الحمامات في بغداد وحدها قبيل وصول السَّلاجقة إليها حوالي مائة وسبعين حماماً[4]، ولم تقتصر الاستفادة من الحمامات على الاغتسال والنظافة، بل كان يرتادها المرضى للاستشفاء والعلاج من الكثير من الأمراض، بل يعد دخول المريض إلى الحمام دليلاً على شفائه[5].

ومما توارثه السَّلاجقة عن أسلافهم ويعبر عن بالغ اهتمامهم بتوفير أقصى درجات الرعاية الصحية للرعية، أنه لم يكن يسمح لأي طبيب أن يزاول عمله في الطب إلا بعد اجتيازه للاختبار، كذلك الصيادلة، وكان متولي أمر الحسبة[6] المعروف بالمحتسب يشرف على هذا الأمر[7]، ويؤكد ذلك صاحب كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة[8]؛ الذي تحدث عن دور المحتسب في الرقابة على الأطباء في مختلف تخصصاتهم وكذلك الصيادلة[9]، حيث أنه تم تأليف هذا الكتاب في العصر الأيوبي، كما يوضح مؤلفه أنه كان استجابة لما طلب منه من

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج6/268).

(2) القفطي، إخبار العلماء (ص263).

(3) ابن جبير، رحلة ابن جبير (ص183).

(4) الطرطوشي، سراج الملوك (ص29)؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد (ص24).

(5) القزويني، آثار البلاد (ص339).

(6) الحسبة: من قواعد الأمور الدينية، وقد كان الخلفاء في بداية الدولة الإسلامية يقومون بها بأنفسهم وهي أمر بالمعروف ونهي عن المنكر وإصلاح بين الناس، ومن يقوم بها يسمى المحتسب حيث يعينه الإمام، ابن الأخوة، معالم القربة في طلب الحسبة (ص7).

(7) القفطي، إخبار العلماء (ص146–149)؛ ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص225، 302).

(8) نهاية الرتبة، (ص89–102).

(9) المصدر السابق، (ص42–47).

متولي الحسبة لرعاية مصالح الرعية[1]، والذين تأثروا بما ورثوه من نظم عن السَّلاجقة كما تمت الإشارة إلى ذلك في مواضع عدة سابقة من هذا البحث.

وراقب السَّلاجقة الحمامات وكانوا يمنعون إجراء مياهها إلى نهر دجلة وأمروا أصحابها بحفر آبار لتجميع مياه الحمامات[2]، وفي إطار حفاظهم على البيئة ونفي المكاره منها أمروا بتجفيف المستنقعات، واهتموا بتوفير المياه العذبة سواء في طرق التجارة بين المدن أو داخل المدن واهتموا بنظافة المياه[3]، كما أوجدوا نظاماً للتهوية ليتجدد الهواء داخل أبنيتهم وخاصة المساجد، فاحتوت مساجدهم غالباً على فتحة في القبة لدخول الضوء والهواء[4]، كما اهتموا بالأسواق فراقبوها وحددوا أماكن معينة لبعض الصناعات التي أثَّرت مخلفاتها تأثيراً سلبياً على صحة المواطنين كالمسالخ والمذابح ومصانع الحديد والصابون وباعة الجلود وغيرها، حيث حددوا لها مواقع بعيدة في أطراف المدن[5].

---

[1] الشافعي، نهاية الرتبة (ص5).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج16/166)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/378)؛ ابن كثير، البداية (ج12/136).

[3] الماوردي، الأحكام السلطانية (ص357).

[4] بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج20/14).

[5] الشافعي، نهاية الرتبة (ص11،12).

المبحث الثالث

حقـــوق المـــرأة

التزم السَّلاجقة بتعاليم الإسلام التي كرمت المرأة وأعطتها حقوقها مقتدين بمن سبقهم من المسلمين، بل أن الروايات المتعددة تشير إلى أن المرأة في ظل حكم السَّلاجقة نالت من الحقوق ما فاق الذي نالته قريناتها في العصور السابقة، خاصة في الحياة السياسية والعسكرية، فتميزت المرأة السُّلجوقية بما نالته من مكانة مرموقة، وكانت على عكس نساء الخلفاء والسلاطين في العصور السابقة اللاتي كن يلعبن أدوارهن من خلف الستار[1]، بل أن المرأة في الدولة السُّلجوقية تمتعت بقسط كبير من الحرية، وكان لبعضهن تأثير عظيم على الخلفاء والسلاطين من خلال تدخلهن في شؤون الدولة[2]، وربما يرجع ذلك إلى أن السَّلاجقة الذين يعود أصلهم للقبائل التركية كما هو معروف، جعلوا للمرأة في عاداتهم وتقاليدهم مركزاً متميزاً وربما ساهمت ظروف حياتهم الخشنة على صياغة شخصيتها القوية وبنيتها الجسمية الصلبة، حتى أن ابن بطوطة وصف نساء الترك قائلاً: "وتأتي إحداهن على هذا الترتيب ومعها عبيدها بالغنم واللبن فتبيعه من الناس بالسلع العطرية، وربما كان مع المرأة منهن زوجها فيظنه من يراه بعض خدمها"[3]، وكان السلطان السُّلجوقي عادة ما يتزوج بأكثر من امرأة إلا أن إحداهن تكون محظية عنده ولها مكانة متميزة عن باقي زوجاته فيقدمها عليهن ويمنحها بعض الصلاحيات[4].

وعرفت نساء السلاطين وبعض نساء الخلفاء العباسيين بلقب الخاتون[5] كما ورد في أكثر من مصدر[6]، وكان لهن دور بارز في حسم الكثير من الأحداث السياسية لصالح أزواجهن أو أولادهن وأحياناً لمصلحتها الشخصية، ومن أبرز الخواتين اللاتي كان لهن دور بارز زوجة طغرلبك المعروفة باسم الترنجان خاتون[7]، التي وصفت بأنها ذات رأي وحزم وكان السلطان

---

(1) عقلة، المرأة والسلطة (ص803).

(2) حسن، تاريخ الإسلام (ج601/4).

(3) رحلة ابن بطوطة (ج225/2).

(4) بهجت، أثر الحضارة (ج251/1).

(5) خاتون، كلمة أعجمية تطلق للمرأة الشريفة، الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1193).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج289/16)؛ الصفدي، الوافي بالوفيات (ج282/24).

(7) ترنجان خاتون: عرفت بتدينها، وعمل الخير وكثرة الصدقات والبر، وكانت ذات رأي وحزم، وكان السلطان يسمع لها ويرجع إليها في العديد من الأمور لرجاحة عقلها ودينها وتوفيت عام (452هـ/1059م) بمرض الإستسقاء، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج204/9).

يسمع لها ويطيعها ويرجع لها في العديد من الأمور[1]، وكانت قد قادت الجيش لنجدة زوجها طغرلبك في صراعه مع أخيه إبراهيم ينال، بل أن عزمها وقوتها فاقت قوة الوزير الكندري وابنها اللذان كانا معها ثم انسحبا نتيجة اشتداد الاضطرابات وتعرضهما للخطر، إلا أنها استطاعت أن تصل إلى زوجها وتنجده[2]، وما يؤكد على نفاذ أمرها ومكانتها عند طغرلبك أنها أوصته قبل وفاتها بالزواج من ابنة الخليفة القائم بأمر الله فنفذ وصيتها[3]، ولعمق محبته لها حزن عليها طغرلبك حزناً شديداً بعد وفاتها[4].

ونجحت أرملة جغري بك التي تزوجها أخيه طغرلبك بإقناعه أن يجعل ابنها سليمان من زوجها جغري بك ولياً لعهده، وتم ذلك بالفعل، إلا أن ألب أرسلان استطاع أن يحسم الأمر ويتولى السلطنة[5].

كما عرف عن زوجة ألب أرسلان أنها كانت ترافق زوجها في الحرب والأسفار، فقد عهد إليها أن تسير بصحبة وزيره نظام الملك بأحمال الجيش وما تم اغتنامه من الروم إلى تبريز[6]، وذلك عام (463هـ/1070م) وقبل معركة ملاذكرد الحاسمة[7]، وكذلك إحدى عمات السلطان ملكشاه التي ذهبت إلى الري في محاولة للتأليب على الوزير نظام الملك لأنه صادر أموالاً كثيرة لها وجواهر[8]، كذلك شقيقة ألب أرسلان زوجة الخليفة القائم التي أقنعته بتغيير أحد الوزراء فاستجاب لها وعين مكانه من رشحته هي بنفسها[9].

ومن أبرز النساء اللاتي لعبن دوراً هاماً في الدولة السُّلجوقية، تركان خاتون زوجة السلطان ملكشاه، التي أجبرت زوجها على الرجوع إلى بغداد وأقنعته بالموافقة على زواج ابنتها من الخليفة المقتدي بالله[10]، وقد كان لها ثقل كبير في الدولة السُّلجوقية بل كانت تؤثر وتستشار

---

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج282/24)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج67/5).

(2) الخطيب، تاريخ بغداد (ج408/9)؛ ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء (ص195)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج31/16).

(3) ابن الجوزي، المنتظم (ج65/16).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج170/8).

(5) ابن العديم، بغية الطلب (ج971/4)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج282/30).

(6) تبريز: مدينة حصينة، أهم مدن أذربيجان، بها العديد من الأشجار والبساتين، مليئة بالخيرات والصناعات وخاصة الملابس، وبها حمامات تقصد للعلاج، انظر: القزويني، آثار البلاد (ص340،339).

(7) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص37)؛ ابن العديم، زبدة حلب (ص177).

(8) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج282/24 ،283)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج100/5).

(9) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص34).

(10) ابن الجوزي، المنتظم (ج289/16).

في قرارات الدولة المصيرية[1]، وظهر دهاؤها وقوة تأثيرها عندما توفى زوجها السلطان ملكشاه، حيث أخفت خبر وفاته حتى تستطيع أن ترتب ولاية العرش لابنها الصغير على حساب ولي العهد بَركياروق[2] ابن الزوجة الثانية لملكشاه وهي زبيدة خاتون[3]، التي لعبت هي الأخرى دوراً في الأحداث من خلال صراعها مع تركان خاتون، إلى أن وصلت الأمور للمواجهة العسكرية التي حسمت في النهاية لصالح زبيدة وابنها بَركياروق[4]، كما أن تركان خاتون استغلت نفوذها الكبير عقب وفاة زوجها ملكشاه فساهمت في إطلاق سراح أحد الأمراء الذي كان ملكشاه قد سجنه[5]، وكان لبعض النساء السُّلجوقيات حاشية ووزير خاص بها، وخدم وأمراء يعملون تحت إمرتها[6]، كما كان لبعضهن أيضاً ما يعرف بالديوان الخاتوني[7].

وربما كان لهذه الأحداث السالفة الذكر التي توضح دور الخواتين السُّلجوقيات وتأثيرهن بالسياسة والحكم، ما يبرر وجهة نظر الوزير نظام الملك التي تضمنها كتابه سياست نامه والتي يوضح من خلالها ما يجب أن يكون عليه دور المرأة، فيوصي بألا تمكن أياً منهن فيكن لهن نفوذ وقوة، لأن ذلك يخل بجلالة وهيبة السلطان[8]، بل ويصفهن قائلاً: "فهن محجبات مستورات ناقصات العقول الغاية منهن الانجاب لحفظ بقاء النسل، وإن أفضل النساء وأجدرهن بالإيثار والقبول أحسنهن نسباً وأكثرهن لباقةً وستراً وتقوى"[9]، هذا الكلام قد يوحي لأول وهلة بازدراء الوزير نظام الملك للنساء، وهذا مستغرب لما عرف عن نظام الملك من تقوى وعلم وبصيرة نافذة، إلا أن متابعة ما كتبه في الموضوع يوضح وجهة نظره والتي يقصد فيها أن النساء ضعيفات، وكثيراً ما يقعن تحت تأثير غيرهن من الخدم وذوي المآرب والأطماع وهذا ما يؤدي إلى الخلل في الدين ومن ثم نظام الدولة، ثم يدعم رأيه بإيراده قصصاً من التاريخ وكلاماً لبعض

---

(1) انظر: الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص69) ابن الجوزي، المنتظم (ج306/16)؛ الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص3)؛ ابن الأثير، الكامل (ج363/8، 364).

(2) بَركياروق: أبوالمظفر بركياروق الملقب بركن الدين، وبَركياروق بفتح الباء وسكون الراء والكاف، وجلس على عرش السلطنة بعد صراع مع أخيه لأبيه واستمر في الحكم اثنتي عشرة سنة، وتوفي عام (493هـ/1105م) ابن خلكان، وفيات الاعيان (ج268/1).

(3) زبيدة خاتون: هي زبيدة بنت ياقوتي بن داوود ابنة ملكشاه، العاملي، الدر المنثور (ص108).

(4) ابن الجوزي، المنتظم (ج300،301/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج362/8-364)؛ ابن خلدون، تاريخ (ج592،593/3).

(5) ابن العديم، بغية الطلب (ج3356/7).

(6) ابن الأثير، الكامل، (ج359/8)؛ ابن خلدون، تاريخ (ج15/5).

(7) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص102).

(8) نظام الملك، سياست نامه (ص224).

(9) المصدر السابق، (ص224).

السابقين من الخلفاء والأمراء الذين يؤيدون رأيه[1]، بل إن نظام الملك لم يكن وحيداً فريداً بهذا الرأي بين أهل زمانه، بل وافقه هذا الرأي أبرز علماء عصره أبو حامد الغزالي الذي أوصى بالرفق بالنساء وعدم ظلمهن، ثم قال:" فإن المرأة أسيرة الرجل ويجب على الرجال مداراة النساء لنقص عقولهن وبسبب نقص عقولهن لا يجوز لأحد أن يتدبر برأيهن ولا يلتفت إلى أقوالهن"[2]، وإن كان كلام الوزير نظام الملك وأبو حامد الغزالي يتناقض مع العديد من الروايات والآثار التي أبرزت مواقف جليلة للنساء عبر التاريخ، إلا أنه ربما ما دفعهما للقول بهذا الرأي ما وصل إليه نفوذ المرأة الكبير وتأثيره على الدولة السُّلجوقية، وقد تسبب في انشقاق البيت السُّلجوقي والصراع بين الإخوة ما يثبت صدق وبعد نظر نظام الملك خاصة وأنه كتب هذا الكتاب للسلطان ملكشاه بناءً على طلبه[3]، حيث رأى تحكم نفوذ زوجاته وخاصة تركان خاتون به وتأثيرها عليه، وكذلك ما عرفه من خلال أسفاره وخبرته الطويلة عن صفات ومميزات المرأة التركية، والتي نقلها أحد الباحثين المعاصرين عن بعض المصادر التركية القديمة، من أن المرأة التركية والغُزِّية على وجه التحديد كانت مصارعة وتسابق الفرس ومنهن من تولين إدارة القبيلة، وكان لبعضهن مهام عسكرية وسياسية، فانعكس ذلك على شخصياتهن[4]، وكما هو معلوم فإن السَّلاجقة من قبائل الغُز التركية[5].

ويبدو أن الأتراك عامة احترموا النساء، فهذا المتمرد البساسيري الذي رغم ما قام به من عمل مشين بعزل الخليفة القائم بأمر الله وإقامة الخطبة للفاطميين إلا أنه احترم زوجة الخليفة وجعلها في عهدة أحد الأمراء ليقوم بخدمتها[6].

واستشار السَّلاجقة بناتهم في الزواج ولم يفرضوه عليهن، وهذا ما حدث عندما أرسل الخليفة المقتدي وزيره طالباً الزواج بابنة السلطان ملكشاه، فترك لها أبوها حرية الاختيار، بل اشترطت مقدار مهرها وألا يكون للخليفة زوجةً غيرها، فأجابها على ذلك وتزوجها[7].

وقامت المرأة السُّلجوقية في بعض الأحيان بالوساطة في بعض الأمور، فحينما طلب السلطان طغرلبك الزواج من ابنة الخليفة القائم أرسل ابنة أخيه داود التي كانت زوجة الخليفة

---

(1) نظام الملك، سياست نامه (ص224– 232).

(2) التبر المسبوك، (ص130).

(3) نظام الملك، سياست نامه (ص43).

(4) محبوبة، نظام الملك (ص503)؛ عقلة، المرأة والسلطة (ص794).

(5) ابن الجوزي، المنتظم (ج348/15)؛ ابن الأثير، الكامل (ج5/8).

(6) ابن الأثير، الكامل (ج155/8)؛ ابن خلدون، تاريخ (ج547/3).

(7) ابن الأثير، الكامل (ج278/8).

نفسه لتتوسط في ذلك الأمر ومن ثم أرسل معها ما اتفق عليه من مال وذهب[1]، كما أن المرأة السُّلجوقية لم تكن أسيرةً في بيت زوجها، لا ترى إلا ما يرى أو تسكت على ما لا يرضيها، فهذه زوجة الخليفة القائم اشتكته لعمها السلطان طغرلبك فخرجت إليه وبقيت عنده حتى توفي عمها طغرلبك ثم عادت إلى زوجها في بغداد[2]، وكذلك ابنة ملكشاه التي كانت زوجة للخليفة المقتدي واشتكت من إعراض الخليفة عنها فطلبت الذهاب عند أبيها فأجابها الخليفة على ذلك[3]، وكما عرفت كثير من النساء السُّلجوقيات بالتدين والإكثار من عمل الخير كخاتون السفرية، وهي إحدى زوجات ملكشاه[4].

ولم تكن الخواتين السُّلجوقيات وحدهن من نساء ذلك العصر من حصلن على حقوقهن، بل نالت المرأة في ظل الدولة السُّلجوقية حقوقها في شتى مجالات الحياة، فنالت حقها في العدل وأوصلت شكواها وحاجتها للجهة التي تريد، فهذا الوزير نظام الملك قيل عنه: "حتى أن المرأة الضعيفة تخاطبه ويخاطبها"[5]، ونالت المرأة كذلك حقها في التعليم فحضرت مجالس العلم[6]، بل اعتبر البعض أن ما وصلت إليه المرأة من علو شأنها في الدولة السُّلجوقية ونفوذها، يدل على نيلها حظاً كبيراً من التعليم في الدولة السُّلجوقية[7]، وما يؤكد ذلك وجود عدد من الواعظات والمعلمات اللاتي علمن النساء والرجال كذلك، وتخرج على بعضهن بعض كبار العلماء كأبي الوفا بن عقيل[8] وغيره، وعرف عنهن الورع وغزارة العلم وكانت بعضهن من أهل الرواية والحديث[9]، وساهمت النساء في الأعمال الخيرية فأقمن رباطات تأتي إليها النساء للتعلم، ومنهن

---

(1) ابن كثير، البداية (ج106/12).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج183/13).

(3) ابن الجوزي، المنتظم (ج281/16).

(4) خاتون السفرية: إحدى زوجات ملكشاه وقيل أنها كانت أقربهن إلى قلبه، ولها من أعمال الخير الكثيرة، وتعد من النادرات من النساء اللواتي ولدن ملكين وهما ولداها محمد وسنجر، توفيت عام (515هـ/ 1122م)، انظر، ابن الجوزي، المنتظم (ج199/17).

(5) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/ ص146).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج17/ ص3)؛ أبو المحاسن، النجوم (ج186/5).

(7) بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية، (ج145/1).

(8) ابن عقيل: علي بن محمد بن عقيل البغدادي، كان شيخ الحنابلة، صاحب تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب الفنون الذي زاد عن أربعمائة مجلد، وحدث عنه الكثيرين، أبي يعلى، طبقات الحنابلة (ج2/ 259)؛ الذهبي، سير أعلام (ج330/14- 333).

(9) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/ 298).

من تعلم وروى عنها الكثير من العلماء المعروفين[1]، كما كان لإحدى زوجات السلطان ملكشاه رباطاً وبنت كذلك حجرة لدار الضرب[2] وعملت بالدنانير[3].

وحصلت النساء في الدولة السُّلجوقية كذلك على حقهن في العلاج[4]، حيث كان يخصص في المستشفيات قسم خاص للنساء يعمل بها عدد من الممرضات وأخريات يعملن كآذنات ومشرفات[5]، ومنهن من عملن بالكتابة واشتهرن بجودة الخط كفاطمة بنت الأقرع[6]، والتي لجودة خطها وقع عليها الاختيار لتكتب كتاب الهدنة لملك الروم، كما روي عنها أنها قالت:" كتبت ورقة لعميد الملك الكندري فأعطاني ألف دينار"[7].

وتزينت النساء وخاصة زوجات الأمراء والسلاطين في لباسهن سواء غطاء الرأس أو في القدم أو الجسد، حيث كانت مرصعة ومحلاة بالقلائد والذهب واقتدى بهن عامة النساء[8]، كما حصلت المرأة على المال مقابل إرضاعها لأطفالها، أو ما يعرف بحق الرضاع في بعض الأحيان، حيث كان عقود الزواج أحياناً تنص على ذلك كما حدث في زواج ابنة ملكشاه للخليفة المقتدي بالله حيث قال ابن الجوزي: "وجرى في ذلك مراجعات انتهت إلى تسليم خمسين ألف دينار عن حق الرضاع"[9].

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم (ج17/ 247)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج69/36).

(2) دار الضرب: وهي المكان الذي تصنع فيه الأموال وكانت تسمى كذلك بدار السكة، وأول من أقامها بالإسلام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، انظر، ابن خلدون، تاريخ (ج57/3)؛ القلقشندي، صبح الأعشى (ج1/ 483).

(3) ابن الجوزي، المنتظم (ج298/16).

(4) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص211،341،350).

(5) المصدر السابق، (ص310).

(6) أم الفضل فاطمة بن الحسن بن علي البغدادي، عرفت بجودة خطها، وروى عنها الكثيرين، الذهبي، سير أعلام (23/14).

(7) ابن الجوزي، المنتظم (ج272،273/16).

(8) الحاسي، مظاهر الحياة الاجتماعية (ص4).

(9) ابن الجوزي، المنتظم (ج222/16).

المبحث الرابع

حقوق أهل الذمة

كفل الإسلام حقوق أهل الذمة المقيمين في ظل الدولة الإسلامية، وجاء ذلك واضحاً عبر مصادر التشريع المختلفة وعلى رأسها القرآن الكريم حيث قال تعالى:﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[1].

وجاء في السنة النبوية في ما ورد عن رسول الله ﷺ في الحديث الشريف "من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً"[2]، بل لم يعرف التاريخ الإنساني القديم أو الحديث أي دولة ساوت بين المواطنين المؤمنين بعقيدتها والمخالفين لها في العقيدة مثلما وجد في الدولة الإسلامية، حتى أن الدولة الإسلامية كفلت حرية المعتقد لكل من يقيم على أرضها انطلاقاً من الآية السابقة [3]، ويشهد بذلك مؤلف موسوعة قصة الحضارة وهو نصراني حين يقول عن الآية السابقة وغيرها من الآيات التي توجه المسلمين إلى الكيفية في دعوة أهل الذمة والتعامل معهم، بأنها تدعوهم لأن يسلكوا "جادة الاعتدال"[4].

وكما هو معروف أن أهل الذمة هم أهل الكتاب ومن جرى مجراهم، لهم عهد وأمان وكفالة[5]، وديننا يفرض على المسلمين الوفاء بالعهد ويحذر من الخديعة ونقض العهود والإخلال بها، ويعد ذلك انتهاكاً واضحاً لحقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية، سواءً للأفراد أو المؤسسات، فجعل لهم حرمة مقدسة يتحتم الوقوف عند حدودها وعدم تضييعها أو التفريط بها أو نقضها[6].

ولقد لقي أهل الذمة في ظل الدولة الإسلامية من التسامح ما لم يجدوه في غيرها، سواءً في العبادة أو في الحقوق المدنية أو السياسية بشتى مجالاتها، حيث أنهم عانوا من الاضطهاد قبل الحكم الإسلامي حتى من أبناء دينهم ما دفعهم نتيجة هذا التسامح أن يدخلوا الإسلام وأخلصوا له وتمسكوا به واستحوذ على قلوبهم وصاغ أخلاقهم وحياتهم[7].

---

(1) [البقرة: 256].

(2) [البخاري: صحيح البخاري، إثم من قتل معاهداً بغير جرم، 99/4: رقم الحديث 3166].

(3) زقزوق، موسوعة الحضارة (ص84).

(4) ديورانت، (ج66/13).

(5) الموصلي، سر صناعة الإعراب (ج252/1)؛ الخربوطلي، أهل الذمة (ص65).

(6) وشاح، حقوق الإنسان (ص92،93).

(7) ديورانت، قصة الحضارة (ج130/13- 133).

لم يختلف حال أهل الذمة في الدولة السُّلجوقية عن حالهم في الدولة الإسلامية من قبل، حيث اتصفت سياسة السَّلاجقة اتجاه اليهود والنصارى بالتسامح واللين، وشهد بذلك المؤرخ النصراني ديورانت، موضحاً أن بعض الجماعات النصرانية أرسلت للسلاجقة ليأتوا إليهم ويطردوا الحكام البيزنطيين الظلمة[1].

وما يؤكد على تمتع أهل الذمة بحقوقهم الدينية وجود كنائس للنصارى في أكثر من مدينة وإقليم في الدولة حتى في بغداد عاصمة الخلافة[2]، التي كان فيها ما يزيد عن عشرين كنيس لليهود[3]، بل بقيت هذه الكنس في مجملها كما هي دون أن تهدم أو تمس، وهذا ما يفهم مما يرويه الإدريسي في كتابه نزهة المشتاق[4]؛ حيث وصف عدداً من الكنائس القديمة المبنية من قبل حكم السَّلاجقة بفترات طويلة، بينما كانت رحلته في العصر اللاحق للسلاجقة ما يدل على حفاظ الدولة السُّلجوقية على هذه الكنائس، فلم تمس بسوء.

وقد كان عدد اليهود في بغداد وحدها حوالي أربعين ألفاً[5]، ويستنبط من ذلك أن أهل الذمة لم يكونوا يُكرهوا على ترك دينهم، ووصلت الحرية التي تمتعوا بها إلى حد إحياء أعيادهم، بل شاركهم السَّلاجقة فيها بقصد التنزه واللهو، ومن هذه الأعياد عيد الفصح والشعانين[6]، حيث كانت تزين الكنائس ويحمل فيها سعف النخيل أمام الموكب إضافة لاحتفالهم بعيد رأس السنة الميلادية[7].

وشغل عدد من أهل الذمة مناصب رفيعة في الدولة، مثل أبو علي بن فضلان اليهودي[8] الذي عُين كاتباً، وكذلك النصراني ابن الموصلاياه [9] كاتب الديوان[10]، وكان هناك

---

[1] قصة الحضارة، (ج322/13).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج258/16).

[3] التطيلي، رحلة بنيامين (ص304).

[4] الإدريسي، (ج362/1)؛ القزويني، آثار البلاد (ص150).

[5] التطيلي، رحلة بنيامين (ص62).

[6] عيد الشعانين: ويسمى أيضاً بعيد الزيتونة ومعناه باللغة العربية التسبيح، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى (ج454/4).

[7] قرّي، إقليم ما وراء النهر(ص361).

[8] ابن فضلان: أبو علي ابن فضلان كان كاتباً للخاتون زوجة الخليفة القائم، ابن الجوزي، المنتظم (ج30/16).

[9] ابن الموصلاياه: أبو سعد العلاء ابن الحسن، كان كاتب ديوان الخلافة ولقب بأمين الدولة وكان نصرانياً وأسلم، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج480/3).

[10] ابن الجوزي، المنتظم (ج30/16).

يهودياً وكيلاً للسلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك[1]، ونصراني آخر كان هو صاحب الخبر[2]، كما نالوا حقهم في العمل كعامة المسلمين، فاحترفوا التجارة وعملوا في الصناعة وامتهنوا الطب[3] ومنهم الطبيب يحيى بن جزلة[4]، وعلي بن بطلان الذي تنقل في أكثر من بلد[5]، كما تولى جمع خراج البصرة ابن علان اليهودي[6]، الذي كان مقرباً من كبار رجال الدولة وحاز هذا المنصب الذي أدر عليه المال الوفير، ما أوغر صدور بعض المسلمين عليه[7]، وكان اليهود أكثر من عملوا بالتجارة، وعملوا كذلك بشتى القطاعات والأعمال المختلفة[8].

ويوحي تقلد العديد من أهل الذمة للمناصب المهمة وعملهم في مهن مرموقة كالطب، أنهم نالوا حقهم في التعليم، فالمنطق يفرض أنه لن يصل أحد ما لهذه المناصب إلا ويكون على درجة عالية من الثقافة والكفاءة العلمية، خاصة في ظل الازدهار والتقدم العلمي الذي شهدته الدولة السُّلجوقية، إلا أن أبناء غير المسلمين لم يكونوا يُقبلوا ليتعلموا في المدارس الإسلامية، فسمح لهم في كثير من الأحيان بإقامة مدارس خاصة بهم[9]، وهذا يفيد أيضاً بأن من أهل الذمة من عمل بمهنة التعليم.

ونال أهل الذمة حقهم في العلاج كمواطنين في الدولة الإسلامية، كباقي مواطني الدولة حيث كان معمولاً بهذا النظام في الدول التي سبقت الدولة السُّلجوقية[10]، كما اتبع السَّلاجقة تعاليم الإسلام التي كفلت العدل ورفع الظلم دون تمييز بين أهل الذمة وبين المسلمين[11]، فأنصف أهل الذمة في كثيرٍ من المواقف حتى وإن كان خصمهم من المسلمين أو حتى من المتنفذين في الدولة، ففي عام (467هـ/1074م) عزل وزير الخليفة لأنه لم يوفِ ابن علان اليهودي حقه الذي اتفق عليه عندما تضمن أعمال الوكلاء الخاص بالخليفة[12]، بل إن بعض

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج8/338).

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج34/262).

(3) ترتون، أهل الذمة (ص100).

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج6/368،367).

(5) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول (ص190).

(6) ابن علان: يهودي كان قد ضمن أعمال الوكلاء بما يخص الخليفة بمبلغ محدد، ابن الأثير، الكامل (ج8/179)، ولم يجد الباحث ترجمة له فيما توفر لديه من كتب التراجم والوفيات.

(7) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/205، 206)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/179).

(8) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/30).

(9) ديورانت، قصة الحضارة (ج3/367).

(10) القفطي، إخبار العلماء (ص151)؛ ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص301).

(11) الجندي، العطاء الحضاري (ص91).

(12) ابن الأثير، الكامل (ج8/179).

اليهود أحضروا كتاباً وادعوا أنه موقَّع من رسول الله ﷺ ويفيد بأنه أسقط الجزية عن يهود خيبر فعرض الكتاب على كبار العلماء ومنهم أبو بكر بن الخطيب[1]، فأنكره على أنه مزور، فأثبت اليهود أن هذا الكتاب عليه شهادات لعدد من الصحابة فاستحسن ابن الخطيب ذلك[2]، وهذا يدل على أنهم طالبوا بحقوقهم بحرية وجادلوا كبار علماء المسلمين في ذلك.

وتمتع أهل الذمة بما يشبه الحكم الذاتي، فخضعوا لزعمائهم وقضاتهم وفق قوانينهم[3]، وكان لكل طائفة منهم رئيس ديني يتولى منصبه بعهد من الخليفة ويقوم برعاية شؤون أفراد طائفته، فاليهود على سبيل المثال كانوا يخضعون لما يسمى برأس الجالود، الذي كان يرأس الجالية اليهودية ويدير شؤونها وكان له احترام ومكانة عند الخليفة[4].

أما بالنسبة لملابس أهل الذمة فكان يفرض عليهم لباس محدد، وكان ذلك النظام سائداً من قبل السَّلاجقة، وأول من ألزم أهل الذمة بلباس معين هو ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب[5]، على أنه لم يكن في الدولة السُّلجوقية تشديد عليهم في الإلزام باللباس، ويؤكد ذلك ما صدر من مراسيم تلزمهم باللباس الذي يسمى بالغيار بين الفترة والأخرى، ومنها ما كان بأمر من طغرلبك[6]، ثم صدر أمر آخر من الخليفة القائم عام (450هـ/1057م)[7]، وبالرجوع للأحداث التي سبقت إصدار المراسيم بإلزامهم بالغيار، يتضح أن هذه المراسيم كانت عبارة عن ردود أفعال على أحداث شهدت تجاوزات من قبل أهل الذمة، ما يؤكد على أن الدولة لم تكن تشدد في لبس الغيار، وما يورده المؤرخ الانجليزي ترتون يؤيد ذلك، حيث يقول: "لم تكن ترعى المراعاة إلا إذا كان الوالي شديداً في غيرته الدينية أو يكون قد حدث من جانب العامة سخط أو انفجار على الذميين يحمل المسؤولين على التزام هذه القوانين"[8]، وتبين الأحداث أنه كان لبعض أهل الذمة نفوذاً عند السَّلاجقة وخاصة اليهود، حيث توسط لهم بعض رجال الحكم عند السلطان ملكشاه وإحدى الخواتين في أكثر من مرة لإلغاء هذه المراسيم ونجحوا أكثر من مرة[9].

---

(1) ابن الخطيب: الحافظ أبو بكر أحمد ابن علي المعروف بالخطيب البغدادي، له العديد من المؤلفات التي بلغت حوالي مائة مصنف، وتفقه وغلب عليه الحديث والتاريخ، فكان من أشهر مؤلفاته تاريخ بغداد، توفي في بغداد عام (493هـ/1100م) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/49،93).

(2) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/129).

(3) ديورانت، قصة الحضارة (ج13/131).

(4) التطيلي، رحلة بنيامين (ص66).

(5) الشافعي، نهاية الرتبة (ص106)؛ ابن القيم، أحكام أهل الذمة (ج1/491).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/6)؛ ابن كثير، البداية (ج12/87).

(7) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/30).

(8) ترتون، أهل الذمة (ص135).

(9) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/6،30).

والملاحظ أن بعضاً من المغرضين يحاولون تشويه الإسلام، معتبرين أن إلزام أهل الذمة بلباس معين يدل على اضطهادهم، إلا أن هذا الأمر كان لابد منه للتمييز بين أصحاب الأديان المختلفة، خاصة في ذلك الوقت الذي لم يكن يتوفر فيه بطاقات تثبت شخصية أو جنسية أو دين الشخص، فكانت الملابس هي الوسيلة الوحيدة التي تثبت دين الشخص، كما أن الإسلام ألزم أتباعه بآداب يراعونها عند ارتداء اللباس، بل نهاهم عن التشبه بغير المسلمين في ملبسهم[1]، ويميل ترتون إلى هذا الكلام بقوله: "كان الغرض من القواعد المتعلقة بالملابس سهولة التمييز بين النصارى والعرب وهذا أمر لا يرقى إليه الشك"[2]، موضحاً بعد ذلك أن الحاجة دعت لاتخاذ هذا الإجراء[3].

وبالمجمل فقد تمتع أهل الذمة في الدولة السُّلجوقية بقدر كبير من الحرية والطمأنينة والحياة المستقرة، وأحيوا شعائرهم الدينية بل شاركهم الخلفاء والأمراء في مناسباتهم بعض الأحيان، وكذلك في جنائزهم كما حدث عندما توفيت زوجة ابن علان اليهودي، فخرج في جنازتها كل أهل البصرة ماعدا القاضي [4].

ويبدو أن نفوذهم وقربهم من بعض رجال الحكم، إضافة للحرية التي حازوها، دفعتهم للتجرؤ على تجاوز الحدود، وإظهار ما كان يحظر عليهم، ما دفع الخليفة المقتدي بالله أن يصدر مراسيم رادعة لنقضهم العهود التي أخذت عليهم[5]، وبخاصة اليهود الذين أمر الخليفة المقتدي بهدم ما ارتفع من بنيانهم، وسد أبوابهم المقابلة للمساجد، ومنعوا من رفع أصواتهم بالتوراة وأُلزموا بالغيار على رؤوسهم، إضافة لإجراءات أخرى[6]، هذا التعدي وغيره من التصرفات التي ارتكبها بعض النصارى باستغلال ثروتهم ونفوذهم، وقد تحدث ترتون نفسه عن ذلك[7]، هذه الأحداث تفسر قيام الوزير نظام الملك بنصح السلطان بعدم الاعتماد على أهل الذمة في مراكز الدولة، مبرراً ذلك بقوله: "فليست فيهم حمية على الدين ولا شفقة على المال ولا رحمة بالرعية"[8]، ثم يصف الحال في زمن السابقين كالخلفاء الراشدين وسلاطين السَّلاجقة كطغرلبك وألب أرسلان، وكيف تمتعت الدولة في عهدهم بالقوة والمنعة، مرجعاً ذلك لعدم

---

(1) الخربوطلي، الإسلام وأهل الذمة (ص86).

(2) ترتون، أهل الذمة (ص127).

(3) المرجع السابق، (ص128).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج274/8).

(5) ابن الجوزي، المنتظم (ج239/16).

(6) المصدر السابق، (ج242/16،243).

(7) ترتون، أهل الذمة (ص136).

(8) سياست نامه، (ص202).

سماحهم لأحد من أهل الذمة أو الشيعة وغيرهم من الديانات الأخرى بتولي مناصب عليا ومهمة[1].

ويمكن القول أن أهل الذمة عاشوا فترة من أفضل فترات حياتهم في ظل الدولة السُّلجوقية، حيث أحسنت الدولة معاملتهم، ما حدا ببعض المناطق النصرانية التابعة للإمبراطورية البيزنطية في اَسيا الصغرى أن تفضل حكم السَّلاجقة على الحكومة البيزنطية الظالمة[2]، وما يؤكد شيوع التسامح في الدولة السُّلجوقية مع أهل الذمة، إسلام عدد منهم[3].

ولم يقتصر أهل الذمة في الدولة السُّلجوقية على اليهود والنصارى، بل كان هناك المجوس الذين كانوا يتواجدون بكثرة في العراق وبلاد فارس، واعتبرتهم الدولة العباسية منذ القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي من أهل الذمة، وكذلك السَّلاجقة[4].

---

[1] نظام الملك، سياست نامه (ص203–223).

[2] ترتون، أهل الذمة (ص176،177).

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/480).

[4] المقدسي، أحسن التقاسيم (ص126،421،429).

الفصل الرابع

الحقوق الاقتصادية في الدولة السُّلجوقية

المبحث الأول

الحــق فــي العمــل

يظهر جلياً من خلال تتبع تاريخ الدولة السُّلجوقية، وخاصة الفترة قيد الدراسة والتي هي أقوى و أزهى فترة في تاريخها، يظهر أن الدولة كانت تعيش تطوراً وتقدماً تلو الآخر وعلى شتى الأصعدة، وهذا التقدم والازدهار لم يكن له أن يحدث إلا لجهود الدولة وحرصها على تحقيقه بوسائل عدة، ومن أهمها تشجيع العمل وتوفير كل ما يحتاجه العمال في جميع القطاعات والمجالات، وكذلك إعطاء العمال حقوقهم، فدفعهم إلى الإخلاص في عملهم، ما أدى إلى التقدم السريع في كل مناحي الحياة ومرافق الدولة، كما شهدت الدولة توسعاً تلو الآخر فبلغت أقصى اتساع لها في عهد السلطان ملكشاه، حيث "خطب له على جميع منابر الإسلام سوى بلاد المغرب"[1]، حيث شملت الدولة العديد من الأقاليم والمدن، فلم يكن لأوضاع وأحوال الدولة المترامية الأطراف أن تستتب إلا لوجود جهاز إداري قوي، حيث كان حكام الأقاليم يعينون عدداً كبيراً من الموظفين لمساعدتهم، كما كانت الدواوين من أسس النظام الإداري للدولة، فوجدت العديد من الدواوين، وكان لكل ديوان رئيس يستعين بعدد من الموظفين لإتمام المهام المتعددة المتعلقة بكل ديوان[2]، وكان عدد كبير منهم ممن عملوا في الدول التي سبقت السَّلاجقة كالسامانيين والغُزنويين والبويهيين وغيرهم، وكذلك ان عدد كبير منهم من الشباب الذين كانوا قد عملوا تحت إشراف من هم أسبق وأقدم منهم، فأظهروا نبوغ وكفاءة في هذا المجال[3].

ومن المؤكد أيضاً أن الفتوحات المتتالية التي حققها السَّلاجقة لم تكن لتنجز إلا بجيوش جرارة تعتمد عليها الدولة، فبلغ تعداد الجيش أربعمائة ألف جندي في عهد ملكشاه[4]، ويؤكد الوزير نظام الملك أن هؤلاء الجنود كان لهم "رواتب في الدولة"[5].

وبالمجمل فإن أجهزة الدولة المختلفة التي كانت في الأقاليم المتعددة إضافة لجميع مكونات الجيش كانوا عبارة عن موظفين لدى الدولة التي وفرت لهم بذلك حق العمل، وقد دافع الوزير نظام الملك عن هذا الحق، حينما أقنع السلطان ملكشاه بعدم الانصياع لأحد خواصه في

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5).

[2] حسنين، دولة السَّلاجقة (ص145).

[3] باشا، النظام الإداري (ص200).

[4] سياست نامه، (ص209).

[5] المصدر السابق، (ص209).

أن يُبقي سبعين ألف جندي فقط واسقاط الباقين، ما قد يحرمهم من حقهم في العمل خاصةً وأنهم لا يتقنون شيئاً إلا الحرب[1].

ونتيجة للازدهار العلمي الذي شهدته الدولة السُّلجوقية فقد توفر العمل للعلماء ورجال العلم وطلابه، وأجريت لهم الرواتب، وكان السَّلاجقة أول من جعل رواتب للطلبة[2]، وذلك من خلال عملهم في المدارس النظامية التي انتشرت في كل أقاليم الدولة وبلغت إحدى عشرة مدرسة، وقد أوقفت عليها الدولة الأوقاف العديدة حتى تتوفر الرواتب لرجال العلم وطلابه ولموظفي هذه المدارس[3]، وقد أُلحقت بهذه المدارس دوراً للكتب، عين لكل دار منها خازن يساعده مجموعة من الموظفين[4]، كما أدى ازدهار العلم وانتشاره إلى توفر أعمال ومهن لفئات أخرى في المجتمع مثل النساخون[5].

وساهم اهتمام الدولة في توفير حق الرعاية والعلاج إلى الاهتمام بالمستشفيات فبنيت بيمارستانات جديدة [6] ورمموا أخرى قديمة[7]، وهذا الاهتمام بالبيمارستانات أتاح العمل للعديد من مواطني الدولة وخاصة الأطباء والخُزَّان المسؤولين عن خزائن الأدوية بل زادوا في عددها[8]، كما كان في كل مستشفى جهاز إداري متكامل يشمل صيادلة وأطباء في جميع التخصصات، وإداريين في مناصب متدرجة واختصاصات مختلفة كالمالية ومعدوا الطعام ومساعدو الأطباء، كما عملت فيها عدد من النساء في قسم علاج وتمريض النساء[9]، ولتوفير الإنفاق على هذه المؤسسات الصحية أوقفت عليها الدولة العديد من الإنشاءات والمؤسسات[10].

---

[1] نظام الملك، سياست نامه (ص209).

[2] السبكي، طبقات الشافعية (ج314/4).

[3] ابن الجوزي، المنتظم (ج117/16).

[4] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج314/35).

[5] ابن الجوزي، المنتظم (ج125/17)؛ ابن كثير، البداية (ج366/12).

[6] السبكي، طبقات الشافعية (ج314/4).

[7] ابن الأثير، الكامل (ج215/8).

[8] ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص415)؛ ابن الأثير، الكامل (ج215/8)

[9] ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء (ص350–343)؛ القلقشندي، صبح الأعشى (ج438/5،439).

[10] ابن الأثير، الكامل (ج215/8).

وقد عرف عن السَّلاجقة ولعهم بالعمران والبناء[1]، فاهتموا ببناء المساجد، فهذا السلطان طغرلبك الذي قال عنه الذهبي أنه كان يعمر المساجد[2]، بل كان يقول: "أستحي من الله سبحانه وتعالى أن أبني داراً ولا أبني إلى جانبها مسجداً"[3]، وأشرف السلطان ملكشاه بنفسه على بناء المساجد[4] ومن أشهرها مسجد السلطان في بغداد[5]، وكذلك الوزير نظام الملك الذي أطلق السلطان ملكشاه ومن قبله أبيه ألب أرسلان يده فأقام العديد من الإنشاءات ومنها المساجد[6]، كما أن نظام الملك حرص على تعمير الحرمين الشريفين[7]، وكان الكثير من العامة والأغنياء ما يقومون ببناء المساجد[8]، ورمم السَّلاجقة بعض المساجد التاريخية كالمسجد الأموي في دمشق[9]، وانتشرت في الدولة السُّلجوقية المؤسسات الخيرية، كالأربطة والخانات[10]، وبنيت الأوقاف في كل أرجاء الدولة[11]، كما كان كثير من المحسنين يحرصون على تشييد الأبنية والمؤسسات الخيرية ويوقفونها حسبةً لله تعالى[12]، إضافة لاهتمامهم بترميم العديد من المناطق والمدن التي تضررت لأسباب مختلفة، وكذلك اهتم ولاتهم في الأقاليم بالعمران، كآقسنقر الذي جدد عمارة منارة حلب وأماكن أخرى[13].

ومما لا شك فيه أن هذا الازدهار في العمران يوحي بأن هناك شريحة كبيرة من أفراد المجتمع كانت تعمل في البناء والإنشاءات والإعمار، ولم يقتصر العمل في البناء على

---

[1] حسنين، دولة السَّلاجقة (ص165).

[2] العبر، (ج304/2).

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج66/5).

[4] ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء (ص314).

[5] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5)؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد (ص16).

[6] السبكي، طبقات الشافعية (ج312/4)؛ الحنبلي، شذرات الذهب (ج363/5).

[7] ابن الجوزي، المنتظم (ج306/16).

[8] المصدر السابق، (ج233/16).

[9] الطنطاوي، الجامع الأموي (ص12،55،56).

[10] الخان: المكان الذي يسكنه أو يعمل به التجار، ياقوت، معجم البلدان (ج67/2)

[11] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج304/16).

[12] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج117/31).

[13] ابن العديم، زبدة الحلب (ص222).

المسلمين، بل كان هناك بعض أهل الذمة كابن سمحا اليهودي[1]، الذي أوكل إليه بناء وإعمار بعض الأماكن[2].

وشجع السَّلاجقة الزراعة وعملوا على تنشيطها، بعد أن شهدت تراجعاً في الكثير من المناطق بسبب كثرة الحروب قبل قدومهم[3]، كما أن البويهيين من قبلهم لم يكن لهم سياسة زراعية موحدة وإنما كانت لهم تدابير فردية تعتمد على الحاكم[4] ، وقد كان للوزير نظام الملك الدور الأكبر في تطور الزراعة، فكان "سببا في عمارة البلاد وكثرة الغلات"[5]، وحرصت الدولة على توفير حقوق المزارعين والإحسان إليهم ما شجعهم على التفاني في عملهم فازدهرت الزراعة.

وكان لاتساع الدولة وترامي أطرافها وتنوع أقاليمها المناخية، خاصة في بلاد ما وراء النهر الذي قال عنه الجغرافيون؛ كان من أخصب الأقاليم وأنزهها[6]، ومياهه عذبة وتربته طينية خصبة[7]، ومناطقه بالمجمل معتدلة المناخ[8]، وسائر تلك المناطق تميزت بأشجارها المنيفة، وثمارها الكثيرة ورياضها المتصلة كما لم يتوفر لمناطق وأقاليم أخرى[9]، واستناداً لهذا الوصف عن إقليم ما وراء النهر فقد انتشرت فيه المراعي الغنية بالحشائش التي تتغذى عليها الحيوانات[10]، ومنها المواشي التي استخدمت في حراثة الأرض، وكانوا يتاجرون بها ويحرصون على اقتنائها[11]، كما استخدموا الخيول والثيران في الحراثة إضافة لبعض الآلات الزراعية[12]، وحرصت الدولة على إنشاء القناطر وأعادت حفر الأنهار الخربة[13]، وازدهرت الزراعة في

---

[1] ابن سمحا: أبو سعد بن سمحا اليهودي، سكن بغداد وكان وكيلاً للسلطان ملكشاه والوزير نظام الملك، ابن الأثير، الكامل (ج338/8).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج298/16).

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج286/5).

[4] الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي (ص59).

[5] السبكي، طبقات الشافعية (ج371/4).

[6] الإصطخري، المسالك والممالك (ص288).

[7] القزويني، آثار البلاد (ص557).

[8] الإصطخري، المسالك والممالك (ص303).

[9] المصدر السابق، (ص295).

[10] ابن حوقل، صورة الأرض (ج482/2،490).

[11] الاصطخري، المسالك والممالك (ص305)؛ ابن حوقل، صورة الأرض (ج482/2،490).

[12] ريسلر، الحضارة العربية (ص116).

[13] ابن الجوزي، المنتظم (ج309/16).

العراق أيضاً التي ازدانت بالزروع والنخيل والأشجار[1]، وذلك لوجود رافديها نهري دجلة والفرات، واللذان يعد وجودهما عاملاً حاسماً في تاريخ العراق، ويعتمد عليهما في ري المزروعات[2]، كما اهتموا بتطوير الزراعة ونشرها في بلاد الشام خاصة في عهد قسيم الدولة آقسنقر[3]، إضافة لنظام الإقطاع الحربي[4]، الذي أوجده الوزير نظام الملك وساهم بشكل كبير في ازدهار الزراعة.

كل ماسبق من الحديث عن الزراعة يدل على أنها كانت الحرفة الأولى التي احترفها العامة في الدولة السُّلجوقية، أو على الأقل في معظم المناطق كإقليم ما وراء النهر ومعظم العراق، كما أن ازدهار الزراعة والاهتمام بها نتج عنه تنوع المحاصيل والثمار بشتى أنواعها، ما ترتب عليه توفير المواد الخام للكثير من الصناعات، وفتح مجالات جديدة للكثيرين للعمل في الصناعات المختلفة.

كما أدى انتشار الزراعة إلى وجود فئة من المقتدرين مالياً عملوا في تضمين[5] الأراضي الزراعية، وكان منهم ابن علان اليهودي والعديدين غيره[6]، كما عمل في التضمين الوزير نظام الملك الذي تضمن أصفهان بسبعين ألف دينار[7]، كما عمل العديد من السكان في صيد الأسماك وخاصة في بلاد ما وراء النهر وشجعهم على ذلك تعدد الأنهار وموارد المياه[8].

وأسهم توفر الموارد الأولية في ازدهار العديد من الصناعات، ومنها المنسوجات القطنية، حيث اشتهرت بخارى بزراعة القطن[9]، والمنسوجات الصوفية وذلك نظراً لكثرة وتنوع الحيوانات وخاصة الأغنام[10]، وكذلك المنسوجات الحريرية في سمرقند التي كثرت فيها دودة القز[11]،

---

[1] ياقوت، معجم البلدان (ج272/3).

[2] الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي (ص26).

[3] ابن الأثير، الكامل (ج380/8،379).

[4] الإقطاع الحربي: يقوم هذا النظام على إقطاع الجند أراضي لزراعتها على أن يؤدوا جزء من عائداتها للدولة، انظر: الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص55)؛ المقرِّيزي، المواعظ والإعتبار (ج179/1)، وسيتم تناول الموضوع بالتفصيل في مبحث لاحق.

[5] تضمين الأراضي: هو أن يتضمن الشخص دفع الخراج على جهة معينة بمبلغ يتفق عليه مع ولي الأمر، ويقوم بجمع الخراج كالتزام، قرِّي، إقليم ما وراء النهر (ص150)، نقلاً عن: طرخان، النظم الإقطاعية (ص76).

[6] ابن الجوزي، المنتظم (ج3/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج183،182/8).

[7] ابن الجوزي، المنتظم (ج216/16).

[8] النرشخي، تاريخ بخارى (ص30).

[9] فامبري، تاريخ بخارى (ص25،26).

[10] المقدسي، أحسن التقاسيم (ص325).

[11] فامبري، تاريخ بخارى (ص25).

وازدهرت كذلك صناعة الورق، الذي اشتهرت به سمرقند أيضاً وكان يعرف بالكاغد[1]، ومن سمرقند انتقلت صناعة الورق إلى بلاد العالم الإسلامي مثل الشام، الذي قيل عن ورقها أنه فاق الورق السمرقندي[2]، كما قامت على الزراعة الصناعات الخشبية خاصة في خوارزم التي اشتهرت بصناعة السفن[3].

وانتشرت وراجت العديد من الحرف مثل الحياكة في كرمان التي اشتغل أغلب أهلها بالحياكة، فانتشرت ثيابها في الآفاق[4]، وانتشرت الحرف المختلفة في معظم أقاليم الدولة كبلاد فارس[5] والعراق الذي وصف أهلها بأنهم "أرباب البراعة في كل صناعة"[6]، وكان من المعتاد أن يكون لأصحاب الحرف حوانيت، وكل حانوت يعمل به عدد من العمال حسب طبيعة الحرفة، وامكانيات صاحبها وسعة حانوته[7]، وصيغت الحلي والجواهر التي أدهش بروعتها غوستاف لوبون، فقال مشدوهاً "بلغ إتقانهم لبعضها مبلغاً يصعب الوصول إلى مثله في زماننا"[8] .

وكانت الدولة السُّلجوقية تعطي أصحاب الصناعات والحرف حرية واسعة في ممارسة أعمالهم، ولم تتدخل إلا في بعض الصناعات المحدودة التي يتطلب ممارستها إذن خاص، فقد كانت الدولة السُّلجوقية تجمع بين الاهتمام بالصناعة وتشجيع المصانع والحرفيين في الوقت نفسه، وكانت تعمل على متابعة الصناع والحرفيين وتراقب جودة الإنتاج، فهو حق مكفول مصان للمستهلك في الدولة السُّلجوقية، من أجل ذلك كانت بعض الحرف والصنائع تتطلب الحصول على تصريح من الدولة [9].

وحرص السَّلاجقة على أن يحصل العمال والصناع على أجورهم، كما حدث مع الخياطين الذين خاطوا كسوة مسجد المنصور[10]، وكان لأصحاب كل حرفة عريف أو نقيب يرجعون إليه فيما يَشكُل عليهم، كان هناك نقيب لجميع الصناع يطالب بحقوقهم، كما حدث

---

[1] القزويني، آثار البلاد (ص536).ياقوت، معجم البلدان (ج397/2).

[2] خسرو، سفر نامه (ص48).

[3] ياقوت، معجم البلدان (ج397/2).

[4] المقدسي، أحسن التقاسيم (ص465) القزويني، آثار البلاد (ص233).

[5] القزويني، آثار البلاد (ص233).

[6] المصدر السابق، (ص419).

[7] الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي (ص115،116).

[8] لوبون، حضارة العرب (ص511).

[9] عاشور وزغلول، تاريخ الحضارة (ص317).

[10] ابن الجوزي، المنتظم (ج96/16،97).

عندما اشتكى عريف الصناع من مظالم وقعت عليهم فتمت معاقبة وعزل من تسبب بظلمهم، فأنصفهم الخليفة وأمر بمعاقبة وعزل من تسبب بظلمهم[1].

وأسهم تقدم وانتشار الزراعة والصناعة في إيجاد الكثيرين فرصةً لهم للعمل بالتجارة، فما تنتجه الزراعة من ثمار بشتى أنواعها، وكذلك المصنوعات المختلفة لابد لها من تسويق، فعمل الكثير من العامة في تجارة الأصناف المختلفة من الفاكهة والحلوى والمفروشات[2]، كما راجت تجارة الملابس والمواشي والأدوات المنزلية[3]، وهناك من اتَّجر بالجلود والتوابل والأقمشة[4]، وعمل آخرون بتجارة الذهب والحلي والجواهر[5]، وعمل عدد آخر من الناس بالصيرفة، وقد كانت البصرة أكبر مركز للصيرفة في جميع أرجاء الدولة[6]، ووجدت حرفة البيَّع الذي يقوم بالوساطة بين البائع والمشتري[7]، كما كان هناك نقيباً للتجار، أو ما يعرف برئيس التجار، وقد كان له مكانة عند الولاة والأمراء فكان يزودهم بما يحتاجون من البضائع ويتوسط لديهم لحل مشاكل التجار وخدمتهم[8].

كما أدى اشتهار بعض المناطق وتميز كل منها بمنتج محدد إلى تبادل البضائع بين هذه المناطق، وبالطبع لا يمكن لذلك أن يتم دون توفر وسائل المواصلات اللازمة، ما أوجد فرصة جديدة لفئة من العامة للعمل في المواصلات، مستخدمين الحيوانات المختلفة من بغال وحمير، والتي كانت أحياناً تجر عربات لها عجلات[9]، وأدى كثرة الأنهار وتفرعها، وكذلك الخلجان إلى توفير العمل بالملاحة لنقل البضائع، وأحياناً لنقل الركاب والمسافرين[10]، كما حرصت الدولة على توفير أجرة الملاحين وإعطائهم حقوقهم كاملة[11].

ويؤكد ما سبق ذكره أن الدولة السُّلجوقية وفرت الحق في العمل للعامة بشكل كبير، واجتهدت في ذلك أيما اجتهاد في شتى المجالات والقطاعات، من وظائف وصناعات وحرف وتجارة، ما أدى للتقدم والإزهار في شتى قطاعات ومجالات الحياة.

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/256،257).

(2) ابن الأثير، الكامل (ج8/263)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج32/159).

(3) قزّي، إقليم ما وراء النهر (ص177).

(4) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/219)؛ ابن كثير، البداية (ج12/140).

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج31/255).

(6) ريسلر، الحضارة العربية (ص14).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج32/258).

(8) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/256).

(9) ياقوت، معجم البلدان (ج2/398).

(10) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/48،156).

(11) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/287)؛ اليافعي، مرآة الجنان (ج3/144).

المبحث الثاني

الحق في الملكية العامة والخاصة

تدل الأخبار والآثار الواردة عن السَّلاجقة على اهتمامهم وحفاظهم على حق الملكية الخاصة والعامة، وهذا ليس غريباً على السَّلاجقة الذين عرف عنهم حرصهم على تطبيق تعاليم وأوامر الدين، وكان لتقريبهم للعلماء الذين تزينت مجالسهم بهم، الدور الأكبر في اهتمامهم بمراعاة أحكام الشرع، فقاموا بدورهم في توجيه السَّلاجقة وتصويب أعمالهم، كما كان لهؤلاء العلماء العديد من المؤلفات التي تضمنت وأبرزت ضرورة الحفاظ على الملكية، ومن ذلك ما قاله الجويني إمام الحرمين: "فالقاعدة المعتبرة أن الملاك مختصون بأملاكهم لا يزاحم أحداً مالكاً في ملكه من غير حق مستحق"[1]، وهذا أبو إسحاق الشيرازي الذي رفض التدريس في نظامية بغداد في بداية تأسيسها لأنه سمع أن أرضها مغصوبة، ولم يقبل بالتدريس بها إلا بعد أن تبين له عكس ذلك[2]، وقد أكدت بعض الروايات الواردة في الصفحات السابقة من هذا البحث حرص السَّلاجقة على صيانة حق الملكية، ومنها ما قيل عن تعديات جنود طغرلبك في بعض المناطق، إلا أن طغرلبك دحض ونفى هذه الاتهامات[3]، كما أن ألب أرسلان الذي أكد أكثر من مصدر أنه طوال فترة حكمه لم يصادر أحداً من الرعية، أو حتى من القادة ورجال الدولة[4]، على أنه قد اختُلف في أنه صادر الوزير عميد الملك الكندري أم لم يصادره[5]، كما أن ألب أرسلان لم يكن يسمح لجنوده بالتعدي على أملاك العامة صغيرة أو كبيرة، فقد عاقب أحد جنوده بالصلب لأنه سلب إزاراً من أحد الباعة حتى يكون عبرةً لغيره[6]، ولم يختلف السلطان ملكشاه عن سلفيه، بل سار على نهجهما، ومن ذلك ما يروى عن أحد الفلاحين الذي غصب منه بعض الجنود شيئاً من ثماره وأخذوها للحاجب، وأعاد السلطان الحق للفلاح، وعرض عليه أن يأخذ الحاجب مملوكاً

---

[1] غياث الأمم، (ص494).

[2] ابن الجوزي، المنتظم (ج 102/16، 117)؛ ابن الأثير، الكامل (ج212/8).

[3] ابن الأثير، الكامل (ج165/8، 166).

[4] ابن الأثير، الكامل (ج232/8)؛ ابن كثير، البداية (ج130/12).

[5] ابن الجوزي، المنتظم (ج93،92/16)؛ ابن الأثير، الكامل(ج188/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج425/30).

[6] انظر: ابن الأثير، الكامل (ج233/8).

عنده بسبب تجاوزه في هذه الفعلة[1]، وقال ابن العديم: "حتى أن أحداً لا يقول إن أحداً من ذلك العالم العظيم من عسكره وحرزه أربعمائة ألف أخذ لأحد من الرعايا قسراً وظلماً ما يساوي درهماً واحداً"[2]، وقيل أن أحد خواصه سلب دجاجتين فعلم السلطان ملكشاه بأمره فأمره بإعادتهما[3].

كما أعاد السلطان ملكشاه بناء مساكن العامة التي تهدمت نتيجة الزلزال الذي وقع في أنطاكية عام (484هـ/1091م) وأمر بعمارتها[4]، كما أن أهل سمرقند قد استغاثوا به؛ لأن أميرهم كان يكثر مصادرتهم، فقصدها السلطان حتى نجح في إقصائه بمساعدة أهلها الذين أرادوا الخلاص مما وقع عليهم من الظلم[5].

وعندما كان يقوم السَّلاجقة ببعض الإنشاءات والبنايات التي لا يمكن إتمامها إلا بنقض أو أخذ شيء من عقارات وممتلكات أحد من العامة كانوا يشترونها منهم، رغم ما يملكون من قوة بإمكانهم استغلالها لمصادرة هذه العقارات، ومن ذلك ما حدث في عهد السلطان طغرلبك عندما تم بناء قبة على قبر الإمام أبي حنيفة النعمان، حيث ابتاعوا دوراً بجوارها[6]، وكذلك في عهد ملكشاه عندما تقدم السلطان ببناء المسجد والسوق، فابتاع القائمون على البناء دوراً في المكان، واستأجر الوزير نظام الملك بستاناً بماله الخاص لإتمام المشروع[7] .

هذه السياسة التي اتبعها السَّلاجقة انعكست إيجاباً على رجال دولتهم وولاتهم في الأقاليم، حيث كانوا ينتقون ويختارون الأكفاء منهم لإدارة هذه الولايات، ثم يضعونهم تحت المراقبة وطائلة المحاسبة، وقد كان الوزير نظام الملك قد أوصى بضرورة متابعة العمال وتقصي أحوالهم حتى لا يعتدوا على ممتلكات وأموال الرعية حيث يقول: "وإن كان غصب الناس شيئاً دون حق يجب استرداده منه ورده إلى من غصبه منهم ثم مصادرة ما يتبقى لديه من مال وتحويله إلى الخزينة وعزله بعد ذلك على ألا يسند إليه أي عمل البتة ليكون عبرةً للآخرين"[8].

---

(1) الحسيني، أخبار الدولة السُّلجوقية (ص73،74)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج286/5)؛ ابن كثير، البداية (ج75/12).

(2) ابن العديم، زبدة الحلب (ص221).

(3) المصدر السابق، (ص221).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج351/8).

(5) المصدر السابق، (ج324/8، 325).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج4/16).

(7) المصدر السابق، (ج298/16).

(8) سياست نامه، (ص58).

ومن أشهر الولاة الذين ساروا على نهج سلاطينهم وراعوا أملاك الرعية، قسيم الدولة اَقسنقر صاحب حلب الذي كان "حسن السيرة"[1]، وقال عنه ابن العديم: "فأحسن قسيم الدولة في حلب السيرة وأجمل السياسة وأفنى قطاع الطرق وتتبع الذعار في كل موضع فاستأصل شأفتهم"[2]، كما أن قسيم الدولة استأصل أرباب الفساد، حتى نودي في قرى حلب وضياعها ألا يغلق أحدٌ بابه، وأن يتركوا اَلات الزراعة في مكانها في الليل والنهار، حتى أنه أرسل الصيادين للقضاء على الذئاب التي كانت تؤذي الناس وحيواناتهم فأفنوها[3]، ولم يكتف اَقسنقر بذلك فكتب إلى عمال الأطراف الخاضعين له أن يحذوا حذوه وتابع ذلك بنفسه[4]، وكذلك أحمد بن مروان بن نصر الكردي[5]، الذي كان يتولى بعض المناطق في عهد طغرلبك واستمر في حكمها اثنتين وخمسين سنة لم يصادر خلالها إلا رجلاً واحداً[6]، وكذلك سعد الدولة كوهرائين[7] الذي حكم بعض المناطق وتولى مناصب مختلفة ولم يصادر أحداً من أهل ولايته[8].

إلا أن السَّلاجقة قاموا بمصادرة أملاك وإقطاعات لأعدائهم أو المتجاوزين، كما حدث من مصادرة إقطاعات البويهيين وعساكرهم[9]، وكذلك تم مصادرة أموال وممتلكات كوهر خاتون عمة السلطان ملكشاه التي حاولت إشعال فتنة والقيام بثورة داخلية، كما صودرت إقطاعات لأحد الأمراء لأخذه مالاً من غير حق من بعض الفلاحين[10].

وأقطع السَّلاجقة أمراءهم وقادتهم ورجال دولتهم إقطاعات من مدن وقرى وأراضٍ ما عزَّز من الملكية الخاصة، وبرهن على حرص الدولة على توفير هذه الملكيات، حيث أقطع السلطان

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج316/8).

(2) ابن العديم، زبدة الحلب (ص222).

(3) المصدر السابق، (ص222).

(4) طقُّوش، السَّلاجقة في بلاد الشام (ص147).

(5) الكردي: يلقب بنصر الدولة، وورث ملك أحد اخوته بعد مقتله وكان عالي الهمة وحسن السياسة، وبلغ من السعادة والنعيم الكثير، ومات عام (453 هـ/1061م)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج177/1،178).

(6) ابن كثير، البداية (ج107/12)؛ اليافعي، مرآة الجنان (ج57/3).

(7) سعد الدولة: كان خادماً للملك أبي كاليجار البويهي وسجن في عهد طغرلبك، ثم أطلقه ألب أرسلان وأحسن خدمته وفداه بنفسه، وكان محتشماً حليماً كثير العبادة، انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج23/34).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج435/8).

(9) المصدر السابق، (ج128/8).

(10) المصدر نفسه، (ج361/8).

طغرلبك بعض أمرائه عدة مناطق، ومنهم الأمير أبو علي بن أبي كاليجار[1]، وغيره من الأمراء[2].

ومنح السلطان ألب أرسلان أحد قادته إقطاعاً مكافأةً له على فدائيته وخدمته له[3]، كما أقطع مسلم بن قريش مناطق عدة في العراق[4]، وكان السلطان ألب أرسلان قد وهب عدداً من إخوته وبعض كبار القادة إقطاعاتٍ عدة في إقليم ما وراء النهر ومنطقة خراسان، وذلك عقب عهده بالبيعة لابنه ملكشاه، هادفاً من هذا الإجراء فيما يبدو استرضاءهم ليوافقوا على أن يكون ملكشاه ولياً للعهد وذلك عام (458هـ/1066م)[5]، وبعد ذلك قام ملكشاه بإقطاع العديد من القادة والأمراء إقطاعات كثيرة[6]، ومنهم الوزير نظام الملك الذي أقطعه طوس مسقط رأسه[7]، وذلك زيادة على ما كان للوزير من إقطاعات، وقد منحه ملكشاه هذا الإقطاع لدوره في تنظيم العساكر والسيطرة عليهم[8]، وكان ملكشاه في وقت سابق قد أقطع عدداً من العرب والأكراد إقطاعات كثيرة لدورهم في القضاء على ثورة عمه قاروت[9] وذلك عام (465هـ/1072م)، ومن كبار رجال الدولة الذين منحهم ملكشاه إقطاعات أخيه تُتُش، حيث أقطعه الشام وما يفتحه من مناطق[10]، كما أقطع قسيم الدولة آقسنقر حلب[11].

وعرف السَّلاجقة نظام الإقطاع[12]، والذي يعود الفضل في إقراره والعمل به للوزير نظام الملك، حيث يقول الحسيني: "وهو أول من أقطع الأتراك"[13]، وأيد المقريزي ذلك بقوله: "وأول من عرف أنه فرق الإقطاعات على الجند نظام الملك"[14]، إلا أن الثابت أن نظام

---

(1) ابن أبي كاليجار: هو أبو علي بن أبي كاليجار البويهي، عمل لدى السلطان طغرلبك وكان له مكانة عنده وولاه وأقطعه عدة مناطق، ابن الأثير، الكامل (ج8/133،167).

(2) ابن الأثير، الكامل (ج8/435).

(3) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/39)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/313)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج30/291).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج8/207).

(5) المصدر السابق، (ج8/206).

(6) المصدر نفسه، (ج8/234).

(7) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/146)؛ ابن الأثير، الكامل (ج8/237).

(8) ابن الأثير، الكامل (ج8/236).

(9) المصدر السابق، (ج8/236).

(10) ابن الأثير، الكامل (ج8/269)؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج1/367).

(11) ابن الأثير، الكامل (ج8/291).

(12) عن نظام الإقطاع وأحكامه انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية (ص285–296).

(13) أخبار الدولة السُّلجوقية (ص68).

(14) المواعظ والاعتبار، (ج1/179).

الإقطاع الذي طبقه السَّلاجقة كان موجوداً من قبلهم، وخاصة في الدولة البويهية[1]، إلا أن الهدف الذي وضعه نظام الملك من تطبيق هذا النظام يختلف عما كان لدى البويهيين، حيث أن ما ورد عن الإقطاع عند البويهيين كان الهدف منه تغطية نفقات ورواتب الجند التي لم تستطع الدولة توفيرها، فأقطعوهم أراضٍ بدلاً منها، ما نتج عن ذلك العسف والظلم[2]، إلا أن الإقطاع الذي أقره نظام الملك يهدف لإعمار البلاد واستغلال أراضيها "وكانت العادة جارية بجباية الأموال من البلاد وصرفها على الأجناد إقطاعاً وجعلها لهم حاصلاً و ارتفاعاً، وتوفرت دواعيهم على عماراتها وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من حليتها"[3]، ويؤكد المقريزي ذلك ويقول: "ذلك أن مملكته اتسعت فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل على قدر إقطاعه لأنه رأى أن تسليم الأراضي إلى المقطعين وعمارتها لاعتناء مقطعيها بأمرها"[4]، وقد وضع نظام الملك ضوابط لتنفيذ هذا النظام، وأوصى أصحاب الإقطاعات بالإحسان إلى الرعية بقوله: "ليعلم المستقطعون ألا شأن لهم على الرعايا سوى تحصيل الأموال المستحقة عليهم بالحسنى على أن يكونوا بعد ذلك اَمنين على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وضياعهم وما يملكون دون أن يكون لأصحاب الإقطاعات عليهم من سبيل"[5]، ثم يقرر نظام الملك أن حقيقة ما يملكه أصحاب الإقطاع ملك للسلطان، وعليهم أن يعاملوا الناس برفق وإحسان لينجوا من عقاب السلطان[6]، ثم يوصي السلطان أن يطلق أيدي أصحاب الإقطاع في إقطاعهم بنظام محدد[7]، وقد حقق هذا النظام أهدافه وانعكس بالإيجاب على الدولة وكان سبباً في "عمارة البلاد وكثرة الغلات وتناقلته الملوك بعده"[8].

كما اهتم السَّلاجقة بالأملاك العامة فحافظوا عليها، وعملوا على حمايتها، مسترشدين بوصايا وتوجيهات علماء عصرهم الذين وضعوا مؤلفات توضح مهام السلطان وواجباته، مذكرينهم بالخلفاء والحكام والسلاطين من قبلهم[9]، فهذا طغرلبك يستجيب لتوصيات وأوامر الخليفة القائم بأمر الله، الذي أوصاه بوصايا عدة، منها "واجتهد في عمارة البلاد ومصالح

---

[1] ماسكويه، تجارب الأمم (ج229/5).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج163/7).

[3] الأصفهاني، تاريخ دولة اَل سُلجوق (ص55).

[4] المواعظ والاعتبار، (ج179/1).

[5] نظام الملك، سياست نامه (ص67).

[6] المصدر السابق، (ص67).

[7] المصدر نفسه، (ص139).

[8] السبكي، طبقات الشافعية (ج317/4)؛ المقرِيزي، المواعظ والاعتبار (ج179/1).

[9] الغزالي، التبر المسبوك (ج43/1-55)؛ الطرطوشي، سراج الملوك (ص122-126).

العباد"[1]، فاستجاب له وعمَّر الري[2]، والكرخ [3] فزادت فيها العمارات[4]، وكان قد عرف عنه ولعه ببناء المساجد[5]، وفي عهد ألب أرسلان تم بناء قبة ومشهد أبي حنيفة النعمان ببغداد[6]، إضافة لما ذكر عنه من أنه أعطى الإشارة لوزيره نظام الملك لبناء المدارس النظامية[7]، وقد أكمل ملكشاه المسيرة فوصف بأنه "مغرماً بالعمائر، فحفر كثيراً من الأنهار وعمَّر الكثير من البلدان، وأنشأ في المفاوز رباطات وقناطر وهو الذي عمَّر جامع السلطان ببغداد"[8]، وبنى في طريق الحج منارة من حوافر ما صاد من الوحوش، وتعرف هذه المنارة بمنارة القرون وقد بناها السلطان ملكشاه عام (480هـ/1087م)[9].

وسار كبار رجال الدولة من وزراء وولاة وغيرهم على نهج سلاطينهم، فهذا الوزير نظام الملك قد بنى المدارس النظامية، وأوقف عليها العديد من الأوقاف، وأنفق النفقات الطائلة[10]، ولم يكتف بذلك، بل ابتنى بيمارستاناً في نيسابور[11]، وكان نظام الملك قد أوصى السلاطين والأمراء بالاهتمام بالعمائر والمنشئات قائلاً: أن عليهم "إقامة الأسوار وتشييد المدن الجديدة وتأسيس الأبنية الشامخة والمجالس البديعة وإقامة الربط على الطرق الرئيسة وبناء المدارس لطلاب العلم"[12]، فاستجاب له السلاطين والولاة فاهتموا بالمرافق العامة والمؤسسات الخيرية بمختلف أشكالها، وأوقفوا عليها الأوقاف العديدة، ففي حلب جدد أميرها قسيم الدولة اَقسنقر منارتها عام (469هـ/1076م)[13].

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم (ج2/16)؛ ابن كثير، البداية (ج101/12).

[2] ابن الجوزي، (ج331/15)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج10/30).

[3] الكرخ: محلة تابعة لبغداد بناها الخليفه أبو جعفر المنصور، وجميع سكانها من الشيعة الإمامية، ياقوت، معجم البلدان (ج448/4،449).

[4] ابن الجوزي، المنتظم (ج62/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج170/8).

[5] ابن خلكان، وفيات الاعيان (ج68/5).

[6] ابن الجوزي، المنتظم (ج100/16)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج295/30).

[7] السبكي، طبقات الشافعية (ج4/ 317).

[8] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5).

[9] المصدر السابق، (ج285/5).

[10] ابن الجوزي، المنتظم (ج117/16)؛ الطرطوشي، سراج الملوك (ص128).

[11] عيسى، تاريخ البيمارستانات (ص268).

[12] نظام الملك، سياست نامه (ص46).

[13] ابن العديم، زبدة الحلب (ص222)؛ ابن العديم، بغية الطلب (ج1955/3).

وكما أن أتسز الخوارزمي[1] الذي بدأ بناء قلعة دمشق عام (469 هـ/1076م) وأتم بنائها من بعده تاج الدولة تُتُش[2]، وكذلك والي ميافارقين الذي أحسن عمارتها[3]، وتنافس أهل الخير والأغنياء وكبار رجال الدولة في بناء الرباطات والمساجد والمؤسسات الخيرية[4].

وكل ما سبق يدلل بشكل واضح أن الدولة السُّلجوقية حافظت على حقوق الملكية الخاصة والعامة، فرعت أملاك الرعايا، وازدهرت وتنوعت الأملاك العامة خاصة في الفترة قيد الدراسة.

---

[1] أتسز: ابن أوق الخوارزمي، تولى دمشق بعد ان حاول فتحها عدة مرات وحاول السيطرة على مصر وفشل في ذلك وقتله تاجر الدولة تُتُش الذي كان أتسز قد استنجد به، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج505/13).

[2] ابن كثير، البداية (ج140/12).

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج79/32).

[4] ابن الجوزي، المنتظم (ج135/16، 224،225)؛ ابن الأثير، الكامل (ج227/8).

المبحث الثالث

الحق في العدل الضريبي

سبق المسلمون الأمم والحضارات الأخرى، حتى التي قامت قبلهم بوضع نظام اقتصادي دقيق، ينظم الموارد والمصارف المالية الخاصة بالدولة[1]، وذلك وفق النظام الذي أوجدته الشريعة الإسلامية، والذي ينطلق من مبدأ يقول: بأن "ما بيد البشر من مال على اختلاف أنواعه وأشكاله ومقاديره، وما ينتجه هذا المال من أموال إنما هي جميعا مال الله لا مالهم وملكه لا ملكهم أقامهم عليه واستخلفهم فيه"[2]، فأدى ذلك لصيانة التوازن الإنساني وحقق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم والضوابط الشرعية التي منعت الغش والاحتكار والربا، ودعت إلى صيانة تلك المعاملات بالصدق والأمانة والوفاء في الكيل والميزان، وأوجبت الزكاة والبذل ودعت للتكافل وإشاعة الحب والخير بين الناس[3].

وكما عرف عن سلاطين السَّلاجقة العظام حرصهم الكبير على الالتزام بالضوابط الشرعية ومراعاة العدل، فانعكس ذلك على ما فرضوه من ضرائب على الرعية، فالصفحات السابقة من هذا البحث ضمت بين طياتها العديد من مناقبهم التي تدل على بالغ ورعهم، وكذلك معظم رجال دولتهم من وزراء وولاة، وربما ساهمت بذلك النهضة العلمية التي شهدتها دولتهم، وتقريبهم لأهل العلم، ومنهم الفقهاء الذين تعددت مؤلفاتهم التي توجه وتنصح السلاطين بالعدل والرفق بالرعية، فهذا صاحب روضة القضاة يوضح ما يحق للسلطان أو الإمام جبايته قائلاً: "ليس للإمام أن يجبي ما لا يستحقه"[4]، وفي موضع آخر يصف الإمام الفاسق بقوله: "وأن يجبي مالا يستحقه من المال ويصرفه إلى مالا يستحقه"[5]، وكذلك صاحب سراج الملوك الذي يوضح ما يجب أن يكون عليه السلطان بقوله: "ويا أيها الملك مُر جباة الأموال بالرفق ومجانبة الخرق"[6]، ويظهر جلياً استجابة الدولة متمثلة بسلاطينها بهذه التوجيهات وحرصهم على العدل والرفق بالرعية، بعدما عانى السَّلاجقة أنفسهم قبل علو شأنهم وتأسيس دولتهم، من استغلال وتسلط كثير من الحكام والولاة مستغلين ضعف الخلفاء، ففرضوا عليهم ضرائب جديدة[7]،

---

(1) السرجاني، ماذا قدم المسلمون للعالم (ج494/2).

(2) عودة، المال والحكم (ص44).

(3) الكرد، حقوق الإنسان في دولة الماليك (ص69).

(4) السمناني، روضة القضاة (ج30/1).

(5) المصدر السابق، (ج62/1).

(6) الطرطوشي، (ص123).

(7) أنظر: ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية (ص245-247)؛ الداوادراي، كنز الدرر (ج265/5).

واستبداد أصحاب الإقطاع، ولم يبال هؤلاء الحكام بمخالفة ما يفرضونه للشرع، كذلك كان هناك تعسف في الجباية ما زاد من شكاوي العامة وذلك في ظل غياب الرقابة المركزية[1].

وما أن استقر السَّلاجقة في الحكم، حتى أخذت الأمور تستقر شيئاً فشيئاً، فاجتهدوا في إشاعة العدل والتخفيف عن العامة، فهذا أول سلاطينهم العظام طغرلبك الذي أصدر أمراً بعد دخوله بغداد عام (455هـ/1063م) بإلغاء ما كان قد فرضه الأمراء من قبله من الضرائب[2]، وكان طغرلبك قد أوصى أمراءه في بداية حكمه بعدم مطالبة الناس بشيء من الضرائب والمكوس، كما حدث في أصفهان ما ساهم في تحسن الأوضاع ورخص الأسعار بعد أن كانت تعاني من قحط و غلاء الأسعار[3]، وفي عهد ألب أرسلان حيث شهدت الدولة توسعاً واستقراراً، فقنع بالخراج الأصلي ليؤخذ مرتين في العام من الرعايا رفقاً بهم[4].

وقد كان للوزير نظام الملك دور كبير في إسقاط المكوس والضرائب[5]، وقد انعكست هذه السياسة على الولاة والأمراء في شتى أقاليم الدولة، كحاكم نيسابور الذي أسقط الكثير من المكوس[6]، حتى أن أحد أبناء ألب أرسلان قصد بلخ ليخلص أهلها من حاكمها الذي أرهقهم وخاصة التجار بالضرائب، وسلب الكثير من أموالهم[7].

وفي عهد السلطان ملكشاه، كان من أبرز ما ميز فترة حكمه، إلغائه المتكرر للمكوس والضرائب، وهو ما ذكره وأكده العديد من المؤرخين[8]، بل إن أحد المؤرخين يقول: أنه أمر "بإبطال أخذ المكوس من سائر التجار عن جميع البضائع في العراق وخراسان وحظر تناول شيء منها في بلد من البلاد الجارية في مملكته"[9].

ويروى أن أحد عمال الاستيفاء قال للسلطان ملكشاه بعد أن أمر بإسقاط المكوس: "يا سلطان العالم قد أسقط من خزائن أموالك ستمائة ألف ونيفاً فيما هذا سبيله، فقال: المال مال الله والعبيد عبيده، والبلاد بلاده، وإنما يبقى في ذلك، فمتى راجعني أحدٌ في ذلك تقدمت بضرب

---

(1) انظر: الدوري، النظم الإسلامية (ص157،158).

(2) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص25)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج281/30).

(3) خسرو، سفر نامه (ص154).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج232/8).

(5) ابن الأثير، الكامل (ج358/8)؛ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر (ج202/2)؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (ج15/5).

(6) ابن كثير، البداية (ج126/12).

(7) ابن الأثير، الكامل (ج234/8،235).

(8) ابن الجوزي، المنتظم (ج309/16،311)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5)؛ ابن الأثير، الكامل (ج361/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج33/32؛ج163/33)؛ ابن كثير، البداية (ج175/12).

(9) ابن القلانسي، تاريخ دمشق (ص194).

عنقه"[1]، بل يروى أن ملكشاه أسقط المكوس عن كل المناطق الداخلة في حدود دولته حتى أنه "لم يبق من يستخرج مكساً في مملكته"[2]، وأكد ذلك السمناني الذي عايش وعاصر تلك الفترة، فقال: "أنه أسقط الجباية عن كل المؤمنين من العراق إلى جيحون من جميع الأعمال وعفى سبيلها ونادى بإسقاطها واشترك العام والخاص بالنفع بها"[3].

وكما سار الولاة وأمراء الأقاليم سيرة سلاطينهم في التخفيف عن الرعية، فهذا أتسز الخوارزمي قد رفع الخراج عن أهل دمشق عام (469هـ/1076م) وفاءً لهم بعد أن عاد من حصار مصر ووجد أن أهل دمشق صانوا جنوده وأهله وأمواله[4]، إضافة إلى الإصلاحات الكبيرة التي قام بها قسيم الدولة اَقسنقر في حلب والمناطق التابعة له، ما حدا بالتجار للقدوم إليها من كل مكان لينعموا بالأمن الذي ساد بتلك البلاد على أنفسهم وأموالهم نتيجة الرفق الذي ميز سياسته العامة في الحكم[5].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوزير نظام الملك كعادته كان له دور كبير في توجيه السلطان وسياسة الدولة العامة في التخفيف عن الناس ورفع ما يثقل كاهلهم، ويبدو ذلك واضحاً في أكثر من موضع في كتابه الشهير سياست نامه، حيث يوصي العمال وخاصة عمال الخراج بحسن معاملة الناس وألا يأخذوا منهم إلا ما يترتب عليهم دون زيادة، وأن يطلبوه منهم برفق بعد جني المحاصيل والثمار[6]، ثم يوصيهم في موضع اَخر قائلاً: "وعلى هؤلاء ألا يشغلوا أنفسهم بجمع المال لفائدتهم الشخصية وكفافهم فيكونوا عبئاً على الرعية يرهقها من جديد"[7]، ثم يتحدث عن سلاطين السَّلاجقة الأوائل كطغرلبك وألب أرسلان، كيف كانوا حريصين على أن يتولى المراكز الحساسة في الدولة، وخاصة التي لها علاقة بالاحتكاك والتعامل مع الرعية، أشخاص أمناء ومتقين يتمتعون بسمعة حسنة، حتى أن بعضهم لشدة ورعه كان يرفض المسؤولية، ثم يوصي السلطان ملكشاه بالسير على نهج أسلافه في دقة اختيار من يتولون المسؤولية وضرورة تمتعهم بتلك الصفات[8].

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم (ج311/16)؛ ابن كثير، البداية (ج176/12).

[2] ابن العديم، زبدة الحلب (ص221).

[3] روضة القضاة، (ج1520/4).

[4] ابن الأثير، الكامل (ج260/8).

[5] ابن العديم، زبدة الحلب (ص222).

[6] نظام الملك، سياست نامه (ص58،67).

[7] المصدر السابق، (ص99).

[8] المصدر نفسه، (ص202).

وما يؤكد ويصدق ما قاله نظام الملك أن من أبرز من تولى أمر ديوان الاستيفاء أبو سعد خوارزمي، الذي قال عنه الأصفهاني: "صاحب الرأي والتدبير والجاه والمال والدهاء في الفضل والعطاء"[1]، وقد كان حنفياً كما قام بعدة إنشاءات وأعمال عظيمة[2]، وما يبرهن على ورعه أنه بذل للسلطان ملكشاه مائة ألف دينار مقابل إعفائه من تولي ديوان الاستيفاء[3].

ووصف الأصفهاني لأبي سعد ومن خلفوه في ديوان الاستيفاء، كأبي الفضل البراوستاني[4] الذي قال عنه: "ولم يكن لأحد من السلاطين مستوفٍ كأبي الفضل في الضبط والتحفظ والذكر والتيقظ وحفظ القوانين وتدبير الدواوين، وكان أيضاً ملجأً لفضلاء الزمان وموسعاً عليهم بالإحسان"[5].

كان لهذه السياسة التي اتبعها سلاطين السَّلاجقة أكبر الأثر في تشجيع التجارة والصناعات المختلفة ما انعكس إيجاباً على الدولة، فانتعشت اقتصادياً، وبالتالي ساهم ذلك في تغطية نفقات الدولة الكثيرة وخاصة الجانب العسكري والفتوحات، وتركت هذه السياسة كذلك أثراً طيباً في نفوس الرعية ما دفعهم للالتفاف حول الدولة.

---

[1] تاريخ دولة آل سُلجوق، (ص56).

[2] ابن الأثير، الكامل (ج8/459)؛ أبو المحاسن، النجوم الزاهرة (ج5/167).

[3] ابن الأثير، الكامل (ج8/459).

[4] البراوستاني: أبو الفضل أسعد بن محمد بن موسى، لقب بالأعز الكامل وألقاباً أخرى، وكان نائباً لرئيس الديوان ثم صار أستاذاً، الأصفهاني، تاريخ دولة آل سُلجوق (ص57).

[5] تاريخ دولة آل سُلجوق، (ص57).

المبحث الرابع

الحق في تنظيم الأسواق وتعبيد الطرق وتأمينها

الحق في تنظيم الأسواق و مراقبتها:

ساهم اتساع الدولة السُّلجوقية في ازدهار الزراعة والصناعة وانتشارهما، نظراً لتوفر الموارد الطبيعية المتعددة اللازمة لذلك، وبالتالي كان لابد من وجود الأسواق لتسويق وتصريف الثمار والمصنوعات المتنوعة، ولذا اهتم السَّلاجقة بتوفير كل ما يلزم لنجاح التجارة وأهمها الأسواق، فبنوا الأسواق وعمروها، فهذا السلطان طغرلبك يأمر عميد بغداد ببناء سوق الكرخ، فتم بناؤه حتى عاد السوق كما كان[1]، و كذلك في عهد السلطان ملكشاه الذي قام بعدة إنشاءات في بغداد ومنها بناء السوق[2]، كما بنيت ورممت أسواق في مدن أخرى[3]، وقد أقيمت أسواقاً حول بعض المدارس النظامية وأوقفوها عليها، كنظامية بغداد[4]، ووجد في ظل الدولة السُّلجوقية أسواقاً متخصصة؛ بحيث يكون لأصحاب كل مهنة أو حرفة سوق خاص بها كسوق الصيرفة[5]، وسوق لبيع الحبوب والبذور[6]، وسوق التبن[7]، وسوق للصاغة الذين يبيعون الحلي والمجوهرات بأنواعها وأشكالها المختلفة[8]، وكذلك لحرف ومهن أخرى عديدة[9]، واهتموا بإبعاد أصحاب المهن والحرف التي قد تؤثر على أصحاب الحرف والمهن الأخرى بالضرر، كبعض المهن التي يستخدم أصحابها النار، فقد كانوا يؤثرون سلباً على العطارين ومحلات الأقمشة[10]، فأبعدوا محالهم عنهم.

وكانت الأسواق منظمة وتحتوي على خاناتٍ للتجار وأزقةٍ للمشاة ومرافق أخرى لخدمة التجار والعامة الذين يترددون على الأسواق[11]، كما نظمت الأسواق فكان هناك أماكن لمحلات

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم (ج62/16).

(2) ابن الجوزي، المنتظم (ج309/16)؛ ابن كثير، البداية (ج175/12).

(3) ابن الجوزي، المنتظم (ج299/16).

(4) ابن الأثير، الكامل (ج265،261/8).

(5) ابن الجوزي، المنتظم (ج270/16).

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج184/34).

(7) ابن كثير، البداية (ج140/12).

(8) ابن الجوزي، المنتظم (ج299/16).

(9) ابن الجوزي، المنتظم (ج298/16)؛ ابن الأثير، الكامل (ج365/8)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج27/33).

(10) الشافعي، نهاية الرتبة الظريفة (ص12،11).

(11) ابن الجوزي، المنتظم (ج168/16).

الباعة ولمخازنهم وشملت كذلك أزقة للمشاة والعامة[1]، وأقرب وصف لما كان عليه السوق في الدولة السُّلجوقية ورد في كتاب نهاية الرتبة الظريفة، وما جاء فيه "ينبغي أن تكون الأسواق في الارتفاع والاتساع على ما وضعته الروم قديماً، ويكون جانبي السوق إفريزان يمشي عليهما الناس في زمن الشتاء، فإذا لم يكن السوق مبلطاً لا يجوز لأحد من السوقة إخراج مسطبة دكانه عن سمت أركان الفائق إلى الممر الأصلي لأنه عدوان على المارة يجب على المحتسب إزالته والمنع من فعله، لما في ذلك لحوق الضرر بالناس"[2]، على أنه قد يؤخذ بأن مؤلف هذا الكتاب توفي عام (590 هـ/1194م) أي في الفترة اللاحقة بالفترة قيد الدراسة، إلا أنه لم يكن بعيداً عنها وكانت الدولة السُّلجوقية ما زالت قائمة، إضافة لما اتضح في صفحات سابقة بأن هذه الفترة قيد الدراسة هي العصر الذهبي للدولة السُّلجوقية، بدليل بدء ضعف السَّلاجقة وتشتت شملهم عقب وفاة السطان ملكشاه عام (485هـ/1092م)، ومن قبله الوزير نظام الملك تاركين آثاراً ونماذجاً احتذى بها من جاء بعدهم من السَّلاجقة وحتى بعض الدول والممالك الأخرى.

وحرص السَّلاجقة على مراقبة الأسواق ومتابعتها فراقبوا التجار في جميع الحرف، فهذا الوزير نظام الملك حين يتحدث عن المحتسبين ودورهم، فيجعل أولها وأهمها الأسواق ومراقبتها فيقول: "وكذلك ينبغي تعيين محتسب في كل مدينة مهمته مراقبة الأوزان والأسعار ومعرفة المبيعات والمشتريات للسير بموجبها والتقيد بها ومراقبة البضائع التي يؤتى بها من الأطراف لتباع في الاسواق من أن يغشوها أو يقسطوا فيها وليأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر"[3]، ثم يحذر نظام الملك من مغبة عدم الاهتمام لهذا الأمر قائلاً: "وإلا فسيضيق على الفقراء ويشتري التجار ومن يتعاطون البيع والشراء في الأسواق ويبيعون على هواهم ويقسطون في الميزان فيعم الفساد وتعطل أحكام الشريعة"[4].

حماية الطرق وتأمينها:

شهدت الدولة السُّلجوقية منذ تأسيسها توسعاً تلو الآخر نتيجة الفتوحات المتتالية التي حققها السَّلاجقة، حتى وصلت في عهد ملكشاه "من كاشغر في أقصى بلاد الترك إلى بيت المقدس طولاً، ومن القسطنطينية إلى بلاد الخزر والهند عرضاً"[5]، أمام هذا التوسع الكبير كان لا بد للسلاجقة من أن يهتموا بطرق المواصلات البرية والبحرية حتى يتيسر التنقل والتواصل بين

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم (ج298/16).

[2] الشافعي، (ص11).

[3] نظام الملك، سياست نامه (ص80).

[4] المصدر السابق، (ص80).

[5] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج284/5).

أقاليم الدولة، ولتوفير كل ما يلزم عملية التبادل التجاري بينها، واستجاب السَّلاجقة كعادتهم لأهل العلم وتوجيهاتهم التي شملت كل شؤون الحكم والحياة العامة، ومنها الاهتمام بالطرقات وإصلاحها وتأمينها، ومن أبرز العلماء الذين عاصروا الدولة السُّلجوقية الماوردي، الذي كان دائم التوجيه للسلطان، وهنا يقول: أنه على السلطان "النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدي في الطرقات والأفنية وإخراج ما لا يستحق من الأجنحة والأبنية"[1]، وهذا إمام الحرمين الجويني يوصي أهل الحكم في كتابه أن عليهم "نقض بلاد الإسلام عن أهل الغرامة والمتلصصين والمترصدين للرفاق، فيجب على الإمام صرف الاهتمام إلى ذلك حتى تنتفض البلاد عن كل غائلةٍ، وتمهد السبل للسابلة"[2]، كما وجه صاحب كتاب سراج الملوك نصائحه للسلطان، بإنفاق موارد الدولة وأموالها وخاصة الخراج على المشاريع والإصلاحات كالجسور وإصلاح الطرق وسد المستنقعات[3]، كما أكد الوزير نظام الملك على ضرورة إنشاء القناطر والجسور وتعمير الطرق[4]، على أن كل ما توفر من معلومات عن إنجازات السَّلاجقة في هذا المضمار ينحصر في فترة حكم السلطان ملكشاه، الذي اهتم بالطرق والسبل فعمرها[5]، فلقد استطاع السلاجقة حماية الأمن للمواطنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وكذلك أمنهم في التنقل، فلقد نقلت المصادر التي عاصرت هذه الدولة أنه لم يجرؤ في عهده أحد من اللصوص وقطاع الطرق أن يعترض امرأة أو يسلب مال أحد[6]، بل قيل عن الطرق في عهد السلطان ملكشاه "وكانت السبل في أيامه ساكنة والمخاوف آمنة تسير القوافل من بلاد ما وراء النهر إلى الشام وليس معها خفير ويسافر الواحد والاثنان من غير خوف"[7]، ونتيجة لجهود الدولة السُّلجوقية، نَعِم الناس بالأمن بعد أن فقدوه في العصر السابق للسلاجقة، حيث يؤكد ذلك الامام الجويني فيقول: "لو قيس هذا الزمان اللاحق بالزمان السابق لظهر اختصاصه بفنون من النعمة والأمن لا يصفها الواصفون ولا يقوم بكشفها الكاشفون"[8]، واهتمت الدولة بطريق الحج فأقامت عليه مصانع للماء لخدمة

---

(1) الأحكام السلطانية، (ص121).

(2) غياث الأمم، (ص202).

(3) الطرطوشي، سراج الملوك (ص126).

(4) سياست نامه، (ص46)

(5) ابن الأثير، الكامل (ج361/8).

(6) السمناني، روضة القضاة (ج1520/4)؛ ابن الجوزي، المنتظم (ج309/16)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج163/33).

(7) اليافعي، مرآة الجنان (ج106/3).

(8) غياث الأمم، (ص342).

الحجاج[1]، وأقيمت الخانات على طول الطريق والتي كان يستفيد منها تجار وطلاب العلم والمسافرين وكانت تقيهم برد الشتاء وحر الصيف[2]، وقد بلغت عدد الخانات في بعض الطرق الواصلة بين المدن أربعةً وعشرين خاناً[3]، وكانت الموصل من المدن التي اشتهرت بكثرة خاناتها[4]، على أن اهتمام السَّلاجقة بالخانات دفع بعض المعاصرين للقول بأن السَّلاجقة أول من أقاموا شبكة من المحطات التجارية والاستراحات التي كانت تعرف بالخانات[5].

كما اهتم السَّلاجقة بإقامة القناطر على الأنهار الكبيرة، وهذه القناطر التي تعرف اليوم بالجسور كانت تشد بسلاسل عظيمة من الحديد من شط إلى الشط الآخر[6]، وكانت مدينة نسف[7] من المدن التي وجدت بها هذه الجسور[8]، كما أقيمت قنطرة في مدينة البصرة وشارك أهل البصرة في إقامتها[9].

ويتضح من خلال ما سبق أن الدولة السُّلجوقية اهتمت بالأسواق والطرق وأمَّنتها وأصلحتها، ما شجع التجارة ويسر التواصل بين أقاليم الدولة المختلفة، الذي عاد بالتالي بالنفع على الدولة اقتصادياً وأمنياً وكذلك نجحت من خلال هذه الجهود من كسب ود العامة وأمنت جانبهم.

---

(1) ابن الأثير، الكامل (ج8/361)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج33/163).

(2) السرجاني، ماذا قدم المسلمون (ج2/586، 587).

(3) القلقشندي، صبح الأعشى (ج5/332، 333).

(4) ابن جبير، رحلة ابن جبير (ج1/187)؛ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة (ج2/81).

(5) بهجت، أثر الحضارة السُّلجوقية (ج2/35، 36).

(6) ابن الجوزي، المنتظم (ج16/ص309)؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (ج33/163)؛ ابن كثير، البداية (ج12/175).

(7) نَسَفْ: بفتح النون والسين وسكون الفاء، وهي مدينة كبيرة بين نهر جيحون وسمرقند، خرج منها العديد من العلماء في جميع فنون العلم، ياقوت، معجم البلدان (ج5/85).

(8) الإصطخري، المسالك والممالك (ص307).

(9) ابن الأثير، الكامل (ج8/3).

النتائج:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج، ومن أهمها:

* أن الأمة الإسلامية تمتلك إرثاً تاريخياً وحضارياً لا يضاهيه أي تاريخ أو حضارة لأي من أمم الأرض عبر تاريخ البشرية الطويل.

* للسلاجقة فضل كبير على المسلمين جميعاً بعد الله سبحانه؛ بل أن المسلمين مدينون لهم لما قاموا به من حماية الخلافة وإطلاق الخليفة العباسي والقضاء على الخطر الشيعي البويهي، ثم تقويضهم الخطر الشيعي الفاطمي، وكذلك الفكر الشيعي الباطني المنحرف.

* أولى سلاطين السَّلاجقة حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً، وعملوا على تجسيد ذلك عملياً في شتى مجالات الحياة وفي مختلف الظروف.

* ساهم ورع سلاطين السَّلاجقة ورجال دولتهم وخوفهم من الله في إشاعتهم للحقوق ورعايتها، فعدوها من الواجبات.

* أدت وحدة الدولة رغم ترامي أطرافها إلى المحافظة على قوّتها، وبالتالي أسهمت هذه الوحدة في استقرار الدولة وقوّتها ما ساعد على نيل الرعية لحقوقهم.

* تقريب العلماء الصادقين المخلصين الذين لا يخشون في الله لومة لائم؛ ركن أساسي ودعامة قوية لتصويب مسار الدولة والحفاظ على وحدتها و قوتها.

* كفلت الدولة السُّلجوقية الحقوق السياسية مثل حق المشاركة والحق في العدل والنصح والشورى، ما ساهم في تقدم الدولة والتفاف الغالبية العظمى من الأمراء وكبار رجال الدولة حول سلاطينهم.

* اتخاذ البطانة الصالحة من وزراء ومستشارين وولاة وغيرهم، يعد حجر الزاوية في تحديد وتوجيه بوصلة الدولة والحفاظ على كيانها.

* شهدت الدولة السُّلجوقية في الفترة قيد الدراسة نهضة علمية غير مسبوقة، فأنشئت المدارس النظامية على طول وعرض الدولة، وأخذ العلماء دورهم الطبيعي كأمراء على السلاطين وخرّجت المدارس القادة والعلماء الذين استفادت منهم الأمة لقرون من بعد السَّلاجقة.

* نالت الرعية في عهد السَّلاجقة حقها في العلاج وسارت الدولة على نهج من سبقها من الدول في هذا الجانب وزادت عليه.

* أعطت الدولة المرأة حقها في جميع مجالات الحياة، فلعبت المرأة السُّلجوقية دوراً هاماً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

* حصل أهل الذمة على حقوقهم كاملة في الدولة كما لم يحظوا بها في ظل حكم من هم على دينهم في بلدانهم المختلفة.

* وفرت الدولة الحقوق الاقتصادية المختلفة كحق العمل فاستفادت من اتساعها وتنوع أقاليمها المناخية وتعدد مصادر المياه وغيرها من العوامل التي ساهمت في ازدهار الزراعة، ما أدى لتطور الصناعة والتجارة وغيرها من الموارد الاقتصادية.

* سعت الدولة إلى التخفيف عن الرعية فأسقطت المكوس وخففت الضرائب، إلا ما يوافق الشرع وتابعت عمالها وأوصتهم بالرفق الرعية.

* رعت الدولة الملكية الخاصة مهما صغرت قيمتها ولم تهمل الملكية العامة فانتشرت الأبنية والإنشاءات، كما بنت الأسواق وراقبتها وأصلحت الطرق ورممتها ووفرت فيها كل ما يلزم لراحة وأمن التجار والمسافرين وطلبة العلم.

التوصيات:

بعد البحث والدراسة في موضوع واقع حقوق الإنسان في الدولة السُلجوقية، توصل الباحث لعدد من التوصيات، ومنها:

- ضرورة العمل على إعداد موسوعة عن رعاية الدولة الإسلامية لحقوق الإنسان طوال تاريخها.
- تعريف الحكام وولاة أمور المسلمين اليوم بدورهم في توفير ورعاية حقوق الإنسان لرعاياهم وفق أحكام الإسلام.
- عقد ندوات وورش عمل وكل ما يلزم لتعريف العامة بحقوقهم التي أقرتها الشريعة الإسلامية، ومطالبة الحكام والمسؤولين بتوفيرها لهم.
- تدريس سيرة السَّلاجقة العظماء وخاصة الوزير نظام الملك، ودراسة كتب السياسة الشرعية وخاصة كتاب سياست نامه، كي يقتدي بهم المسؤولين وأولي الأمر.
- ضرورة الاهتمام بالتعليم في كل مراحله السنية المختلفة، فالعلم هو المفتاح والرافد الأساسي لنهضة الأمم وتقدمها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر والمراجع:

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، (1997م)، *الكامل في التاريخ*، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أبي زيد، (د.ت)، *معالم القربة في طلب الحسبة*، (د. ط)، كمبردج: دار الفنون.

الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن ادريس، (1409هـ)، *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق*، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الأسطل، إسماعيل أحمد، (1996م)، *حقوق الإنسان في الشريعة والقانون*، ط4، غزة، (د. ن).

الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، (2004م)، *المسالك والممالك*، (د.ط)، بيروت: دار صادر.

الأصفهاني، عماد الدين محمد بن محمد، (1318هـ)، *تاريخ دولة آل سُلجوق*، (د.ط)، مصر: مطبعة الموسوعات.

الأصفهاني، عماد الدين أبو حامد محمد، (2002م)، *البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان*، تحقيق:عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، (د.ت)، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، تحقيق: نزار رضا، (د.ط)، بيروت: دار مكتبة الحياة.

إقبال، عباس إقبال إشتياني، (1989م)، *تاريخ ايران بعد الإسلام*، (د.ط)، القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

الألوسي، محمود شكري، (1346هـ)، *تاريخ مساجد بغداد وآثارها*، (د. ط)، بغداد: مطبعة دار السلام.

الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (2001م)، *مسند الإمام احمد بن حنبل*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل رشدي وآخرون، ط1، (د. م)، مؤسسة الرسالة.

أوزوتونا، يلماز، (1988م)، *تاريخ الدولة العثمانية*، (ترجمة: عدنان محمود سليمان)، ط1، استنبول: مؤسسة فيصل للتمويل.

الباخرزي، علي بن الحسن بن علي بن أي الطيب، (1414هـ)، *دمية القصر وعصرة اهل العصر*، ط1، بيروت: دار الجيل.

بارتولد، (1996م)، *تاريخ الترك في آسيا الوسطى*، (ترجمة أحمد السعيد سليمان)، الهيئة المصرية العامة للكتب.

باشا، عزام عبد الله. (1987م). *النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السُلجوقي* (رسالة دكتوراة منشورة). جامعة أم القرى، مكة.

بحوث في تاريخ الحضارة الإسلامية، (1983م)، (د.ط)، (د.م)، مؤسسة شباب الجامعة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، *صحيح البخاري*، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، (د. م)، دار طوق النجاة.

براون، ادوارد، (2004م)، *تاريخ الادب في إيران من الفردوسي على سعدي*، (ترجمة: إبراهيم الشواربي)، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

بهجت، منى محمد بدر، (2002م)، *أثر الحضارة السُّلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية في مصر*، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

البيك، ثروت محمد. (2015م). *حقوق الإنسان في الخلافة العباسية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.

تربان، جهاد، (2015م)، *مائة من عظماء الإسلام غيروا مجرى التاريخ*، ط10، مصر: دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع.

ترتون، أ.س، حبشي، حسن، (1967م)، *أهل الذمة في الإسلام*، (د.ط)، القاهرة: دار المعارف.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (1995م)، *مجموع الفتاوي*، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (د. ط)، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الجالودي، عليان عبد الفتاح. (2007م). *قواعد الحكم في سلطنة آل سُلجوق من خلال كتاب سياست نامه للوزير السُّلجوقي نظام الملك الطوسي*. المجلة الأردنية للدرسات الإسلامية، 5(1)، 215-236.

جب، هاملتون، (1979م)، *دراسات في حضارة الإسلام*، (ترجمة: إحسان عباس وآخرون)، ط3، بيروت: دار العلم للملايين.

الجبوري، ساجر ناصر محمد، (2005م)، *حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجندي، أنور، (1994م)، *عطاء الإسلام الحضاري*، (د. ط)، (د. م) ، (د. ن).

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، (1992م)، *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، (1342هـ)، *مناقب بغداد*، (د.ط)، بغداد: دار السلام.

الحاسي، علي محمد. (2014م). *مظاهر الحياة الاجتماعية في العصر السُّلجوقي* (عصر السلاطين العظام). مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المرج- بنغازي،2(1)، 1-23.

حبنكة، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني، (1998م)، *الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها على سائر الأمم*، ط1، دمشق: دار القلم.

الحداد، محمد حمزة إسماعيل، (د.ت)، *المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية*، (د.ت)، (د.م)، مكتبة زهراء الشرق.

حدود *العالم من المشرق إلى المغرب*، (د. ط)، (1423هـ)، (تحقيق وترجمة: السيد يوسف الهادي)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

حسن، إبراهيم حسن، (1996م)، *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*، ط14، بيروت: دار الجيل، والقاهرة: مكتبة النهضة المصرية0

حسنين، عبد النعيم محمد، (1975م)، *دولة السلاجقة*، (د.ط)، (د.م)، مكتبة الأنجلو المصرية.

حسين، محمد كامل، (د. ت)، *الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب*، (د.م)، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم.

الحسيني، صدر الدين بن على، (1404هـ)، *أخبار الدولة السُّلجوقية*، تحقيق: محمد إقبال، ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، (1996م)، *عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، (د. م)، دار الكتب العلمية.

الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، (1986م)، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، دمشق: دار ابن كثير.

الحنبلي، تقي الدين إبراهيم بن محمد بن الأزهر، (1414هـ)، *المنتخب في كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، تحقيق: خالد حيدر، (د. ط)، (د. م)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (2005م)، *ذيل طبقات الحنابلة*، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.

الحنبلي، عبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي، (1412هـ)، *مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع*، ط1، بيروت: دار الجيل.

الحنبلي، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن، (2011م)، *إيضاح طرق الاستقامة في بيان أحكام الولاية والإمامة*، تحقيق، لجنة بإشراف نور الدين طالب، ط1، سوريا: دار النوادر.

الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم، (415هـ)، *لباب التأويل في معاني التنزيل*، تحقيق: محمد علي شاهين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الخربوطلي، علي حسني، (1969م)، *الإسلام وأهل الذمة*، (د. ط)، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الخربوطلي، علي حسني، (1994م)، *الحضارة العربية الإسلامية*، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (2002م)، *تاريخ بغداد*، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن محمد، (1988م)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: علي شحادة، ط2، بيروت: دار الفكر.

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن إبراهيم،(1994م)، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر.

خنفر، خلقي، (1991م)، *تاريخ الحضارة الإسلامية*، ط1، (د.ن)، جامعة الخليل.

الداواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك، (د.ت)، *كنز الدرر وجامع الغرر*، تحقيق: بيرند راتكة ومحمد السعيد وأخرون، (د.ط)، (د.م)، عيسى البابلي الحلبي.

الدوري، عبد العزيز، (1995م)، *تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري*، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ديورانت، وليام، (1988م)، *قصة الحضارة*، (ترجمة محي الدين صابر وآخرون)، (د.ط)، بيروت: دار الجيل.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1993م)، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (2006م)، *سير أعلام النبلاء*، (د.ط)، القاهرة: دار الحديث.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (د.ت)، *العبر في خبر من غبر*، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1995م)، *مختار الصحاح*، تحقيق: محمود خاطر، (د. ط)، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

ريسلر، جاك، (1993م)، *الحضارة العربية*، (ترجمة: خليل أحمد خليل)، ط1، بيروت: منشورات عويدات.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني، (د. ت)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د. ط)، (د. م)، دار الهداية.

الزرقا، مصطفى أحمد، (1998م)، *المدخل الفقهي العام*، ط1، دمشق: دار القلم.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، (2002م)، *الأعلام*، ط13، (د.م)، دار العلم للملايين.

زقزوق، محمود حمدي، (2003م)، *الموسوعة الإسلامية العامة*، (د. ط)، القاهرة: (د. ن).

الزمالي، عامر، (2010م)، *مقالات القانون الدولي الإنساني والإسلامي*، ط3، (د.م)، (د.ن).

زناتي، أنور محمود، (د.ت)، *موسوعة تاريخ الإسلام، تاريخ العرب والمسلمين منذ ظهور الإسلام حتى العصر المعاصر*، (د. م)، (د.ن).

السباعي، مصطفى، (1998م)، *من روائع حضارتنا*، ط1، القاهرة: دار السلام.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، (1413هـ)، *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (د. م)، هجر للطباعة والنشر التوزيع.

السرجاني، راغب، (2009م)، *ماذا قدم المسلمون للعالم*، ط2، القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة.

السرجاني، راغب، (2010م)، *روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية*، ط1، الجيزة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

السمناني، علي بن محمد بن أحمد، (1984م)، *روضة القضاة وطريق النجاة*، تحقيق: صلاح الدين الناهي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1967م)، *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (2004م)، *تاريخ الخلفاء*، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط1، (د.م)، مكتبة نزار مصطفى الباز.

الشاطبي، إبراهيم ابن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، (1997م)، *الموافقات*، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، (د.م)، دار ابن عفان.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس، (1951م)، *مسند الإمام الشافعي*، (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشافعي، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، (د. ت)، *نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة*، (د. ط)، (د. م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

شاكر، محمود، (2000م)، *التاريخ الإسلامي*، ط6، (د. م)، المكتب الإسلامي.

أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، (1997م)، *الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية*، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر احمد، *الملل والنحل*، (1404هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (د. ط)، بيروت: دار المعرفة.

الصابوني، محمد بن علي، (1981م)، *صفوة التفاسير*، ط4، بيروت: دار القرآن الكريم.

الصابي، هلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال، (1986م)، *رسوم دار الخلافة*، تحقيق: ميخائيل عواد، ط2، بيروت: دار الرائد العربي.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (2000م)، *الوافي بالوفيات*، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (د. ط)، بيروت: دار إحياء التراث.

الصلابي، علي محمد، (2013م)، *أركان الإيمان*، ط1، القاهرة: دار التوزيع والنشر.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، (1992م)، *طبقات الفقهاء الشافعية*، تحقيق: محيي الدين علي حبيب، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، (2000م)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، (د. م)، مؤسسة الرسالة.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، (1387هـ)، تاريخ الطبري، *تاريخ الرسل والملوك*، ط2، بيروت: دار التراث.

الطرسوسي، إبراهيم بن علي بن أحمد، (د.ت)، *تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك*، تحقيق: عبد الكريم محمد مطيع الحمداوي، ط2، (د.م)، (د.ن).

الطرطوشي، أبو بكر محمد بن محمد ابن الوليد الفهري، (1872م)، *سراج الملوك*، (د.ط)، مصر: من أوائل المطبوعات العربية.

ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا، (1997م)، *الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية*، تحقيق: عبد القادر محمد مايو، ط1، بيروت: دار القلم العربي.

طلس، محمد أسعد، (2012)، *التربية والتعليم في الإسلام*، (د. ط)، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

طنطاوي، علي، (د.ت)، *الجامع الأموي في دمشق*، (د.ط)، دمشق: مطبعة الحكومة.

عاشور، سعيد عبد الفتاح، عبد الحميد، سعد زغلول، (1995م)، *دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية*، ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبد العزيز، أمير، (1997م)، *حقوق الإنسان في الإسلام*، ط1، (د0م)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة0

ابن العبري، غريغوريوس بن أهارون بن توما المالطي، (1992م)، *تاريخ مختصر الدول*، تحقيق: أنطون اليسوعي، ط2، بيروت: دار الشرق.

ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله، (1417هـ)، *زبدة الحلب في تاريخ حلب*، (د.م)، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله، (د.ت)، *بغية الطلب في تاريخ حلب*، تحقيق: سهيل زكار، (د.ط)، (د.م)، دار الفكر.

ابن عساكر، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن، (1404هـ)، *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري*، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي.

العسقلاني، أبو الفضل احمد بن علي بن محمد، (1415هـ)، *الإصابة في تمييز الصحابة*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

عسيري، مريزن سعيد. (1985م). *الحياة العلمية في العراق في العصر السُّلجوقي* (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة أم القرى، مكة.

عطية، محمد عطية، (2011م)، *مقدمة في الحضارة العربية الإسلامية ونظمها*، ط1،الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

عقلة، عصام مصطفى. (2007م). *المرأة والسلطة في الإسلام، الخواتين السُّلجوقيات*. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 134ملحق، 793-807.

عكاوي، رحاب خضر، (2000م)، *الموجز في تاريخ الطب عند العرب*، (د. ط)، بيروت: دار المناهل.

عمارة، محمد، (1985م)، *الإسلام وحقوق الإنسان*، (د0ط)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد، (2001م)، *الإنباء في تاريخ الخلفاء*، تحقيق: قاسم السامرائي، ط1، القاهرة: دار الآفاق العربية.

العمري، أحمد بن يحيى فضل الله، (1423هـ)، *مسالك الأبصار في مالك الأمصار*، ط1، أبو ظبي: المجمع الثقافي.

عنجريني، محمد، (2002م)، *حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون نصاً ومقارنةً وتطبيقاً*، ط1، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

عيسى بك، أحمد، (1939م)، *تاريخ البيمارستانات في الإسلام*، (د. ط)، دمشق: مطبعة جمعية التمدن الإسلامي.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، (1988م)، *التبر المسبوك في نصيحة الملوك*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الغزالي، محمد، (2005م)، *حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان حقوق الإنسان*، ط4، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الغُزّي، كامل بن حسين بن محمد، (1419هـ)، *نهر الذهب في تاريخ حلب*، ط2، حلب: دار القلم.

الغضبان، منير محمد، (1998م)، *المنهج الحركي في السيرة النبوية*، ط10، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، (د.ت)، *المختصر في أخبار البشر*، ط1، المطبعة الحسينية المصرية.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد، (د. ت)، *كتاب العين*، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د. ط)، (د. م)، دار مكتبة الهلال.

فوزي، فاروق عمر، (2009م)، *الخلافة العباسية السقوط والانهيار*، ط1، عمان: دار الشروق.

ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرازق بن احمد، (1416هـ)، *مجمع الآداب في معجم الألقاب*، تحقيق: محمد الكاظم، ط1، إيران: مؤسسة الطباعة والنشر – وزارة الأوقاف والثقافة.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد، (2005م)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفيروزأبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد، (2000م)، *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*، ط1، (د. م)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (2003م)، *الجامع لأحكام القرآن*، سيد البخاري، (د. ط)، الرياض، دار عالم الكتب.

قرّي، ذهبية عاشور. (2007–2008م) . *إقليم ما وراء النهر في العصر السُّلجوقي* (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة الزقازيق، الزقازيق.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، (د. ت)، *آثار البلاد و أخبار العباد*، (د. ط)، بيروت: دار صادر.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، (2005م)، *إخبار العلماء بأخبار الحكماء*، ط1، بيروت: دار الكتب العربية.

ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد، (1983م)، *تاريخ دمشق*، تحقيق: سهيل زكار، ط1، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر.

القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، (1985م)، *مآثر الإنافة في معالم الخلافة*، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط2، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، (د.ت)، *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (1988م)، *البداية والنهاية*، تحقيق: علي شيري، ط1، (د.م)، دار إحياء التراث العربي.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن محمد، (1999م)، *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق: سامي محمد سلامة، ط2، (د. م)، دار طيبة للنشر والتوزيع.

كحالة، عمر ابن رضا ابن محمد راغب، (د.ت)، *معجم المؤلفين*، (د. ط)، بيروت: دار إحياء التراث.

كرد علي، محمد بن عبد الرازق بن محمد، (1983م)، *خطط الشام*، ط3، دمشق: مكتبة النوري.

الكرد، طارق محمد. (2015م). *حقوق الإنسان في دولة المماليك* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.

لوبون، غوستاف، (2012م)، *حضارة العرب*، (ترجمة: عادل زعيتر)، (د. ط)، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (د.ت)، *الأحكام السلطانية*، (د.ط)، القاهرة: دار الحديث.

المباركفوري، صفي الرحمن، (2003م)، *الرحيق المختوم*، (د. ط)، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

مجموعة من العلماء، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، (1993م)، *التفسير الوسيط للقرآن الكريم*، ط1، (د. م)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية.

مجهول، (2007م)، *أخبار سلاجقة الروم، مختصر سُلجوقنامه*، تعريب: محمد سعيد جمال الدين.ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

محبوبة، عبد الهادي محمد رضا، (1998م)، *نظام الملك، الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي*، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

محمدين، محمد محمود، الفراء، طه عثمان، (د.ت)، *المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة*، ط2، (د.م)، دار المريخ.

ماسكويه، أبو علي أحمد بن محمد، (2000م)، *تجارب الأمم وتعاقب الهمم*، تحقيق: أبو القاسم إمامي، ط2، طهران: سروش.

المقدسي، أبو عبد الله محمد ابن أحمد، (1991م)، *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، ط3، بيروت: دار صادر.

مقديش، محمود، (1988م)، *نزهة الأنظار في عجائب التاريخ والأخبار*، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

مقلية، نادية عبد الصمد. (2014م). *دور العلماء في العراق خلال العصر السُّلجوقي* (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة أم القرى، مكة.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، (1997)، *العقد المُذهَّب في طبقات حملة المذهب*، تحقيق: أيمن الأزهري وسيد مهني، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، (1414هـ)، *لسان العرب*، ط3، بيروت: دار صادر.

موجز *دائرة المعارف الإسلامية*، (1998م)، ط1، (د. م)، مركز الشارقة للإبداع الفكري.

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني، (2000م)، *سر صناعة الإعراب*، ط1،بيروت: دار الكتب العلمية.

النبراوي، خديجة، (2006م)، *موسوعة حقوق الإنسان في الإسلام*، ط1، (د. م)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

أبو النصر، محمد عبد العظيم، (2001م)، *السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري*، ط1، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

نظام الملك، الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، (1407هـ)، *سياست نامه*، تحقيق: يوسف حسين بكار، ط2، قطر: دار الثقافة.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (د. ت)، *تهذيب الأسماء واللغات*، (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

هراس، محمد بن خليل حسن، (1415هـ)، *شرح العقيدة الواسطية*، ط3، الخبر: دار الهجرة للنشر والتوزيع.

ابن هشام، أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، (1995م)، *سيرة ابن هشام*، تحقيق: محمد بيومي، ط1، المنصورة: مكتبة الإيمان.

ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر، (1996م)، *تاريخ بن الوردي*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

وشاح، غسان محمود. (2012–2013م). *حقوق الإنسان في الدولة الإسلامية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجنان، لبنان.

اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد، (1997م)، *مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ياقوت: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحلبي، (1993م)، معجم *الأدباء– إرشاد الأريب إلى معرفة الاديب*، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي، (1995م)، معجم *البلدان*، ط2، بيروت: دار صادر.